دولـــة ليبيـــــا

وزارة التعليـــم العـــــالي والبـــحث العلمـــي

الأكاديمية الليبية

مـــــدرسة الـــــدراسات الاستـراتيجيـــة والـــــــدولية

قسم الدراسات الدبلوماسية

(مدى كفاية الحصانات والامتيازات الممنوحة للبعثات الدبلوماسية)

دراسة في ضو أحكام القانون الدولي العام

رسالة مقدمة من ضمن متطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير)

إعداد الطالب

طارق علي سالم أبوسورية

أشـــــراف الدكتور

عمـــران علـــي السائـــــح

ربيع 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون الى عالم الغيب

والشهادة فينبئكم بما كنتم تعلمون)

صدق الله العظيم

سورة التوبة- الأية (١٠٥)

الإهـــــــداء

إلى والديَّ العزيزين

إلى زوجتي وأولادي

أهديكـــم هـذا الجهـد المتواضع

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر أولاً إلى الله عزوجل الذي وفقني لكتابة هذا البحث وأتقدم بالشكر الجزيل للأكاديمية الليبية ، وعلى الأخص مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية التي احتضنتني كطالب من طلابها للحصول على درجة الإجازة العالية الماجستير في قسم الدراسات الدبلوماسية .

كما أشكر الدكتور **عمران على السائح** الذي أشرف على هذه الرسالة وأنار طريقي بتوجيهاته النيرة للوصول بهذا الجهد الى النهاية.

وكذلك أتقدم بالشكر الى الدكتور/ **عبد المجيد خليفة الكوت** والدكتور / **منصور الفيتوري حامد**، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتكبدهم عناء قراءتها .

كما لا يفوتني أن أشكر زملائي وأصدقائي بالهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني على نصائحهم وتحفيزهم لي على إكمال هذا الجهد.

قائمة المحتويات

ر.م	الموضوع	الصفحة
1	الآية القرآنية	أ
2	الإهداء	ب
3	الشكر والتقدير	ج
4	المقدمة	4
5	**الفصل التمهيدي : في ماهية الدبلوماسية وأشكالها ومصادر الحصانات والامتيازات**	9
6	**المبحث الأول :ماهية الدبلوماسية**	10
8	**المبحث الثاني: أشكال الدبلوماسية ودورها**	13
9	**المطلب الأول:** أشكال الدبلوماسية	13
10	**المطلب الثاني:** دور الدبلوماسية	16
11	**المبحث الثالث: مصادر الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**	17
12	**المطلب الأول** :العرف الدولي	18
13	**المطلب الثاني:** المعاهدات الدولية	24
14	**المطلب الثالث:** اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961 م	27
15	**الفصل الأول الحصانات المادية والشخصية للبعثات الدبلوماسية**	32
16	**المبحث الأول: حصانات مقار البعثات الدبلوماسية**	32
17	**المطلب الأول:** مقار البعثات الدبلوماسية	33
18	**الفرع الأول:** الحصانة القضائية لمقار البعثات وسجلاتها	33
19	**الفرع الثاني** : حصانة مقر البعثة ووثائقها	42
20	**الفرع الثالث** : مدى مراعاة حصانة مقر البعثة	45
21	**المطلب الثاني** : حصانات محفوظات البعثة ووثائقها	50
22	**المبحث الثاني: حصانات المبعوثين الدبلوماسيين**	58

23	**المطلب الأول** : الحصانة الشخصية	59
24	**المطلب الثاني**: الحصانة القضائية	66
25	**الفرع الأول**: الحصانة القضائية الجنائية	67
26	**الفرع الثاني**: الحصانة القضائية المدنية	69
27	**الفرع الثالث**: الحصانة القضائية الإدارية	73
28	**الفرع الرابع**: أداء الشهادة أمام المحاكم المحلية	74
29	**الفرع الخامس**: التنازل عن الحصانة القض ائية	76
30	**الفرع السادس**: نهاية المهمة الدبلوماسية	79
31	**الفصل الثاني: الامتيازات الخاصة بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية**	86
32	**المبحث الأول: الامتيازات المتعلقة بمقار البعثات الدبلوماسية والقنصلية شاملة الامتيازات المالية**	87
33	**المطلب الأول** : تسهيلات الحصول على المكاتب والمساكن وحق البعثة في رفع علمها الوطني وشعارها وإعفاء دورها من الضرائب والرسوم	88
34	**أولاً**: مساعدة البعثة في الحصول على المكاتب والمساكن الملائمة	88
35	**ثانيا**: رفع العلم اوطني والشعار	91
36	**المطلب الثاني** :الامتيازات والتسهيلات الأخرى	100
37	**الفرع الأول**: تزويد البعثة القنصلية بالمعلومات	100
38	**الفرع الثاني**: حرية التنقل	103
39	**الفرع الثالث**: تحصيل الرسوم والتكاليف القنصلية	107
40	**المبحث الثاني: الامتيازات الخاصة بالمبعوثين الدبلوماسيين والقنصلين شاملة الامتيازات المالية.**	113
41	**المطلب الأول**: امتياز الإعفاءات الضريبية	113
42	**الفقرة الأولى**: شروط استفادة موظفي البعثات القنصلية المسلكية والفخرية من الإعفاءات الضريبية	116
45	**الفقرة الثانية** : أنواع الإعفاءات الضريبية واستثناءاتها	120
46	**أولا**: الرسوم والضرائب المشمولة بالإعفاء	121
47	**ثانيا**: الضرائب والرسوم المستثناة من الإعفاء	123
48	**المطلب الثاني :امتياز الأعفاء ات الجمركية**	129
48	**الفقرة الأولى**: تطور الاتجاهات الدولية في مجال	131

	الإعفاءات الجمركية	
49	**الفقرة الثانية**: القيود على الإعفاءات الجمركية	134
50	**أولا** : القيود المتعلقة بالأشخاص	135
51	**ثانيا** :ا لقيود المتعلقة بأنواع الموارد المستوردة وكمياتها ومدة استيرادها	136
52	**ثالثاً** : القيود المتعلقة ببيع المواد المستوردة أو إعادة تصديرها	137
53	**رابعاً** : حق التفتيش الجمركي وتحديد الإجراءات الشكلية للاستيراد	139
54	**المطلب الثالث** : الامتيازات والتسهيلات الأخرى	141
55	**الفقرة الأولى** : الاستثناء من نظام الضمان الاجتماعي	141
56	**أولاً** : موظفو البعثة القنصلية المشتتون من الضمان الاجتماعي ومبررات هذا الاستثناء	142
57	**ثانياً** : موظفو البعثة القنصلية الخاضعون للضمان الاجتماعي ومبررات هذه الخضوع	144
58	**الفقرة الثانية** :الاستثناء من الأحكام المتعلقة باكتساب الجنسية وتسجيل الأجانب والحصول على أدون الإقامة والعمل	146
59	**أولاً** : الاستثناء من الأحكام المتعلقة بتسجيل الأجانب وأدونات الإقامة	147
60	**ثانيا** : الاستثناء من الأحكام المتعلقة بإجراءات العمل	151
61	**الفقرة الثالثة** : الاستثناء من الخدمات الشخصية والعامة العسكرية	153
62	**الفقرة الرابعة** : الإعفاءات المالية	154
63	**أولاً**: طبيعة الإعفاءات المالية	154
64	**ثانيا** : حدود الإعفاءات المالية	155
65	الخاتمة	159
66	النتائج	160
67	التوصيات	162
66	الملحق	165
67	قائمة المراجع	180

المقدمة

ارتبط مفهوم الحصانات والامتيازات بمفهوم الدبلوماسية فعلى مر العصور قديمها وحديثها تمتع المبعوثون الدبلوماسيون بحماية كافيه تكفل لهم الأمان والاطمئنان والحرية في تأدية المهام المنوطة بهم ، حيث كانت حماية المبعوث وتأمين وصوله من الأغراض الأساسية للدبلوماسية ، فتنازلت الدولة عن جزء من سيادتها في سبيل تمتع الأشخاص الذين يقع على عاتقهم القيام بالوظائف الدبلوماسية ، وذلك إما برغم منها لنها تريد أن تقيم علاقات ثنائية مع الدول الأخرى أوعنوه عليها لأنها لا تستطيع العيش بمعزل وتنغلق على نفسها .

ففي هذه المرحلة من تطور الدبلوماسية لم تبرز قواعد وقوانين نظرية محددة للحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، وذلك بسبب ضعف تطور العلاقات الاجتماعية والسياسية ، وبسبب عدم وجود الطابع الدولي ، حيث كانت في هذه المرحلة تعتمد هذه الحصانات على تصورات دينية تؤكد اهمية مركز المبعوثين الدبلوماسيين ومهمتهم ، ثم مع تطور العلاقات الدولية بدأت تبرز اهمية منح الحصانات والامتيازات للمبعوثين من أجل تأدية مهامهم على أكمل وجه ، وانتقلت من حماية دينية إلى تشريعات وقوانين تنظم هذه العلاقات المتبادلة ، كما بدأت تظهر النظريات التي تبرز منح مثل هذه الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، وكان صدور مثل هذه التشريعات والقوانين من قبل الدولة تأكيداً على أهمية هذه الحصانات من أجل استقرار نظام العلاقات الدبلوماسية الدائمة وتأكيداً على الاحترام الواجب منحه لشخص المبعوث الدبلوماسي .

فالحصانات والامتيازات الدبلوماسية لم تكن وليدة العصر الحالي ، وإنما رجعت إلى عهودها الأولى وإلى العلاقات الدولية القديمة ، وكانت تلك المزايا والحصانات ترجع في أدلتها القوية إلى قواعد المجاملة الدولية ، أما في العصر الحالي فتستند وتقوم دعامتها على القانون الدولي ، فالعرف الدولي يؤكدها بصرف النظر عن تضمنها تشريعات أو اتفاقيات دولية ملزمه .

يستهدف البحث للكشف عن أحكام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية في القانون الدولي ، سوف نتناول فيه أهم ملامح هذا الجانب المهم من الدبلوماسية والعلاقات الدولية ، مع العناية بذكر أبرز الأسس التي استند إليها القانون الدولي في تأصيل قواعد وضوابط وآداب الحصانات والامتيازات الدبلوماسية وما تفرع عن ذلك من أحكام شرعية ومواد

قانونية أخذت طابع الإلزام بعد أن كانت أعرافاً تقوم على المجاملة الدولية وحسن المعاملة بالمثل .

أولاً : سبب اختيار الموضوع :-

الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ثابتة للسفراء والمبعوثين الدبلوماسيين ويعفيهم من الخضوع إلى قضاء الدولة ومحاكمها لأن هؤلاء يقومون بعمل مهم ، ولكن في كثير من الأحيان يحدث أن يتعرض الدبلوماسيون لاعتداءات على ذاتهم تحول دون قيامهم بوظائفهم ، ولذلك كان اختيارنا لموضوع مدى كفاية الحصانات والامتيازات الدبلوماسية حتى نعلم أحكامها في القانون الدولي .

ثانياً : أهمية البحث :-

تكمن أهمية البحث من الناحية العلمية ومن الناحية العملية وذلك على النحو التالي :

1 – من الناحية العلمية :-

تعد الحصانات والامتيازات الدبلوماسية من الموضوعات التي شغلت المؤسسات القانونية المتخصصة وعلى راسها لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها الجهة المختصة بتدوين قواعد القانون الدولي العام وتقنينه ، قد كان في البداية يخضع للعرف الدولي والمعاملة بالمثل والمجاملات الدولية وعلى سعي المنظمات الدولية المتكرر وعملها الدؤوب على تقييم هذه الحالة ،حيث توجت هذه الجهود بالتوقيع على اتفاقيات مهمة بداية من التوقيع على اتفاقية " فيينا 1815 مسيحي" التي عنت بتحديد درجات ورتب الممثلين الدبلوماسيين ، وتلتها قيام دول الاتحاد الأمريكي بالتوقيع على اتفاقية " هافانا 1828 مسيحي" لتنظيم العلاقات بين دول معينة وفي إطار جغرافي ، واتفاقية حصانات وامتيازات موظفي الأمم المتحدة "1946 م" تم التوقيع على اتفاقية " فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961 م" واتفاقية " البعثات الخاصة 1969 م" واتفاقية فيينا لموظفي وممثلي الدول لدى المنظمات الدولية ذات الطابع العالمي .

2- من الناحية العملية :-

الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ضرورة حتمية تمليها طبيعة العمل الدبلوماسي والمصالح الدولية المشتركة ، لذلك تشعبت وتنوعت هذه الحصانات بما يتفق وعلاقات الدول مع بعضها البعض ، وهذه الفكرة أوجدتها متطلبات الواقع الدولي ، وما يشهده من صراعات وحروب ، لذا كان من المهم وضع حد لهذه الصراعات أو التقليل منها لدعم

العلاقات السلمية وتوطيدها من خلال اشكال عدة ، أهمها الاتصال الدبلوماسي وتبادل البعثات الدبلوماسية ، ولتحقيق تلك الغايات والمآرب التي يوفد من اجلها يجب منح الأشخاص الحصانة الكاملة من ملاحقة سلطات الدولة المضيفة ، ونظراً لأن الشخص الدبلوماسي يمثل دولة ذات سيادة واستقلال فإن أي إجراء يتخذ ضده يعتبر بنفس الوقت متخذا ضد دولته ، وبمفهوم المخالفة فإن سبب منح المبعوث للحصانات والامتيازات كونه يمثل دولة ذات سيادة وهيبة فأساس الحصانات والامتيازات هو سيادة الدولة .

ثالثاً : إشكالية البحث :-

تعد الحصانات والامتيازات الدبلوماسية في القانون الدولي من الإشكاليات الدولية المثارة باستمرار ، وتكمن هذه الإشكالية في البحث عن ماهية الحصانات ومدى كفايتها في القانون الدولي وكذلك الآثار المترتبة عليها بسلبياتها وايجابياتها ، ومن اجل معالجة هذا الموضوع والوصول إلى النتائج المثمرة يمكن طرح مجموعة من التساؤلات وهي :

1- ما الأصل القانوني لفكرة الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ؟ ومن أين تستمد سند مشروعيتها ؟ واهم النظريات المؤسسة لها ؟

2- ما الآثار الإيجابية المترتبة على احترامها؟ والآثار السلبية المترتبة على انتهاكها؟

3- ما مدى توافق الدول نظريا وعمليا في مراعاة الحصانات والامتيازات الدبلوماسية نظريا من خلال التوقيع والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية بالخصوص وعمليا من خلال النص عليها في التشريعات الوطنية والتزام القضاء بمراعاتها ؟

4- ما مدى مسؤولية الدولة المضيفة عن احترام الحصانات الدبلوماسية ؟

5- ما مدى مسؤولية الدولة الموفدة عن أعمال مبعوثيها غير المشروعة ؟

6- ما هي أبرز الإساءات للممثلين الدبلوماسيين ؟ والآليات المقترحة للحد منها ؟

رابعاً : منهج البحث :-

المنهج الذي سوف أستخدمه هو المدخل التاريخي عند تناولي مراحل الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، وكذلك سوف استخدم المنهج التحليلي عند تعرضي للمعاهدات والاتفاقيات التي تقر الحصانات والامتيازات الدبلوماسية في القانون الدولي وكذلك المدخل القانوني .

خامساً: الدراسات السابقة :-

من الدراسات السابقة لموضوع الحصانات والامتيازات الدبلوماسية الممنـــــــــــوحة للبعثـــــات الدبلوماسية ، والتي يمكن الاشارة اليها

- اشويطر معمر عبد المؤمن ، الحصانة القضائية للمبعوت الدبلوماسي والقنصلي فـــــي ظل قواعد القانون الدولي ، اكاديمية الدراسات العليا جنزور ، رسالة ماجستير سنة 2010م ،غيـر منشورة ، وان المنهج الذي اتبع هو المنهج الوصفي وان اهم النتائج التي توصل لها تتمثل في ان عدم خضوع المبعوث الدبلوماسي للقضاء الجنائي في الدولة المستقبلة هو نتيجة للحصانة التي يتمتع بها ، وكدلك ان اتفاقية فيينا لعام 1961 لم تتناول حصانـــــــة التنفيد الا بالنسبة للقضاء المدني والاداري ، دون القضاء الجنائي .
- طـــــارق علي فضيل الحر ، حصانات وامتيازات رئيس الدولة ، اكاديمية الدراسات العليـــا جنزور ، رسالة ماجستير سنة 2011م ، غير منشورة ، والمنهج الدي اتبعه الباحث المنهج التاريخي والمنهج القانوني ومن اهم النتائج خرق رئيس الدولة لقواعد القانون الدولي وارتكابه لجرائم حرب او جرائم ضد البشرية او السلام يمكن أن يعرضه لخســـارة حصانته وامتيازاته كرئيس دولة ، بل ولمحاكمته دوليا.
- منصور الفيتوري حامد ، نظـــام تبـــــادل الثنتيل الدبلوماسي في القانون الدولي العقبات والافاق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة الحسن الثاني ، الدار البيضاء ، المملكة المغربية ، 1999-2000م، واعتمدت هده الدراسة على عدة مناهج فقد اعتمدت الـدراسة على المنهج التاريخي نظرا لمزايا لمزايا هد المنهج والتي اهمها تسخير احداث تاريخية بارزة ومعارف قديمة من خلال ربط الماضي بالحاضر وكدلك المنهج المقارن الذي يتيح الحكـــم بموضوعية على ظواهر واشكاليات معينة، والمنهج الوصفي، واهم النتائج تمتلث في تسليـط الضوء على اهم الصعاب والعراقيل التي تـواجه وتعترض مسيرة تطور نظام تبـادل التمثيـل الدبلوماسي الدائم منذ استقرار قواعده وتـــدوين نظـامه القانوني دولياً في مؤتمر فيينا الدولي لعام 1961م

سادساً : خطة البحث :-

لمعالجــة هـذا الموضــوع " مــدى كفايــة الحصــانات والامتيــازات الممنوحــة للبعثـات الدبلوماسـية دراســة فــي ضــوء أحكــام القــانون الــدولي العــام " قسـمت البحــث إلــى مقدمــة وثلاثــة فصــول تكلمـت فـي المقدمـة عـن سـبب اختيـار الموضـوع ، وأهميتـه ، وخطـة البحـث ، ومـنهج البحـث واما الفصـل التمهيـدي فيحتـوي علـى ثلاثـة مباحـث ، فالمبحـث الأول يحتـوي علـى ماهيـة

الدبلوماسية ، والمبحث الثاني يتناول أشكال الدبلوماسية ودورها وفيه مطلبان ، المطلب الاول أشكال الدبلوماسية والمطلب الثاني دور الدبلوماسية ، أما المبحث الثالث فيتناول مصادر الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية ويحتوي هذا المبحث على ثلاثة مطالب تتناول في المطلب الأول العرف الدولي ، أما في المطلب الثاني نتناول فيه المعاهدات الدولية ، ونتناول في المبحث الثالث اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 م .

والفصل الأول نتناول فيه حصانات البعثات الدبلوماسية ، وفيه مبحثان ، المبحث الأول حصانات مقار البعثات الدبلوماسية ، ويحتوي هذا المبحث على مطلبين ، نتناول في المطلب الأول مقار البعثات الدبلوماسية ، والمطلب الثاني حصانات محفوظات البعثات ووثائقها ، والمبحث الثا ني حصانات المبعوثين الدبلوماسيين ويحتوي هذا المبحث على مطلبين ، نتناول في المطلب الأول الحصانة الشخصية ، وفي المطلب الثاني الحصانة القضائية .

والفصل الثاني ، الامتيازات الحاصة بالبعثات الدبلوماسية ، وفيه مبحثان ، المبحث الأول ، يحتوي على الامتيازات المتعلقة بمقار البعثات الدبلوماسية شاملة الامتيازات المالية ويتكون هذا المبحث من مطلبين ، نتناول في المطلب الأول تسهيلات الحصول على المكاتب والمساكن وحق البعثة في رفع علمها الوطني وشعارها وإعفاء دورها من الضرائب والرسوم ، نتناول في المطلب الثاني الامتيازات والتسهيلات الأخرى ، اما المبحث الثاني الامتيازات الخاصة بالمبعوثين الدبلوماسيين شاملة الامتيازات المالية ، ويحتوي هذا المبحث على ثلاثة مطالب ، نتناول في المطلب الأول ، امتياز الإعفاءات الضريبية ، والمطلب الثاني امتياز اعفاءات الجمركية ، ونتاول في المطلب الثالث ، الامتيازات والتسهيلات الأخرى .

وخاتمة وفيها ملخص البحث وأهم النتائج والتوصيات .

الفصل التمهيدي

في ماهية الدبلوماسية واشكالها ومصادر الحصانات والامتيازات

المبحث الأول :- ماهية الدبلوماسية.

المبحث الثاني :- أشكال الدبلوماسية.

المبحث الثالث :- مصادر الحصانات والامتيازات الدبلوماسية.

الفصل التمهيدي

في ماهية الدبلوماسية وأشكالها ومصادرالحصانات والامتيازات

تـــــــــــمهيد

من المهم جداً أن يكون هناك اتصال بين الدول لما لهذا الاتصال من ضرورة حتمية حيث لا يمكن للدولة العيش في عزلة تامة عن باقي الدول وتنشأ ضرورة الاتصال بدافع الرغبة في تبادل المنافع والمصالح بين الدول بجانب تعزيز وجودها في مواجهة بعضها البعض، واستمرار الاتصال لا يكون إلا بالعلاقات التي تقيمها الدول تبعاً لذلك فيما بينهما والطريق الى تلك العلاقات وتدعيهما وعن طريقها تعالج كافة الشؤون التي تهم مختلف الدول وعن طريقها تستطيع كل دولة أن توطد مركزها وتعزز نفوذها في مواجهة الدول الأخرى. (1) ولدلك سوف نقسم هدا الفصل الى ثلاثة مباحث نتناول في الأول ماهية الدبلوماسية ، والثاني أشكال الدبلوماسية ودورها ، والثالث مصادر الحصانات والامتيازات الدبلوماسية .

المبحث الأول
ماهيـــــــة الدبلـــــــومـــــــاسية

تقوم الدبلوماسية بدوراً هاماً في نطاق العلاقات الدولية ، فهي بمثابة القوى المحركة للحياة الدولية ويلزم للتعرف على مصطلح الدبلوماسية ضرورة إلقاء الضوء على ما تثيره من دلالات سواء في اللغة أو في الاصطلاح ويتحقق ذلك بتحديد مفهوم الدبلوماسية ومعناها.

مفهوم الدبلوماسية

لقد استخدم لفظ الدبلوماسية (**ladiplomatic diplomacy**) أول مرة في بلاد اليونان وكان يشير إلى الوثائق المطلوبة التي يتبادلها حكام المدن الإغريقية في علاقاتهم الرسمية [2].

وهذه الكلمة مشتقة من الفعل اليوناني(**diploun**) دبلوما ومعناها (يطوي) وهي تشير إلى الوثائق الرسمية المطلوبة الصادرة عن سلطات عليا ثم اتسع مدلول الكلمة ليشمل الوثائق الرسمية والاتفاقيات والمعاهدات التي تزايدت بالتدريج ، مما تطلب إيجاد موظفين مختصين بتبويب وفهرسة تلك الوثائق وبقيت كلمة الدبلوماسية مرادف للشهادات والخطابات والاعتمادات المالية ، واقترنت فيما بعد بخطاب الاعتماد الذي يتقدم به الدبلوماسي لرئيس الدولة أو الملك ، ثم ارتبطت الدبلوماسية بالسفارة والسفير وكان ذلك عقب اتفاقية العام 1684م، حيث أخذت فكرة التمثيل الدبلوماسي الدائم تستقر وأصبح لفظ الدبلوماسية مرتبط بالبعثات وتطور المفهوم بشكل ملحوظ وصار مقترناً بما فيهم من قواعد وتقاليد

---

(1) د. على صادق ابوهيف ، القانون الدبلوماسي ،طبعة منشأة المعارف ،الإسكندرية سنة 2005، ص128

(2) د على يوسف الشكري ، الدبلوماسية في عالم متغير، إيتراك للنشر والتوزيع القاهرة ، ط1 سنة 2004م، صـــ7. .

ومراسم بعد مؤتمر فيينا 1815م . وأصبحت الدبلوماسية مرادفة لرسائل تنفيذ السياسة الخارجية بما تتطلبه من وجود الحصانات والامتيازات والمراسلات الدبلوماسية[1].

يتمثل مفهوم الدبلوماسية في أوجه ثلاثة[2] ، مراقبة مجريات الأمور والحوادث وحمـــاية مصالح الدولة ، والمفاوضة في كل ما يهمها وأوجه النشاط السابقة ليست بالعمل الهين السهل بل تقتضي توخي الدقة في تنسيقها وفي استخلاص ما يمكن أن يستفاد منها ويجب على الدولة أن تكون ملمة بها من ناحية إنماء العلاقات الودية وحماية حقوق الرعايا من جهة أخرى .

ولما كانت الدولة شخصاً معنوياً لزم أن يكون لها أعضاء من الأفراد يقومون بتمثيلها والتحدث باسمها[3] ، فالممثل الدبلوماسي عندما يعتمد في إقليم دولة ، يقدم خطاب اعتماد من رئيس دولته الى رئيس الدولة الأخيرة وهذا الخطاب يكون بمثابة تقديم له من قبل رئيس الدولة لرئيس الدولة الأخرى[4].

تعريف الدبلوماسية في القانون الدولي

((تعرف الدبلوماسية بأنها فن إدارة العلاقات الدولية سواء في وقت السلم أو الحرب))[5]

كما ذهبت بعض التعاريف الى أن الدبلوماسية هي علم العلاقات القائمة الدولية بين مختلف الدول المنبثقة من مصالحها المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي وأحكام الاتفاقيات .

ويذهب رأي أخر في الفقه الى أن الدبلوماسية هي علم وفن، ويعرفها اخرون بأنها علم وفن تمثيل الدول والمفاوضة[6].

ومع هذا كله فقد اختلف فقهاء القانون الدولي في وضع تعريف موحد للدبلوماسية في الوقت الذي ربط البعض الدبلوماسية بالغرض الذي أنشئت من أجله البعثات الدبلوماسية بالأحرى أعضاء البعثات الدبلوماسية وفي الوقت الذي يذهب اتجاه أخر الى أن الدبلوماسية هي فن تحسين العلاقات الدولية بين أشخاص القانون الدولي ، عن طريق ممثلين شرعيين لديهم مهارة في استخدام طرق التسوية السلمية [7].الدبلوماسية وإذا ما ستعرضنا التعريفات التي قيلت فإن الوقت لا يسعنا في الإلمام بها ،

)[1](.د سيد إبراهيم الدسوقي ،العلاقات الدبلوماسية المعاصرة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط1 سنة 2007، ص 28.
) د. على صادق ابوهيف، المرجع السابق ص 92.
).د. جعفر عبدالسلام ، قانون العلاقات الدولية طبعة 1983 ، ص 3.116(
)[4](.د. عبدالعزيز سرحان ، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، طبعة عام 1974، ص 4 وما بعدها .
)[5](.د ابراهيم أحمد حليفة ، القانون الدولي الدبلوماسي والقنصلي، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، 2006، ص6-7.
)[6](. د. علي يوسف الشكري ، مرجع سابق ذكره ، ص 12.
)[7](. د منتصر سعيد حمودة ، القانون الدولي المعاصر ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، سنة 2008، ص225.

كما أننا لسنا هنا بصدد جمع عدم إغفال أو إهمال أي تعاريف تساعدنا وتساعد الباحث في المجال القانوني الدبلوماسي على فهم معانيها ، ومن خلال اطلاعنا على هذه التعريفات، فلا يمكننا إلا أن نتطرق بما قيل فيها من قبل بعض الكتاب العرب واللذين نرى فيهم بأنهم قد أصابوا عين الحقيقة في تعريفاتهم للدبلوماسية ، ودون أي تحيز من جانبنا.ومن أمثال هؤلاء سموحي فوق العادة في كتابه ((الدبلوماسية الحديثة)) فيقول الدبلوماسية هي مجموعة القواعد والأعراف والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية ، والأصول الواجب إتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي ، والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة وفق أجراء المفاوضات والاجتماعات والمؤتمرات الدولية وعقد الاتفاقيات والمعاهدات وفي كتاب العلاقات الدبلوماسية والقنصلية عرفها عدنان البكري.بأنها عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الآخرين ، وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي[1].

والدبلوماسية قد مرت بثلاثة مراحل عبر التاريخ، فالمرحلة الأولى حسب قوله كانت من سنة 476 الى 1475م. وهي تشمل مرحلة العصور المظلمة التي كانت فيها الدبلوماسية غير منتظمة إطلاقاً ، والمرحلة الثانية كانت في سنة 1475إلى سنة 1914م، وهي مرحلة تمثل الدور التاريخي الذي سارت عليه النظرية الدبلوماسية وفق النظام المعروف بنظام الدول الأوربية .

أما المرحلة الثالثة ما بعد سنة 1914م، وهي مرحلة افتتحها الرئيس الأمريكي ولسن وبموجبه نشأت ما يعرف بالدبلوماسية الديمقراطية ، والتي كانت أثناء تظاهرة مؤتمر باريس الدولي إلا أن المؤتمر لم يكن إلا للمتضررين في الحرب العالمية الاولى ، والذي بموجبه تم تقسيم تركة كل من ألمانيا وتركيا وفرض العقوبات الصارمة عليهما[2].

وتعتبر الدبلوماسية من أهم وسائل تحقيق السياسة الخارجية للدول ، وهي تلعب دوراً رئيسياً في عملية تكوين قواعد القانون الدولي ، فعملية إنشاء قواعد القانون الدولي بطريقة الاتفاق هي في جوهرها الإجراءات الدبلوماسية التي تبدأ بالمفاوضات بين الدول والمداولات في المؤتمرات ، وجلسات المنظمات الدولية وغير ذلك[3] .

---

[1](.د محمود خلف ، الدبلوماسية النظرية والممارسة ، دار زهران للنشر ، عمان ، طبعة 1 سنة 1997م ، ص72.

[2](د. ضرغام عبدالله الرباع، قوة العمل الدبلوماسي ، دار افاق العربية للصحافة والنشر، بغداد 1985م صـــ18 -17.

[3](. د.عدنان مهدي الدوري، العلاقات الدولية المعاصر، منشورات الجامعة المفتوحة ،ط 1 1992 – ص96

المبحث الثاني

أشكال الدبلوماسية ودورها

يتفق رأي فقهاء القانون الدولي العام على أن الدبلوماسية علم وفن ، فهي علم العلاقات الدولية ، وفن التعامل مع الأخرين[1] فالدبلوماسية تنتج أثرها في تسيير العلاقات بين وحدات المجتمع البشري وتوجهها نحو التعاون والاستقرار .

وحيث أن الدبلوماسية فن التعامل مع الآخرين ، وهذا الشق ينصرف إلى ممارسها حيث يجب بجانب إلمامهم بكل نواحي الحياة والعلاقات ودراسته لها ، أن يتوافر لديه من العناصر الشخصية والموضوعية ما يجعله قادراً على التعامل مع الغير[2]

ففن الدبلوماسية يحتاج الى الخبرة والتدريب، بالإضافة إلى القدرات الذاتية لشخص الدبلوماسي بمعنى أن لا يكون انعزالياً في ميوله معقداً في طريقة تفكيره وتعامله مع الآراء المخالفة بذكاء وليونة ، ومن ذلك تعتبر العلاقات الدبلوماسية من قبل العلاقات الدولية والتي تشمل سائر أنواع الروابط والمبادلات التي تتم خارج حدود دولة واحدة . وعلى ذلك سوف تقوم بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين، نتناول في المطلب الأول أشكال الدبلوماسية، وفي المطلب الثاني دور الدبلوماسية.

المطلب الأول

أشكال الدبلوماسية

تكون العلاقات الدولية في الغالب خارج حدود الدولة مع جماعات بشرية أخرى تتسم وتتصف بالتميز والاستقلال ، بالإضافة الى أن العلاقات السلمية القائمة بين هـذه الجمـاعات تتصف بالدوام ، وقد ترتب على تعدد مظاهر الاتصالات وتطورها وجود أشكال عديدة للدبلوماسية وفي هذا المجال ستقتصر الدراسة على الإشارة إلى أهمها ، الناحيتين النظرية والعلمية وفقاً للآتي:-

أولاً: الدبلوماسية الشخصية

تقتصر الدبلوماسية على الشخصية المسئولة في الدولة ، والتي تضطرها الظروف والأمور الى ذهاب المسؤولين في الدول المختلفة لمقابلة أقرانهم في الدول الأخرى للتباحث في أي مسألة أو أمر أداً المهم في الدبلوماسية الشخصية هو الالتقاء الشخصي الذي يرجى من وراءه الوصول الى النتيجة المرجوة بطريقة أسرع وظاهرة الدبلوماسية الشخصية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً لتطور المواصلات

---

[1](د. على صادق أبوهيف ، المرجع السابق ، ص 17 .

[2](د. ابراهيم العناب ، العلاقات الدولية ، طبعة سنة 1985، صـ 9 ومابعدها .

وسرعتها الأمر الذي دفع المسئولين في الدول المختلفة الى الذهاب بأنفسهم دون تردد[1] ومثل هذا النوع من الدبلوماسية كثيراً ما يتبع أيضاً من قبل ممثلي المنظمات الدولية العامة [2] .

ثانيا :- الدبلوماسية الجماعية

يطلق على الدبلوماسية الجماعية ايضاً تعبير الدبلوماسية البرلمانية وهذا الوصف جرى العمل على إطلاقه على دبلوماسية المؤتمرات والمنظمات الدولية ، ولهذا الشكل من أشكال الدبلوماسية مزايا وعيوب .

مزايا الدبلوماسية الجماعية :

أ. يتسم نظام الدبلوماسية الجماعية بجماعية المناقشات وعلاقاتها ومشاركة وفود العديد من الدول الأخرى الذي جعل هذا النظام يقترب من أشكال البرلمانات الداخلية .

ب. أدى هذا النظام الى ظهور المنظمات الدولية وتزايد عددها وتشعب نواحي اختصاصاتها، تقتصر على اختصاص معين بل تناولت موضوعات شتى سياسية واقتصادية وثقافية وغيرها[3]

ج. أصبح هدف هذا النظام الأول هو تحقيق الصالح العام للجماعة الدولية وتنسيق وترتيب أوجه التعاون بين الدول والشعوب الأمر الذي ينعكس معه احلال الاستقرار والسلام بدلا من الحرب والتوتر .

د. ومن مسمى هذا الشكل من الدبلوماسية نجد ان ما يتميز به هو الجماعية والعلانية وما يترتب عليه من تحقيق الاتصال المباشر بين الدول والشعوب في كافة المجالات والتعاون لصالح الجماعة الدولية .

2. تتضمن الدبلوماسية بجانب ما تحويه من ايجابيات تعتبر بمثابة مزايا لها قدر مماثل من السلبيات التي تعتبر بمثابة عيوب فيها ويمكن حصر أهمها فيما يلي :-

Ê قد تتحول في بعض الأحيان الدبلوماسية الجماعية الى دبلوماسية دعائية ، وإيهام وفود الدول الأخرى بموقف غير حقيقي لدولة معنية [4]

([1]). د. ابراهيم العناني، المرجع السابق ، ص 10 .

([2]). د. محمد طلعت الالفقيهي– الأحكام العامة في قانون الامم ، الاسكندرية 1970،ص150.

([3]) د.جعفر عبد السلام ، المرجع السابق ، صـــ122 ومابعدها .

([4]). د. عبد العزيز سرحان ، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، مرجع سابق ، صـــ161 وما بعدها.

ـB تكمل خطورة الدبلوماسية الجماعية في إمكانية توجيهها من قبل الدول الكبرى من أجل تحقيق مصالحها الخاصة أما عن طريق الضغوط والتهديدات المالية أو عن طريق التأثير على وفود الدول الصغيرة لتأييد وجهات نظر لتحقيق الصالح العام للجماعات الدولية.

ثالثاً:- دبلوماسية القمة

يتم ممارسة هذا الشكل من أشكال الدبلوماسية عن طريق رؤساء الدول والحكومات وقد برز دور دبلوماسية القمة في اتناء الحرب العالمية الثانية حيث كان دورها الأكبر في تنسيق المواقف الحربية والعمل على إنهاء الحرب وإنشاء منظمة الأمم المتحدة [1].

ويبرز اللجوء الى دبلوماسية القمة بشكل ملحوظ ودائم في أعقاب الأزمات والحروب الإقليمية مثل مؤتمرات القمة العربية والقمة الإفريقية .

ونظام دبلوماسية القمة يتغير بأن من يمارسها هم المعبرون الأساسيون عن مواقف دولتهم في العلاقات الدولية الأمر الذي يحقق سرعة الاتفاق والتفاهم وينسق المواقف [2]

ومع هذه الميزة التي يتصف بها نظام دبلوماسية القمة يوجد عيب رئيسي وهذا العيب يظهر عندما تقل الاتصالات بين الرؤساء حيث يتسبب ذلك في تعميم الخلافات ، ويؤثر ذلك على الحالة النفسية للشعوب المختلفة، كما يؤثر على الصفات الشخصية لرئيس الدولة نفسه حتى ولو لم يكن ذلك في صالح دولته .

وإنني أرى أن نظام دبلوماسية القمة له مميزاته التي لا يمكن إغفالها بل يعتبر النظام الأمثل في التمثيل المناسب باعتبار أن رئيس الدولة والحكومة يحقق صالح دولته من خلال الصالح العام الذي يتمشى مع صالح المجتمع الدولي ويكون ذلك من منطلق أن دبلوماسية القمة تكون بين مجموعة من الدول التي تجمعها أهداف ومصالح واحدة كالقمة العربية أو قمة دول أفريقيا باعتبار أن من يمارسوها هم المعبرون الأساسيون عن مواقف دولتهم في العلاقات الدولية الأمر الذي يحقق سرعة الاتفاق والتفاهم وتنسيق المواقف [3] .

---

[1] . المرجع السابق ، صـ 162 وما بعدها .
[2] . د. محمد سامي عبدالحميد ، العلاقات الدبلوماسية ، الطبعة الثانية سنة 1974 ، صـ150 وما بعدها .
[3] . د. فادي الملاح ، سلطات الأمن والحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، صـ650 وما بعدها .

المطلب الثاني

دور الدبلومـــاسيـــة

من الضروري أن يكون هناك اتصال بين الدول، وتنشأ ضرورة الاتصال بدافع الرغبة في تبادل المنافع والمصالح بين الدول بجانب تعزيز وجودها في مواجهة بعضها البعض. استمرار الاتصال لا يكون إلا بالعلاقات التي تقيمها الدول تبعا لذلك فيما بينها والطريق الى تلك العلاقات يتم عن طريق الدبلوماسية ، فدور الدبلوماسية يظهر في إقامة العلاقات وتدعيهما، وعن طريقها تعالج كافة الشئون التي تهم مختلف الدول .

فالدبلوماسية في مظاهرها وشكلها التاريخي تعمل أساسا على التوفيق بين المصالح المتعارضة، والتي تترتب عليها خدمة المصالح البشرية بالطرق السلمية وتجنب التوتر .

وتعتبر الدبلوماسية بالنسبة للمجتمع الدولي بمثابة القوى المحركة للحيـــاة الدولية ومبعث نشاطها ، ويظهر دور الدبلوماسية في النقاط التالية :

أولا : تعمل الدبلوماسية أساساً على التوفيق بين المصالح المتعارضة وكذا خدمة المصالح البشرية بالطرق السلمية وتجنب التوتر والسعي الى تخفيضه[1]

ثانياً : مراقبة مجريات الأمور والحوادث ، وحماية مصالح الدولة والمفاوضة في كل ما يهمها[2]

ثالثاً : تسعى الدبلوماسية نحو تجميع عناصر التوافق والاختلاف في المواقف والمصالح ووجهات النظر وصولا إلى تسوية الخلافات والتنسيق في المواقف[3]

وقد ساعد ذلك في وجود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العامة الأمر الذي وجد دورا دبلوماسيا أخر هو تلمس احتمالات وجود المشكلات الدولية أو المواقف المؤثرة على استقرار العلاقات الدولية، والعمل على تجنبها والوقاية منها، وهذا ما يطلق عليها تعبير الدبلوماسية الوقائية .

رابعاً: تلعب الدبلوماسية دورا هاما في توجيه العلاقات الدولية وبمعنى أخر في توجيه السياسة الخارجية للدولة حيث يشمل دورها سائر أنواع الروابط والمبادلات التي تتم خارج حدود الدولة الواحدة ، حيث تتجه الى التوفيق بين مصالح أشخاص القانون الدولي بطريقة سلمية[4]

)[1](. د. ابراهيم العناني ، المرجع السابق صـــ 13 وما بعدها .

)[2](.د. على صادق ابو هيف ، القانون الدبلوماسي، مرجع سابق ، صـــ9.

). د. جعفر عبدالسلام ، المرجع السابق صـــ 116 – د. عبد العزيز سرحان ، المرجع السابق ، ص 11.[3](

.([4]) د. ابراهيم العناني ، المرجع السابق ، صـــ14.

خامسا: من الملاحظ عموما أن دور الدبلوماسية في تسير العلاقات الدولية وتحديد موقف الدول وغيرها من الوحدات الدولية يكون بالنسبة للمشكلات والمواقف الدولية [1]

سادساً: ودور الدبلوماسية في تسير العلاقات الدولية قد تأثر بما أصاب المجتمع الدولي ومفاهيمه من تطورات تتمثل أساسا في التقدم السريع في تكنولوجيا الموصلات وانتشار الأنظمة الديمقراطية ، وازدياد قوة الرأي العام وتأثيره، وظهور أنظمة الحكم الشيوعية بالإضافة الى ارتفاع مستوى التعليم وانتشاره.

سابعاً: تلعب الدبلوماسية دورا هاما في علاقات الجوار والمصالح الاقتصادية والعسكرية وغيرها من الانظمة التي تهم الدول، ويستوي في ذلك اطراف ومواقع الدبلوماسية على الخريطة الدولية كدبلوماسية الدول الكبرى ودبلوماسية الدول الصغرى.

المبحث الثالث
مصادر الحصانات والامتيازات الدبلوماسية

غني عن البيان في أن مصادر القانون الدبلوماسي والمتمثلة في العرف والمعاهدات والاتفاقات الدولية تعد المرجعية القانونية لهذه الحصانات والامتيازات ، إلا أنه إلى جانب هذه المصادر الأصلية هناك مصادر ثانـــــــوية تقع في نفس الدرجة من الأهمية لهذه الحصانات والامتيازات ، وهي المتمثلة في القوانين الداخلية للدول حيث تساهم هذه القوانين في وضع الضوابط والأسس التي تضمن لهذه البعثات كافة الحصانات المنصوص عليها في جل المعاهدات والاتفاقات الدولية ، ونحن بصدد الحديث عن المصادر القانونية فإنني ارتأيت أن اتناول في هذا المبحث المصادر القانونية الأصلية ودون التطرق للمصادر الاحتياطية تمشيا مع التقسيم المعتمد في هذا البحث ودون أي إنقاص من الأهمية التي تشكلها المصادر الأخرى – المصادر الاحتياطية.

وبالتالي فكان تقسيمنا لهذا المبحث الى ثلاثة مطالب نتناول في المطلب الأول العرف الدولي كإحدى المصادر الهامة لنظام التمثيل الدبلوماسي، أما في المطلب الثاني نتناول فيه المعاهدات الدولية وكيف استطاعت أن تضبط هذه الحصانات حتى أصبحت من المميزات لعمل البعثات الدبلوماسية في التعامل الدولي ، أما في المطلب الثالث سوف نتناول اتفاقية فيينا وكيف استطاعت ان تقنن هذه الأعراف والمعاهدات بحيث تكون ملزمة لكافة الدول عند تعاملها مع بعضها في المجال الدبلوماسي .

([1]). د.على صادق ابوهيف ، المرجع السابق ، صـ 9 وما بعدها .

المطلب الأول

العرف الدولي

يعد من المصادر الرئيسية في القانون الدولي ، ويتميز العرف بطبيعته المتطورة وبقدرته على التكيف مع الأحوال المتغيرة للحياة الدولية ، لذلك فهو يختلف عن المعاهدات الدولية التي تتسم أساساً بالجمود وبأثرها المثبت لعلاقات أطرافها، فهذه الخاصية المميزة للعرف هي أمر مطلوب في وقتنا وعالمنا الحاضر ، والذي يتطور بمعدلات سريعة[1].

لقد جرى العمل على منح الحصانات والامتيازات الدبلوماسية أهمية كبيرة منذ أمداً بعيد نتيجة لما تم التعارف عليه بين الشعوب ، فقواعد العرف الدولي تعد الأساس الأول التي رسخ فكرة منح الحصانات للمبعوثين الدبلوماسيين فيما بعد ، فنتيجة لتواتر هذه السلوكيات لدى الشعوب وعلى مر العصور القديمة أصبحت تشكل التزاماً على الدول بأن تحضي بقدر كبير من الاهتمام، وبالتالي فإن ما تم الاتفاق عليه في الكثير من الاتفاقيات ما هو إلا تقنين لهذه القواعد العرفية الدولية ، فهي إذن مقررة لها وليست منشئة باعتبار أن هذه الاتفاقيات جاءت ونصت على هذه الحصانات في معاهدات أخذت طابع الإلزام لدى كافة الدول.

ويعد العرف أول وأقدم مصدر للقواعد المرتبطة بحماية الممثلين الدبلوماسيين وكان يبدو لدى الجماعات البدائية في إطار المعتقدات الدينية حيث جرى التقيد به بدقة تامة خوفا من غضب الآلهة وانتقامها إذا تم الإخلال به، ولم يتغير هذا الأمر بنزول الديانات السماوية بل ازدادت تأكيداً، مما أدى إلى استقرار القواعد العرفية في هذا الشأن[2].

ولقد برز الدور العظيم الذي أدته القواعد العرفية في القانون الدبلوماسي ، وتصدر القاعدة العرفية عن عدد من المواقف تسمى السوابق ، ويصبح هذا السلوك قاعدة معترفا بها نتيجة حاجيات المجتمع الدولي ، فالقاعدة العرفية أساسها العمل الذي ينتج عن إعادة بعض المواقف بصفة مستمرة في ميدان خاص من ميادين العلاقات الدولية، وللقاعدة العرفية أهمية كبرى في العلاقات الدولية لأن أغلب القواعد في الحقيقة من أصل عرفي وبصفة عامة فلا بد من العرف لتتميم محتوى المعاهدات المكتوبة .

فالعرف هو مجموعة من الأعمال القانونية نشأت من تكرار التزام الدول بها في تصرفاتها مع غيرها في حالات معينة لوصفها قواعد ثبت لها صفة الالتزام القانوني في اعتقـــــاد أغلبية

---

(1). د، أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط 14 ، ص 195 .

(2). دعطا محمد زهرة ، أصول العمل الدبلوماسي والقنصلي، مركز بحوث للعلوم الاقتصادية ،بنغازي 1994. .

الدول، وقد عرفت المادة (28) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية العرف بأنه عمل أو عادة مستمدان من التواتر والقبول بهما كقانون [1].

ويعرف البعض العرف على أنه سلوك ثابت يأتي به أشخاص القانون الدولي ليؤدي بالنسبة للبعض إلى تكون القاعدة القانونية ، بينما يراه البعض منهم كاشفاً من هذه القاعدة والبعض الآخر يراه عنصراً مشاركاً مع العنصر المعنوي في تكوين القاعدة العرفية [2].

وبما أن العرف الدولي ينشأ بسلوك الدول وفق تصرف قانوني يتواتر عليه الاستعمال ، ويتكرر من قبل الدول لدى قبوله واستحسانه، فإن قيام الدول بتجربة تصرف قانوني من خلال العلاقات الدولية وبشكل متكرر وهو الذي يولد العرف الدولي[3] .

وقد كانت المعتقدات الدينية في بادي الأمر، هي مرجع القواعد المتعلقة بعاملة السفراء، وكانت هذه القواعد تضمن لهم حماية وامتيازات معينة وفي هذا السياق تشير المتابعة التاريخية إلى أن الجماعات البدائية الأولى والشعوب المتمدنة على السواء على مختلف دياناتها ومعتقداتها، كانت ترعى هذه الحرفة بدقة تامة خوفاً من غضب الآلهـــة وانتقامهـــا إذا هي أخلت بها ، وقد رسخت هذه القواعد بصورة أكثر بعد نزول الديانات السماوية، مما يعني توفر عنصر التكرار والاستمرارية، وبالتالي استقرار القواعد العرفية في هذا المجال[4].

تقنين العرف:-

لقد استمرت المجتمعات البشرية في الأخذ بالقواعد العرفية والمتعلقة بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية خلال القرون الماضية، ولفترة طويلة وحتى أوائل هذا القرن، فكان العرف الدولي هو المصدر الرئيسي لأغلب الأحكام المنظمة لقواعد العمل الدبلوماسي ، ناهيك عن المدون من هذه القواعد في المعاهدات العامة أو الاتفاقيات الخاصة أو القوانين الوطنية ، فقد كان محددا جدا سواء في طبيعته أو في مدى الالتزام به من جانب الدول[5]وقد تم تدوين بعض هذه القواعد في اتفاقيات دولية وفي مقدمتها لائحة فيينا لعام 1815م، وبروتوكول أكس لاشايل عام 1818م، بخصوص ترتيب المبعوثين الدبلوماسيين.[6]

([1]).د، عبد العزيز العبيكان ،الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والقنصلية في القانون الدولي ، شركة العبيكان للأبحاث والتطوير ، ص 113 .

([2]). د صالح السنوسي ، الوجيز في القانون الدولي العام ، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية ، بنغازي – ليبيا، سنة 2000، ص55. .

([3]) د صلاح الدين أحمد مجدي، دراسات في القانون الدولي العام، منشورات شركة ايتراك ، فاليتا – مالطا – سنة 2002 ط 1 ،ص114.

([4]) د زايد عبيد الله مصباح ، الدبلوماسية ، ط 1 (بيروت – لبنان ، دار الجيل 1999 ، ص 159.

([5]).د عطا محمد زهرة ، أصول القانون الدبلوماسي والقنصلي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

([6]).د عدنان طه الدوري ، العلاقات الدولية المعاصرة ، مرجع سبق ذكره ، 94.

وترجع جهود الأمم المتحدة لتقنين القواعد التي تحكم موضوع العلاقات الدبلوماسية إلى عام 1952م، عندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بجلستها الأربعمائة المنعقدة في 5 ديسمبر لسنة 1952م، قرارها رقم 685 الذي دعت فيه لجنة القانون الدولي إلى أن تباشر في أقرب وقت لتقنين موضوع العلاقات والحصانات الدبلوماسية، وإعطائه الأولوية على سائر المواضيع الأخرى.[1]

فالتدوين هو الصياغة المنهجية لقواعد القانون العرفي في مجموعة متكاملة ، وإذا كان القانون الدولي قد بداء بشكل منهجي منذ انعقاد المؤتمر الأول للسلم في لاهاي سنة 1899م، الذي دون عدة اتفاقيات متعلقة بحـــل النـــزاعات وتبعهـــا بعـد ذلك العديـد من الموضوعـــات القانونية التي تم تدوينها ، ومنها القانون الدبلوماسي في أربع اتفاقيات هي اتفاقية العلاقات الدبلوماسية 1961م، والعلاقات القنصلية سنة 1963م، واتفاقية البعثات الخاصة سنة 1969م، وكذلك العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية 1975م والعديد من الاتفاقيات الأخرى في العديد من المجالات [2]

ولقد بذلت هيئة الأمم المتحدة العديد من الجهود من أجل العمل على تقنين الأعراف الدولية والتي رأت فيها تصلح بأمن تكون قواعد قانونية تحكم سلوك المجتمع الدولي في علاقته سواء في المجال الدبلوماسي والسياسي أو غيره من المجالات، وغنى عن البيان في أمن الأمم المتحدة قد عمدت الى تكليف لجنة القانون الدولي أثر تأسيسها سنة 1947م، من أجل القيام بهذه المهمة وبذلك يرجع لها الفضل في تقنين القواعد التي تحكم موضوع الجمعية العامة بجلستها الأربعمائة المنعقدة في 5 ديسمبر 1952م، قرارها رقم 685، والذي دعت فيه لجنة القانون الدولي الى أن تباشر في أقرب وقت لتقنيين موضوع العلاقات والحصانات الدبلوماسية وإعطائه الأولية على سائر الموضوعات الأخرى[3].

وبالفعل تم عقد العديد من المؤتمرات في هذا الصدد ، الى أن استقر الـــــرأي على عقد مؤتمر فيينا، والذي حضره مايقارب من إحدى وثمانون دولة انتهت في 18 شهر ابريل لسنة 1961م، الى التوقيع على اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والتي وضعت أسسا ثابتة وصريحة للتمثيل الدبلوماسي، وبينت أغراضه وحددت حقوق وواجبات كل من الدولة الموفدة والدولة المستقبلة، ونظمت الحصانات والامتيازات والإعفاءات التي يستفيد منها الممثلون الدبلوماسيون وحاشيتهم وسكنه[4]
ومما يجدر ذكره هنا هو أن الكثير من المعاهدات تشير إجمالا أو تفصيلا إلى ضرورة ما يراه العرف الدولي فيما يخص الامتيازات والحصانات الدبلوماسية، ومنها من أشارت بصورة صريحة الى وجوب

([1]).د حسن سعد السني، الدبلوماسية الحديثة: دراسة مقارنة (سبها ، ليبيا ، منشورات جامعة سبها ، 1988، ص 55).
([2]).د علي ضوى ، القانون الدولي العام، ط 2 (طرابلس: الدار العربية للكتاب سنة 2005) ص 177 ، 178.
([3]) د حسن سعد السني ، مرجع سبق ذكره ، ص 55.
([4]). د ، عدنان طه الدوري ، العلاقات الدولية المعاصرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 94.

مراعاة ما يقره العرف الدولي بشأن الامتيازات والحصانات على أساس متبادل، نذكر معاهدة السلام والصداقة والتجارة بين انكلترا وفرنسا وروسيا عام 1626م، ونذكر كذلك المعاهدة التي عقدت بين انكلترا والبرتغال وتركيا عام 1809م، وأيضاً معاهدة الصداقة بين فرنسا وإيران عام 1929م [1]

ولقد كان العرف ولايزال مصدراً لكثير من الأحكام الدبلوماسية، تواتر الناس على التعامل بها عبر الأجيال ، واتجهت جهود الباحثين والدول خلال القرنين التاسع عشر والعشرون للحيلولة دون تبعثر تلك القواعد العرفية أو اندثارها[2]

كما يمثل العرف مصدراً أساسياً بالنسبة لقواعد القانون الدولي ، وذلك لأن القواعد نتجت عن تكرار مراسم معينة التزمت بها الدول فيما بعد، ليس معنى هذا قد يتمثل دور العرف في أنه يتم الرجوع إليه فيما لا يتم تقنينه ، وقد برزت ذلك بوضوح في ديباجة اتفاقية فيينا 1961م، بقولها أن الدول الأطراف في الاتفاقية تؤكد أن قواعد القانون الدولي العرفي يجب أن تستمر في حكم المسائل التي لم يتم تسويتها صراحة في نصوص هذه الاتفاقية ، وان العرف يمكن أن يكون مصدرا لقواعد مستقبلية قد تنشأ في إطار العلاقات الدبلوماسية ، ويلعب دورا مفسرا للقواعد التي لم يتم تقنينها على أساس أنها مستمدة منه أصلا بموجب نشأتها العرفية [3].

أهم النظريات التقليدية.

اولا : نظرية الامتداد الاقليمي .

وفقاً لمفهوم هذه النظرية فأن وجود البعثة الدبلوماسية فوق اراضي دولة اجنبية لا يعني ذلك انها خارج الحدود الاقليمية للدولة الممثلة لها و انما يعد وجودها في تلك الدولة امتداداً الاقليم لدولة المرسلة .

وعلى الرغم من أن هذه النظرية قد لاقت روجاً واسعاً وقبولاً لدى عدد كبير من المفكرين وفقهاء القانون الدولي الا انها تعرضت لانتقادات اهمها ارتكازهاعلى الوهم والتصور ولتعارضها مع مبداءالسيادة ومفاهيمها

([1]).د .فاضل زكي، الدبلوماسية في النظرية والتطبيق ، ط 2 (بغداد ، وزارة الثقافة والإرشاد ، 1968) ص 137.

. ([2]) د عبدالقادر سلامة ، التمثيل الدبلوماسي والقنصلي المعاصر والدبلوماسية في الإسلام، القاهرة: دار النهضة العربية 1997ص3.

([3]).د ، سيد إبراهيم الدسوقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 38.

وكذلك يرى بعض الفقهاء بأن فكرة الامتداد الاقليمي التي تقوم عليها هذه النظرية من شانها أن تنسف تماماً نظام الحصانة الدبلوماسية ، فما دامت أن البعثة الدبلوماسية ليست في اقليم دولة اجنبية وانها في اقليم تابع للدولة الممثلة لها ، فهذا يعني وبصورة منطقية أنها ليست بحاجة لأن تتمتع بتلك الحصانة التي تدعيها .

ثانياً: نظرية الصفة التمثيلية

وفقاً لمفهوم النظرية تستمد الحصانات الدبلوماسية اساسها من الصفة التمثيلية للمبعوثين الدبلوماسيين باعتبارهم يمثلون دولهم نيابة عن رؤسائهم بمعنى اخر أن المبعوث الدبلوماسي يمثل رئيس الدولة وهو وكيل عنه فيجب ان يتمتع الوكيل بحصانات وامتيازات يتمتع بها الأصيل ولهذا يجب اعتبار شخص المبعوث مقدساً أي يحاط بهيئة الاحترام التي يحاط بها شخص رئيس الدولة الذي أوفده .

وان هذه النظرية لايؤيدها جانب كبير من الفقه الدولي بل انها تعرضت لمجموعة من الانتقادات ، فقد اخذ عليها البعض أنها عاجزة عن تغطية كل الحصانات والامتيازات الممنوحة للدبلوماسين وكذلك أهمالها وتجاهلها عن تفسير كثير من الأوضاع والحالات الجاري بها العمل في العلاقات الدبلوماسية كالحصانات التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي في أثناء وجوده في دولة ثالثة .

كما عجزت هذه النظرية عن تفسير بعض الامتيازات الممنوحة للدبلوماسيين والمعتبره من قبيل المعاملة ويشترط المعاملة بالمثل كالاء من اداء الرسوم الجمركية على ما يسوده المبعوث للاستعمال الشخصي .

ثالثاً: نظرية مقيضات الوظيفة .

لقد ربطت هذه النظرية الحصانات والامتيازات الدبلوماسية الممنوحة للدبلوماسيين بما تقتضيه مستلزمات وظائفهم التي يتطلب اداؤها توفير الامن والطمائنينه والاستقرار تمكينا لهم من ممارستها على الوجه الاكمل .

ومن هنا كـــــــــــانت الحصانات والامتيازات الدبلوماسية انما تكون مقررة لصالح الوظيفة الدبلوماسية ، غير ان هذه النظرية لم تسلم مـــــن النقد خاصة في مجال الخلاف في العمل الدبلوماسي بصدد النظريات او الأفعال التي يمكن ان تعد تعرضاً للوظائف الشرعية للمبعوث الدبلوماسي .

رابعاً :- الاتجاه الحديث

يـــــــــذهب الاتجاه الفقهي الحديث الى الجمع بين نظريتي الصفة التمثيلية ومقتضيات الوظيفة فا النظريتان معا تقدمان أساساً قانونياً وافياً لتبرير الحصانات والامتيازات الدبلوماسية بالمعني الواسع ، وقد اخذت معظم الاتفاقيات الدولية بهذا الاتجاه وندكر منها على سبيل المثال اتفاقية فيينا لعام 1961 للعلاقات الدبلوماسية واتفاقية فيينا لعام 1963 للعلاقات القنصلية ، واتفاقية فيينا لعام 1969 للبعثات الخاصة ، وأنا شخصياً ارجع الاتجاه الحديث .

وبالتالي يعد العـ رف الدولي بحسب الاقدمية التاريخية هو أول مصادر القانون الدولي وقانون العلاقات الدبلوماسية ، بل إن معظم القواعد التي أوردتها المعاهدات الدولية المختلفة في نصوصها ، ماهي إلا قواعد قانونية ثابتة ومستقرة في وجدان الجماعة الدولية تكونت بواسطة العرف الدولي ، وما كان دور المعاهدات إلا كاشفاً لهذه القواعد ولم يكن منشئ لها[1]

ويفهم من ذلك أن العرف في رأينا - أكثر صدقاً من المعاهدة حال كونه نابع عن إرادة حرة وواعية ، باعتبار أنه قد صدر بعد رغبة الأطراف في تكوين علاقة فيما بينهم، وأضف إلى ذلك أنه لا يوجد أي إلزام على الأطراف في الاتجاه نحو هذا المنحنى، أي لا وجود لمعاهدة مثلا أو اتفاق مبدئي ، وإنما لمجرد تلاقي إرادتين لغرض التعبير على العلاقة التي يراد لها أن تكون بين الأطراف .ونجد أن الأعراف عادتا ما تكون سارية اتجاه الأطراف بغض النظر عن أي إشعار من قبل الآخرين للالتزام بها من عدمه ويعود ذلك إلى رغبة هذه الأطراف إلى تحقيق المصلحة التي تعود عليها بالنفع أو لا ولا ضير إن شمل هذا النفع

(1) د. منتصر سعيد حمودة ، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ط1 سنة 2008 ، ص 38.

الطـرف الآخـر حتـى تكـون الفائـدة أعـم و أشـمل ، وهـذا مـا جعـل كافـة الأعـراف والمبـادئ الـى تقنينهـا وتدوينـها فـي قـوانين واتفاقيـات دوليـة واتصـفت بالشـمولية ، وتلقـي رواجـاً لـدى كافـة أعضـاء المجتمـع الـدولي، ولـيس هـذا فقـط وإنمـا حـرص كافـة أعضـاء المجتمـع الـدولي قـديما وحـديثا علـى احترامهـا وعـدم الإخـلال بها والالتزام بما تم النص عليه في هذه الاتفاقيات .

المطلب الثاني
المعاهدات الدولية

تعرف المعاهدة الدولية بأنها هي اتفاق دولي يتم إبرامه بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي يحكمه هذا القانون ، سواء تم صياغته في وثيقة واحدة أو في وثيقتين أو أكثر، وأيا كان تسميته أو عنوانه" [1].

والمعاهدات ما هي إلا اتفاقات تبرمها الدول في شأن من الشؤون ذات الطابع الدولي ولكن ما يهمنا نحن هنا ليس هذا النوع من المعاهدات حال كون هذه المعاهدات تقتصر على الأطراف التي دخلت في التوقيع عليها وهي بالتالي ملزمة لها وهنا أخذت الخصوصية أي أنها خاصة بهذه الأطراف قد لا تتعداها ، وإنما مقصد حديثنا هي المعاهدات التي تأخذ شكل العمومية عند إنشائها ، من حيث الموضوعات التي تطرقت لها، وكذلك بالنسبة لانخراط العديد من الدول فيها ، وذلك لأهميتها لجميع الدول ، وعادتا ما يكون الغرض منها إثبات قاعدة قانونية عرفية جرى العمل بها لفترة طويلة من الزمن وتكرر الارتياح لها وقبولها .

فهذه المعاهدات لها نصيب كبير في ثبوت قواعد القانون الدولي العام ، لأنها تضم عادة أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء في الجماعة الدولية ، ولأنها بحكم معالجتها لأمور تهم الدول جميعا وتجذب إليها الكثير من الدول التي لم تشترك في إبرامها، أما عن طريق الانضمام إليها انضماما لاحقا بناء على نص خاص بها يبيح ذلك ، وإما عن طريق السير فعلا على مقتضى القواعد التي وضعتها[2].

والمعاهدات التي تعقد بين أشخاص القانون الدولي ما هي إلا تنظيم لعلاقات قانونية دولية، وتحديد للقواعد التي تخضع لها هذه العلاقة، وقد ساد الاتجاه لدى فقهاء القانون الدولي على أمن المعاهدة

([1]).د. أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام ، ص 92.
([2]).د ، علي صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ،: منشأة المعارف ،الإسكندرية ، 1995. ص 17.

يجب أن تبرم كتابة، ضمانا لتحقيق الاستقرار في العلاقات الدولية، وتماشيا لما قد يحصل من تفسيرات متعلقة بمدى الالتزام بالاتفاقيات الشفوية، وهذا ما أكدته المادة (102) من ميثاق الأمم المتحدة حيث تشترط تسجيل المعاهدة ونشرها أي افتراض أن تكون المعاهدة قد تم إبرامها كتابة [1].

فقد لعبت المعاهدات الدولية دوراً مهماً في اعتبارها أحد المصادر الأصلية للقانون الدولي العام والقانون الدبلوماسي بصفة خاصة، ويجب أن نشير هنا الى أن الاتفاقيات الدولية التي عنيت بموضوع القانون الدبلوماسي أو التي خضعت فعلا لهذا الموضوع، هي القواعد العرفية التي استطاعت لجنة القانون الدولي من وضعها في صورة قواعد مكتوبة يسهل الرجوع إليها ومن بينها اتفاقية لسنة 1961م الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية والتي لم تلقى أي اعتراض من الدول المجتمعة في ذلك الحين [2].

ولقد أبدت لجنة القانون الدولي اهتماما ملحوظا بتدوين أحكام المعاهدات الدولية وأثمرت جهودها في هذه المجال عن عقد اتفاقيتين اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات فيما بين الدول لعام 1969م، واتفاقية 1986م الخاصة بقانون المعاهدات بين الدول والمنظمات الدولية أو فيما بين المنظمات الدولية وحدها [3]وأضفت الى ذلك فإن هذه المعاهدات والاتفاقيات الدولية لعبت دورا مهما في عملية تقنين مصادر القانون الدولي بصفة عامة ، والقانون الدبلوماسي بصفة خاصة، فقد استطاعت الجماعة الدولية متمثلة في اللجان التي وكلت من قبل الأمم المتحدة، على العمل من أجل تنظيم العلاقات الدبلوماسية باتفاقيات ومعاهدات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف فقد كان ذلك ابتداء من القرن التاسع .

فقد تم إبرام العديد من الاتفاقيات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية وبين دول أمريكا اللاتينية ودول الشرق الأقصى والأدنى ، وكان الهدف الجوهري لهذه المعاهدات تنظيم العلاقا ت الدبلوماسية والحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، والتي يجب أن تكون قائمة على أساس المعاملة بالمثل، ومن أهم المعاهدات الدولية في هذا الشأن معاهدة فيينا في مارس 1815 م، بين دول أوربا والمتعلقة بتصنيف وترتيب المبعوثين الدبلوماسيين، وتم تأكيد هذه المعاهدة ببروتوكول أبرم في مدينة أكس لاشيل في 21 فبراير 1818م ، وتعد هذه المعاهدة البداية الحقيقية لتقنين القواعد العرفية المتعلقة بالتمثيل الدبلوماسي ،

([1]). د، عدنان الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 159.
([2]). د ، سيد إبراهيم الدسوقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 39.
([3]). د ، عبد العزيز بن تامر العبيكان ، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

يضاف إلى ذلك اتفاقية هافانا المتعلقة بالموظفين الدبلوماسيين التي تم التوقيع عليها في 20 فبراير 1928م، وذلك في المؤتمر الدولي الأمريكي السادس، وفي 18/ابريل 1961م، تم التوقيع في فيينا على المعاهدة الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية الدبلوماسية وقد دخلت حيز النقاد ابتداء من 24 ابريل 1964م[1].

فإن جل هذه المعاهدات جاءت تحكم وتنظم العلاقات الدولية بين الشعوب ومما تنتج عنها من تشابك المصالح فيما بينها، وبغض النظر عن كون بعض هذه المعاهدات قد أخذت شكل عالمي ودولي أو قد أخذ شكل معاهدة ثنائية أو بمعنى آخر كانت قد أبرمت بين دولتين أو بين دولاً ومنظمات دولية فكل هذه الأشكال لهذه المعاهدات كانت عبارة عن اتجاه جديد من أجل تنظيم وضبط سير العلاقات الدولية والدبلوماسية بين الجماعة الدولية، وإذا ما حولنا التطرق لبعض هذه المعاهدات مثلا وما احتوته من مواد نجدها تشكل مصدرا أساسيا للقانون الدولي والقانون الدبلوماسي بصفة خاصة فمثلا:-

اتفاقية فيينا عام 1815م الخاصة بترتيب المبعوثين الدبلوماسيين هي اتفاقية شارعه وعامة وضعت قواعد قانونية عامة ومجردة، التزمت بها الدول الأطراف وهي أوربية خالصة، ثم التزمت بها فيما بعد دول العالم الأخرى على اعتبار أن هذه القواعد صارت جزء لا يتجزأ من القانون الدولي العام والقانون الدبلوماسي بصفة خاصة [2].

وان من ضمن ما تم إقراره مؤتمر فيينا الأول [3] وفيما يتعلق بالعلاقات الدولية هو تنظيم العلاقات الدبلوماسية بين التدول ووضع القواعد لذلك لترتيب الممثلين الدبلوماسيين [4]. وتعتبر هذه المعاهدة من أهم المعاهدات الدولية في هذا الشأن وتم تأكيد هذه المعاهدة ببروتوكول ابرم في مدينة اكس لاشيل في 21/ نوفمبر 1818م، وتعد هذه المعاهدة البداية الحقيقية لتقنين القواعد العرفية المتعلقة بالتمثيل الدبلوماسي [5].

([1]). د ، ابراهيم أحمد خليفة ، مرجع سبق ذكره ، ص 18،19.

([2]).د ، منتصر سعيد حمودة ، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، مرجع سبق ذكره ، ص 47.

([3]) (إن الغاية الأساسية لمؤتمر فيينا الأول لسنة 1815 تنعكس في إعادة مبدا التوازن الأوربي إلى ما كان عليه قبل الثورة الفرنسية سنة 789 وإن من أهم ما تم إقراره في هذا المؤتمر مبدا الحياد الدائم مبدا حرية الملاحة الدولية وهذا بالإضافة إلى إقراره فيما يتعلق بتنظيم العلاقات الدبلوماسية .

([4]) د.علي عودة العقابي ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات ، الدار الليبية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس ، ط 1، سنة 1425 ميلادي ، صفحة 42.

([5]) د. ابراهيم أحمد خليفة ، القانون الدولي الدبلوماسي والقنصلي ، مرجع سبق ذكره، ص 18.

اتفاقية فيينا لعام 1961م بشأن العلاقات الدبلوماسية واتفاقية فيينا لعام 1963 الخاصة بالعلاقات القنصلية من قبيل الاتفاقيات الدولية ذات الطابع العالمي التي تلتزم بها كل دول العالم سواء الموقعة عليها أو المنظمة إليها كما أنها معاهدات دولية شارعه وضعت قواعد قانونية أساسية للمجتمع الدولي[1].

المطلب الثالث
اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961م

لقد لعبت المعاهدات الدولية دور مهما في عملية تقنين المبادئ القانونية العرفية حتى أصبحت تمثل مصدرا أساسيا لقواعد القانون الدولي والقانون الدبلوماسي بصفة خاصة، فقد ظهرت العديد من المعاهدات التي عنيت بهذا الشأن، وكان الدور الأبرز لتنظيم هذه الاتفاقيات للجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة والتي كرست جل جهدها لوضع الأسس القانونية لهذه المعاهدات من أجل أن تسهل عملية التزام الدول في تنظيم علاقاتها مع بعضها البعض .

ولقد جاءت اتفاقية فيينا، لتقنين القواعد التي جرى عليها العمل منذ أمد طويل في شأن الأمتيازات والحصانات الدبلوماسية فهي مقررة لهذه القواعد وليست منشئة لها، سبق أن نصت عليها وقبلها اتفاقية فيينا سنة 1815م التي أقرت الكثير تبنتها اتفاقية فيينا لسنة 1961[2].

وتعبر اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية مصدرا أساسياً للحصانات والامتيازات الدبلوماسية، فقد استطاعت أن تبين الأسس التي يستطيع من خلالها ممارسة العمل الدبلوماسي ، ومن المعروف أن هذه الاتفاقية قد أخذت قوة القانون بعد أن تم التصديق عليها من قبل العديد من الدول في 1964/4/24م وأنها أخذت حيز التنفيذ بعد انقضاء عام على ذلك وتعالج هذه الاتفاقية العلاقات الدبلوماسية بين الدول ، وكيفية إنشاء البعثات الدبلوماسية ، وتعيين أعضائها والحصانات والامتيازات المقررة للبعثات الدبلوماسية وتعد هذه الاتفاقية من أهم الوثائق التي تعرضت للعلاقات الدبلوماسية في العصر الحديث ، حيث تتم بموجبها إرساء العديد من القواعد القانونية العرفية لتصبح قواعد ذات إلزام دولي، وأخذت طابع العمومية لاجتماع الجماعة الدولية على الدخول فيها والتوقيع عليها، حال كونها استطاعت معالجة العديد من المسائل المتعلقة بالتمثيل

([1]) د.منتصر سعيد حمودة ، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، مرجع سبق ذكره، ص 47.
([2]) د. ، عبد القادر سلامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 171.

الدبلوماسي آنذاك .لقد أمنت هذه الاتفاقية بناء علاقات دبلوماسية هادئة ، وحققت انجازات هامة على طريق تطوير هذه العلاقات على أساس المبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة والهادفة الى تدعيم الأمن والسلام العالميين ، وبناء العلاقات الدولية على أساس العدل والمساواة ، وكانت هذه الاتفاقية واضحة في ديباجتها عن طريق تحديد الأهداف التي تسعى الى تحقيقها ، وهي السعي من أجل تطوير علاقات الصداقة والتعاون بين الدول وتوثيقها على أسس من التكافؤ والمساواة في السيادة وسعت من أجل المناخ الايجابي والملائم لعمل البعثات الدبلوماسية هذا وقد حددت هذه الاتفاقية إطار الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، من خلال منطلقات رئيسية تتعلق بالبعثة الدبلوماسية الدائمة ومجهوداتها ونشاطها العملي[1].

لقد صرحت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م باعتبارها المرجعية القانونية الدولية لنظام البعثات الدبلوماسية الدائمة، على ضرورة حصول الدول الموفدة للبعثات على مقرات رسمية مناسبة لعمل بعثاتها ، وحثت الدول المضيفة على ضرورة بدل كافة ما في وسعها من أجل تسهيل وتدليل الص عاب أمام البعثات المعتمدة لديها في الحصول على مقار رسمية مناسبة [2].

هذا وقد تطرقت اتفاقية فيينا وألزمت الدولة المعتمد لديها في توفير المكان اللائق واللازم لممارسة البعثة الدبلوماسية لمهامها طيلة بقائها داخل الإقليم وهذا مانصت عليه في مادتها[21] حيث **قالت:**-

1-على الدولة المعتمد لديها أما إن تيسر وفق قوانينها اقتناء المقر اللازم في إقليمها للدولة المعتمدة ، أو أن تساعدها على الحصول عليه بأي وسيلة أخرى .

2- يجب عليها كذلك أن تساعد البعثات عند الاقتضاء على الحصول على المساكن اللائقة لأعضائها [3].

3- فالقاعدة العامة في القانون الدولي إن دور البعثات الدبلوماسية تتمتع بحصانة تامة ولا يجوز لمأموري الدولة المعتمد لديها دخولها إلا برضاء رئيس البعثة الدبلوماسية ويترتب على الدولة المعتمد لديها التزام خاص باتخاذ جميع التدابير المناسبة لحماية دار البعثة دار البعثة ضد أي اعتداء أو هجوم أو تخريب ، ومنع أي إخلال بأمن البعثة ومساس بكرامتها كما تطورت اتفاقية

([1]). د ، خالد حسين الشيخ ، الدبلوماسية والقانون الدبلوماسي ، مطبعة عدنان عبد الجابر ، الجزء الاول 1999م ، ص 324-325 .

([2]) انظر الملحق رقم (1) – ص 171.

([3]) انظر الملحق رقم (1) – ص 166.

فيينا لحصانة المقار الدبلوماسية وأعطت لها القداسة والاحترام وصرحت على الالتزام وعدم المساس بهذه الحرمة وقد ورد في نص المادة (22) من الاتفاقية **الآتي**:-

تكون حرمة مقرات البعثة مصونة ولا يجوز لمأموري الدولة المعتمد لديها دخولها إلا برضا رئيس البعثة .

يترتب على الدولة المعتمد لديها التزام خاص باتخاذ جميع التدابير المناسبة لحماية دار البعثة من أي اقتحام أو ضرر ومنع أي إخلال بأمن البعثة أو المساس بكرامتها .

تعفى دار البعثة وأثاثها وأموالها الأخرى الموجودة فيها ووسائل النقل التابعة لها من إجراءات التفتيش أو الاستيلاء أو الحجز أو التنفيذ[1].

وفيما يتعلق بالحصانة الممنوحة للمبعوث الدبلوماسي فقد أعطت اتفاقية فيينا نفس الحصانة لمسكن المبعوث الدبلوماسي وشملته بالحماية والحرمة وجاء ذلك في نص المادة (30) والتي أشارت إلى تمتع مسكن المبعوث الدبلوماسي بالحماية والحصانة التي تتمتع بها حصانة المقار الدبلوماسية أو الأماكن الخاصة بالبعثة ويشمل ذلك مقر البعثة الرسمي ومحيطها المحدد والتابع لها ، ويشمل ذلك أيضا أي عقار أخر تستعمله البعثة سواء كان في محيطها المحدد أو أماكن أخرى بعيدة يستعمل كجزء منها ، إضـــافة إلى ذلك فقد نصت اتفاقية فيينـا في مادتهـــا (45) الفقرة (أ) على أن الدولة المستضيفة أن تحمي وتحترم حتى في حالة النزاعات المسلحة الأماكن الخاصة بالبعثة والأموال الموجودة لديها، وكذلك محفوظات البعثة [2].

هذا وقد صرحت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961م على اعتبار المباني السكنية التي يقطنها أعضاء السلك الدبلوماسي التابع للبعثة امتداد مباشر لمقر البعثة، وتسري عليه كافة الحصانات والمزايا المقرر عرفا وقانونا للمقار الدبلوماسية ، وقد جاء ذلك في مادتها 30، كما حرصت وفي هذا السياق أيضا على منح المقار الدبلوماسية حصانة مطلقة تجاه سلطات الدولة المضيفة حتى في حالة توقف البعثة عن ممارسة مهامها ولأي سبب كان وهذا ما أكدته في مادتها 45،حيث قالت تراعي في حالة قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين أو الاستدعاء المؤقت أو الدائم لأحد البعثات الأحكام **التالية** :-

1-يجب على الدولة المعتمد لديها حتى في وجود نزاع مسلح احترام وحماية مقر البعثة .

([1]).د . كلاجان عبد البديع ، مرجع سابق ، ص 292 – 293.

([2]) د ، خالد حسين الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص 328 .

2 – يجوز لدولة المعتمدة أن تعهد بحراسة مقر البعثة إلى دولة ثالثة بحيث تقبل بها الدولة المعتمد لديها [1].

([1]) .د منصور الفيتوري حامد ، نظام التمثيل الدبلوماسي في القانون الدولي ، العقبات والآفاق ، رسالة دكتوراه 1999، 2000م، دولة المغرب .

الفصل الأول

الحصانات المادية والشخصية للبعثات الدبلوماسية

المبحث الأول :- حصانات مقار البعثات الدبلوماسية .

المطلب الأول :- مقار البعثات الدبلوماسية .

المطلب الثاني:- حصانات محفوظات البعثة ووثائقها .

المبحث الثاني:- حصانات المبعوثين الدبلوماسيين.

المطلب الأول :- الحصانة الشخصية .

ا لمطلب الثاني :- الحصانة القضائية.

الفصل الأول

الحصانات المادية والشخصية للبعثات الدبلوماسية

بداية القول يجب أن نوضح أن هناك مبرر لتمتع البعثات الدبلوماسية بالحصانات المقررة لهم لمقتضيات العمل الذي يقومون به[1].

وقد أشارت إلى ذلك لجنة القانون الدولي ضمن تقريرها المقدم في هذا الشأن للجمعية العامة سنة 1956 ، واقترحت أن تكون فكرة مقتضيات الوظيفة الدبلوماسية هي الأساس الذي يمكن أن تستند إليه الاتفاقية الدولية المزمع إبرامها لتقرير الحد الأدنى من الحصانات التي يجب أن يتمتع بها المبعوثون الدبلوماسيون حيث يؤدون مهام وظائفهم، ولاسيما أن هذه الفكرة تجنب إثارة العوامل السياسية التي من شأنها إقامة الصعوبات في سبيل تدوين القواعد الدولية، وأنها بذلك تساعد على تقريب وجهات نظر الدول وتيسير إبرام اتفاق بينها في هذا الشأن[2]. **ومن هنا تم تقسيم هذا الفصل إلي مبحثين كما يلي :نتناول في المبحث الأول حصانات مقار البعثات الدبلوماسية والمبحث الثاني حصانات المبعوثين الدبلوماسيين .**

المبحث الأول

حصانات مقار البعثات الدبلوماسية

تتمتع مقار البعثات بحصانة وحرمة، فلا يجوز اقتحامها أو تفتيشها بوساطة رجال السلطة العامة في الدولة الموفد إليها إلا بموافقة رئيس البعثة. وتمتد الحصانة لتشمل محفوظات البعثة ووثائقها المختلفة، وعلى الدولة المضيفة اتخاذ الإجراءات الملائمة كافة، لمنع اقتحام الأماكن التابعة للبعثة أو الإضرار بها أو الإخلال بأمنها أو الانتقاص من هيبتها ، وعليه سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين ، نتناول في المطلب الأول مقار البعثات الدبلوماسية ، والمطلب الثاني حصانات محفوظات البعثة ووثائقها.

---

(1) على أنه لما كانت ميزات الموظفين الدوليين دون تلك التي يتمتع بها المبعوثون الدبلوماسيون، ذهب البعض إلى القول بأن نظرية مقتضيات الوظيفة لا تكفى وحدها لإسناد الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، لأن تميز المبعوثين الدبلوماسيين عن الموظفين الدوليين مرجعه صفتهم التمثيلية، فيجب في رأيهم الاستعانة بنظرية الصفة النيابية إلى جانب مقتضيات الوظيفة لتبرير هذا التمييز، لكننا نرى أنه لا حاجة في ذلك للجمع بين النظريتين، وأن نظرية مقتضيات الوظيفة تسع بذاتها لإسناد امتيازات أي من الفريقين، فمقتضيات وظيفة الموظف الدولي لخلوها من العنصر التمثيل دون ولاشك مقتضيات وظيفة المبعوث الدبلوماسي التي بداخلها هذا العنصر، ومقتضيات وظيفة هذا الأخير تتطلب لذلك مزيدًا من الامتيازات، وبهذا يظل تبرير هذه الزيادة في نطاق ذات النظرية دون حاجة للاستعانة بالنظرية الأخرى.

(2)انظر تقرير لجنة القانون الدولي ، ص 163 ، بند 220.

المطلب الأول

مقار البعثات الدبلوماسية

القاعدة العامة:

مقر البعثة الدبلوماسية يجب أن يكون محترما من جانب رجال السلطة القضائية فلا يجوز لهؤلاء أن يقوموا فيه بأعمال التفتيش أو التحقيق ، وبالمثل لا يجوز لرجال البوليس أن يباشروا أي إجراء داخل مقر البعثة الدبلوماسية، وكذلك أيضاً يسري المنع في حق رجال الضرائب والجمارك، فلا يجوز لأي من هؤلاء أو غيرهم من رجال السلطة العامة دخول مقر البعث الدبلوماسية الا بناءا على تصريح صريح من جانب رئيس البعثة الدبلوماسية ، وسنتناول الحصانات في عد ة فروع على النحو التالي :

الفرع الأول

الحصانة القضائية لمقار البعثات وسجلاتها

أما حصانة مقر البعثة فهذه الحصانة تعد نتيجة طبيعية وتطبيقا لمبدأ الاستقلال الذي تتمتع به البعثة الدبلوماسية وأيضا لقاعدة احترام وحماية الممثل الدبلوماسي وعلى ذلك فليس مصدر هذه الحماية ما كان يدعيه بعض الفقهاء القدماء من أن مقر البعثة الدبلوماسية لا يخضع لسيادة الدولة الإقليمية بل يكون جزءا من إقليم الدولة المرسلة.([1])

وإذا كانت القاعدة العامة هي عدم جواز دخول مقر البعثة الدبلوماسية كما أسلفنا، إلا أن ذلك يصير مشروعا في الحالة التي يكون الدخول فيها مبنيا على طلب صريح من رئيس البعثة الدبلوماسية، **ومن أمثلة ذلك** ما حدث في السفارة الفرنسية في برن في 1896 حيث نشب خلاف بين السفير الفرنسي وبين عامل حديقة السفارة، أدى إلى تسريح العامل، ولكن العامل امتنع عن مبارحة مقر البعثة الدبلوماسية، ولم يتركه إلا بعد حضور البوليس بناء على طلب السفير.

ففي نوفمبر 1922 وقع تصادم بين الممثل الدبلوماسي لرومانيا في برلين ومالك مقر البعثة الدبلوماسية الرومانية في برلين وكان السبب في ذلك أن مالك مقر البعثة يرى أن المنزل قد اصابه ضرر كبير من جراء كثرة الزائرين الذين يغدون يوميا إلى مكتب جوازات السفر ولذا أخطر رئيس البعثة الدبلوماسية برغبته في إخلاء المنزل وآنذره بأن يتم ذلك خلال أربع وعشرين ساعة، ولكن البعثة الرومانية رفضت ذلك الإنذار، وأمام هذا الرفض

([1]) د. عبد العزيز محمد سرحان ، قانون العلاقات الدبلوماسية " دراسة تحليلية في الفقه والقضاء الدوليين وأحكام اتفاقيتي فيينا عام 1961 ، 1963 " طبعة 1986 ص 300

قام المالك ببناء حائط أمام مدخل مكاتب البعثة وأمام هذا الإجراء طلب رئيس البعثة الدبلوماسية من وزير الخارجية الألمانية التدخل من أجل وقف تعدي مالك مقر البعثة الدبلوماسية، ولكن وزارة الخارجية الالمانية لم تحرك ساكنا، ووراء تقاعس وزارة الخارجية الألمانية اضطر رئيس البعثة الرومانية إلى إزالة الحوائط التي أقامها مالك مقر البعثة الدبلوماسية مستعينا في ذلك ببعض البنائين ولكن المالك أعاد بناء الحوائط من جديد وبناء على طلب رئيس البعثة الدبلوماسية أرسلت وزارة الخارجية ثلاثة من رجال البوليس لحماية مقر البعثة من تعدي مالكها، ويعد ذلك تبرع مالك المقر بتقديم منزله إلى وزارة الرعاية الاجتماعية الألمانية من أجل استخدامه في رعاية الأسر المعوزة، ولكن رئيس البعثة الدبلوماسية الرومانية امتنع عن إخلاء المقر، ودفع دعوى الإخلاء متمسكا بقاعدة حصانة المقر.

وفي 19 ديسمبر 1923 حاول أحد كبار رجال البوليس الإيطالي ومعه بعض رجال البوليس دخول مقر البعثة الدبلوماسية الروسية ولكن مدير المقر احتمى وراء قاعدة وعارض في دخول رجال البوليس الإيطاليين مقر البعثة، ولكن رجال البوليس الإيطالي عادوا ومعهم أمر صريح من المحافظة ودخلو المقر وشرعو في إجراء تفتيشه.([1])

وفي 3 مايو 1934 اقتحم البوليس الألماني مقر البعثة التجارية الروسية في **برلين** وأجرى تفتيشها مدعيا أن رجال البعثة قد خالفوا القوانين الألمانية وقد تلا ذلك احتجاج السفير الروسي على أساس أن ذلك الإجراء يعد خرقا لحصانة مقر البعثة ولكن وزير الخارجية الألمانية رد على ذلك بقوله بأن حصانة مقر البعثة الدبلوماسية لا ينصرف أيضا إلى مقر البعثة التجارية الروسية، وقد سوى الحادث بمقتضى بروتوكول (39) يوليو من العام نفسه، والذي قام به وتعويض الأضرار المادية التي حدثت في مقر البعثة التجارية أثناء التفتيش واعترفت بحصانة المقر.

في يونيو 1924 فإن نشاطات القائم بأعمال البعثة الدبلوماسية الإنجليزية في المكسيك لم تعجب الحكومة المكسيكية، ولذا قامت هذه الحكومة بإخطار رئيس البعثة الدبلوماسية الإنجليزية بأنه إذا خرج من مقر البعثة الدبلوماسية الإنجليزية التي تتمتع بالحصانة، فإنه سيقبض عليه فورا وسيرحل وتلا ذلك تطويق رجال البوليس السري لمقر البعثة، وأمام هذا الوضع اجتمع أعضاء هيئة السلك الدبلوماسي وقرر المجتمعون إرسال خطاب إلى

([1]) د. عبد العزيز محمد سرحان ، مرجع سابق ص 301 .

الحكومة المكسيكية طالبين إليها أن ترد إلى الدبلوماسي الإنجليزي جواز سفره وأن تسمح له بأن يحمل معه محتويات أرشيف البعثة الدبلوماسية الإنجليزية، وفي 20 من نفس الشهر غادر الممثل الدبلوماسي الإنجليزي المكان ورفقته محتويات أرشيف البعثة الدبلوماسية الانجليزية تحت رعاية سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في المكسيك.([1])

البعثة الدبلوماسية وحق الإيواء :-

يتصل بالبحث في مدى كفاية الحصانة التي يتمتع بها مقر البعثة الدبلوماسية موضوع كثيراً ما ثارت بشأنه إشكالات في المحيط الدبلوماسي هو موضوع حق الإيواء ومدار البحث في هذا الصدد معرفة ما إذا كان لرئيس البعثة استنادا إلى حصانة الدار أن يأوي فيها متهما أو مجرما فاراً من السلطات المحمية حماية له من هذه السلطات، لو أن الحصانة كانت تستند إلى فكرة امتداد الإقليم كما قيل في وقت ما، لكان من الجائز التردد في الإجابة على ذلك بالنفي، لاسيما وأن هناك سوابق تمسك فيها سفراء بعض الدول في أوقات مختلفة بحق إيواء اللاجئين إليهم من تعقب السلطات المحلية، وأن هناك من ذهب إلى تأييد وجهة نظرهم إلى حد القول بأن دار البعثة ، إذ تعتبر كامتداد لإقليم الدولة التابعة لها، لا يجوز إطلاقاً لرجال السلطة المحلية تتبع المتهم أو المجرم داخلها، وأن هذه السلطة لا تستطيع وضع يدها على اللاجئ للدار إلا عن طريق الإجراءات الخاصة بتسليم المجرمين الموجودين في إقليم أجنبي .

لكن فكرة امتداد الإقليم لم تعد مقبولة كسند للحصانة الدبلوماسية من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن النتيجة السابقة التي حاول البعض ترتيبها على هذه الفكرة يتعذر قبولها كذلك في ذاتها، حتى من جانب جمهور الفقهاء الذين قالوا بالفكرة ابتداء، وذلك لأن في التسليم لدور البعثات الأجنبية بحق إيواء أشخاص يخضعون أصلاً لقانون الدولة صاحبة الإقليم ، تمكينا لهم من الإفلات من حكم هذا القانون، إهدار لسلطان الدولة المضيفة واستهتار بمصالحها وتعطيل للعدالة التي يجب أن تأخذ مجراها ضد كل من يرتكب إثما أو جرماً [(2)].

لذا فالإجماع يكاد يكون تاما بين فقهاء القانون الدولي المتقدمين منهم والمعاصرين، على أنه ليست هناك قاعدة دولية تسمح بإقرار حق الملجأ لدور البعثات الدبلوماسية، لأنه ليس

([1]) د. عبد العزيز محمد سرحان ، مرجع سابق ، ص 303 .

([2]) د .علي صادق أبو هيف ، القانون الدبلوماسي ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ،طبعة 1987، ص144.

هنـاك سـبب مشـروع يبـيح للمبعـوث الدبلوماسـي أن يحـول دون تمكـين الدولـة صـاحبة الإقلـيم مـن ممارسـة سـلطانها علـى الأشـخاص الخاضـعين لهـا الـذين يخلـون بنظمهـا أو بقوانينهـا، فحصـانة دار البعثـة شـرعت لتكفـل للمبعـوث الطمأنينـة والاسـتقلال اللازمـين لأداء مهامـه الدبلوماسـية، وغنـى عـن القـول أنـه لـيس مـن بـين هـذه المهـام معاونـة العـابثين بـأمن الدولة المعتمد لديها على الإفلات من حكم القانون.

علـى أن هـذا الـرأي يميـل مـع ذلـك فـي هـذا المجـال إلـى التفرقـة بـين إيـواء مرتكبـي الجـرائم العاديـة وإيـواء مرتكبـي الجـرائم السياسـية، وإلـى التسـامح نوعـا بالنسـبة لإيـواء المجـرمين السياسـيين لاعتبـارات إنسـانية تسـتوجب حمـايتهم فـي بعـض الأحيـان مـن اعتـداء الغوغـاء أو مـن انتقـام الغرمـاء، دون أن يكـون فـي مثـل هـذه الحمايـة أي تحـد لسـلطان الدولـة صـاحبة الإقلـيم أو قصـد المعاونـة علـى الإفـلات مـن حكـم القـانون، وقـد بـدت هـذه التفرقـة فعـلاً فـي نصـوص الاتفاقـات الدوليـة التـي أبرمـت فـي هافانـا سـنة 1928 بـين الـدول الأمريكيـة وفـي مشـروع لائحـة فـي شـأن الحصـانات الدبلوماسـية كـان قـد أقـره مجمـع القـانون الـدولي فـي اجتماعـه فـي أكسـفورد سـنة 1895، كمـا بـدت فـي تصـرف الـدول إزاء الحـالات التـي عرضـت عملاً في أوقات مختلفة على ما سنشير إليه في موضعه.

أ- **المجرمـون العـاديون** : بنـاء علـى مـا تقدم لا يجـوز إطلاقًـا لـدور البعثـات الدبلوماسـية إيـواء المجـرمين العـاديين، فـإذا حـدث ولجـأ أحـد هـؤلاء إلـى إحـدى هـذه الـدور، وجـب علـى رئـيس البعثـة أن يخطـر بـذلك السـلطات المحليـة وأن يقـوم بتسـليم المجـرم إليهـا متـى طلـب منـه ذلـك، وقـد نصـت علـى ذلـك صـراحة الاتفاقيـة الخاصـة بمـنح الملجـأ المبرمـة فـي هافانـا بـين الـدول الأمريكيـة فـي 20 فبرايـر سـنة 1928، إذ جـاء فـي مادتهـا الأولـى مـا يلـي "لـيس مسـموحا للـدول أن تمـنح الملجـأ فـي مفوضـياتها وسـفنها الحربيـة أو معسـكراتها أو طائراتهـا العسـكرية لأشـخاص متهمـين أو محكـوم علـيهم فـي جـرائم عاديـة ولا إلـى الفـارين مـن الخدمـة البريـة أو البحريـة، والأشـخاص المتهمـين أو المحكـوم علـيهم فـي جـرائم عاديـة الـذين قـد يلجـأون إلـى أحـد الأمـاكن المـذكورة يجـب تسـليمهم إلـى الحكومـة المحليـة بمجـرد طلبهـا ذلـك"، كـذلك تـنص المـادة 17 مـن الاتفاقيـة الخاصـة بـالمبعوثين الدبلوماسـيين المبرمـة فـي هافانـا أيضـا فـي ذات التـاريخ بـين ذات الـدول علـى أن "يلتـزم المبعوثـون الدبلوماسـيون بـأن يسـلموا السـلطات المحليـة المختصـة بنـاء علـى طلبهـا كـل محكـوم عليـه أو مـتهم فـي جريمـة عادية يكون قد التجأ إلى دار البعثة".

وورد قبل ذلك في معاهدة للقانون الجنائي أبرمت في مونتيفيديو بين دول أمريكا اللاتينية في سنة 1889 ما نصه: "المجرم العادي الذي يلجأ إلى دار بعثة سياسية يجب أن يسلمه رئيس البعثة للسلطات المحلية من تلقاء نفسه أو بناء على طلب وزير الخارجية"[1].

إنما يلاحظ أن النصوص المتقدمة وإن كانت قد قررت حظر إيواء المجرمين العاديين في دور البعثات الدبلوماسية وفرضت تسليم من قد يلجأ منهم لإحدى هذه الدور إلى السلطات المحلية، لم تذكر جزاء مخالفة هذا الحظر ولم تشر إلى ما يحق لهذه السلطات أن تفعله في حالة رفض تسليم المجرم اللاجئ إليها. صحيح أنه من المفهوم أن لهذه السلطات عندئذ أن تتخذ الإجراءات اللازمة لوضع يدها على المجرم الهارب، لكن إلى أي مدى يمكن أن نصل لتحقيق ذلك؟ وهل يحق لها التجاوز عن الحصانة التي تتمتع بها الدار ودخولها عنوة عند الاقتضاء للقبض على المجرم؟ لا يتردد عدد كبير من الفقهاء الذين يعتد برأيهم في إقرار هذا الحق للدولة صاحبة الإقليم. وحتى يكون تصرف هذه الدولة لا مأخذ عليه يرون أن تنهج على النحو التالي: يدعو وزير خارجيتها رسميا رئيس البعثة الدبلوماسية إلى تسليم المجرم اللاجئ لدار البعثة إلى السلطات المحلية، وتفيد هذه الدعوة في ذاتها حرص حكومة الدولة صاحبة الإقليم على احترام حصانة الدار فإن لم يستجب المبعوث مع ذلك لهذه الدعوة جازت محاصرة الدار بالقوات اللازمة لمنع هروب المجرم، ثم يطلب وزير الخارجية إلى حكومة الدولة صاحبة الدار تكليف مبعوثها بتسليم المجرم فإن لم تستجب هذه الحكومة بدورها لطلب التسليم أو رفضته، كانت السلطات المحلية عندئذ في حل من اقتحام دار البعثة عنوة للقبض على الجاني دون أن تلام على ذلك[2].

على أن البعض لا يقر مع ذلك هذا الإجراء الأخير، ويرى أنه قد يكون من الأصوب الاكتفاء بإحاطة الدار بما يلزم من الجنود لمنع المجرم من الهرب والقبض عليه عند محاولته الخروج حتى لا يتأثر جو العلاقات بين الدولتين نتيجة التجاوز عن حصانة دار البعثة واقتحامها عنوة[3]. وفي رأينا أنه وإن كان يحسن بسلطات الإقليم ألا تتعجل في اقتحام دار البعثة وأن تتريث بعض الشيء لعله يمكن تسوية الأمر على وجه تصان معه حصانة الدار، فإنه في نفس الوقت لا يمكن أن نتطلب منها الاستمرار في احترام أوضاع

---

(1) د. علي صادق ابو هيف ، القانون الدبلوماسي ، مرجع سابق ، ص145.

(2) من القائلين بهذا الرأي أو المؤيدين له ، جروسيوس.

(3) انظر جينيه 1 رقم 517.

تتعدى الحدود المشروعة لهذه الحصانة وتصل إلى مدى تعطيل ممارستها لسلطانها الشرعي على أشخاص يعبثون بنظمها أو يخلون بقوانينها[1].

ب- **المجرمون السياسيون** : ولو أن إيواء المجرمين السياسيين بدوره ليس حقًا لدور البعثات الدبلوماسية كما أسلفنا، إلا أن روح العطف التي كان يبديها الرأي العام على هؤلاء منذ قيام الحركات التحريرية في مختلف البلاد دفعت إلى التسامح في شأن إيوائهم حماية لهم من الأخطار الحالة التي قد تكون مهددة لحياتهم والتي قد تصيبهم فعلاً إذا رفضت الدار التي يقصدون إليها منحهم الملجأ ويصل هذا التسامح أحيانا إلى حد تتطلب احترام هذا الملجأ من جانب السلطات المحلية وعدم محاولة القبض عنوة على اللاجئ ويراعى ذلك على وجه الخصوص في البلاد التي مازالت نظمها السياسية غير مستقرة وتكثر فيها المؤامرات والانقلابات السياسية أو تجتاحها الحركات الثورية من آن لآخر، وفي مقدمة هذه البلدان دول أمريكا اللاتينية، فقد كانت منذ القرن الماضي مسرحا لحركات ثورية متعاقبة أتيح خلالها لدور البعثات الأجنبية أن تمنح الملجأ لكثير من المطاردين السياسيين الذين قصدوا إليها وطلبوا حمايتها[2].وقد نظمت هذه الدول ذاتها موضوع الملجأ الدبلوماسي في علاقاتها ببعضها في تلك المعاهدة السابق الإشارة إليها التي أبرمتها في مونتيفيدو في 23يناير سنة 1889، فبعد أن نصت في صدر المادة (17) من هذه المعاهدة على وجوب تسليم المجرم العادي اللاجئ لدار البعثة الدبلوماسية إلى السلطات المحلية، قررت بعد ذلك وجوب احترام الملجأ بالنسبة للمجرمين السياسيين مع التزام رئيس البعثة الذي يمنح الملجأ بعرض الأمر في كل حالة على حكومة الدولة المعتمد لديها التي يجوز لها أن تتطلب ترحيل اللاجئ خارج إقليمها في أقرب وقت ممكن مع تقديم كافة الضمانات اللازمة لعدم التعرض لشخصه ،كذلك نصت المادة (2) من الاتفاقية الخاصة بمنح الملجأ المبرمة في هافانا بين مجموعة الدول الأمريكية في 20 فبراير سنة 1928 على ما يأتي: "يحترم إيواء

---

(1) السوابق الدولية التي مارست فيها الدولة سياسة الإقليم حقها في هذا المجال كثيرة نذكر منها السابقتين التاليتين:
حدث في جواتيمالا في سنة 1904 أن هرب سجين من الحراس المرافقين له ودخل دار مفوضية المكسيك محميًا بها فتبعه الحراس داخل الدار وقبضوا عليه، احتج وزير المكسيك على ذلك فاعتذرت حكومة جواتيمالا وجازت المسئولين.
وحدث في بروكسل في سنة 1906 من قبل أمن القائم بأعمال مفوضيه شيلي في هذا البلد سكرتير هذه المفوضية ثم احتمى بدارها لم ترغب السلطات البلجيكية في اقتحام الدار من أول الأمر وطوقتها بالقوة اللازمة لمنع إفلات المجرم، إلى أن أعلن القائم بالأعمال موافقته على رفع الحصانة التي كان ابنه يحتمي وراءها وسمح بذلك للسلطات البلجيكية بالقبض عليه وتقديمه للمحاكمة.

(2) وكانت مفوضيات الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وبالأخص بريطانيا وفرنسا هي التي تقوم غالبًا بإيواء هؤلاء فمنحت الولايات المتحدة الملجأ في كل من مفوضياتها في شيلي سنة 1851 وفي بيرو سنة 1854، 1865 وفي بارجواي سنة 1868 وفي هايتي سنة 1868، 1875، 1878 وفي سلفادور سنة 1871 وفي بوليفيا سنة 1874 ومنحته بريطانيا في مفوضيتهما في هايتي سنة 1875، 1878 ومنحته فرنسا في مفوضيتها في بيرو سنة 1865 وفي هايتي سنة 1878.

المجرمين السياسيين في المفوضيات والسفن الحربية الخ... في الحدود التي يكون ذلك مقبولاً فيها كحق أو على سبيل التسامح لاعتبارات إنسانية أو تمشيا مع العرف أو الاتفاقات أو القوانين المعمول بها في بلد الملجأ، وذلك مع مراعاة الأحكام الآتية:

1- لا يمنح الملجأ إلا في الحالات الملحة وللوقت اللازم فقط لوضع اللاجئ في أمان بطريقة أخرى.

2- على المبعوث الدبلوماسي أو قائد السفينة... الخ أن يخطر بمجرد منح الملجأ وزير خارجية الدولة التابع لها اللاجئ أو السلطات الإدارية المحلية حسب الأحوال.

3- لحكومة الدولة أن تتطلب إبعاد اللاجئ خارج إقليمها في أقرب وقت ممكن وللمبعوث الدبلوماسي الذي منح الملجأ أن يتطلب عندئذ تقديم الضمانات اللازمة لتمكين اللاجئ من ترك البلاد دون التعرض لشخصه.

4- يمتنع على اللاجئ طوال مدة إيوائه القيام بأفعال تمس الطمأنينة العامة..." [1].

ويبدو أن الوضع لا يختلف كثيراً خارج نطاق دول أمريكا اللاتينية وأن الدول الأخرى – الأوروبية وغيرها- تمارس إيواء اللاجئين السياسيين في دور بعثاتها الدبلوماسية وتقبله في دور غيرها في حدود مماثلة، لكن دون اعتبار الإيواء في أية حالة حقًا لهذه الدور، إنما واقع الأمر أنها في تصرفها في هذا المجال لم تسر دائما على وتيرة واحدة، وأن موقفها في ا لحالات التي عرضت فعلاً كان يختلف من حالة لأخرى تبعا للظروف، فنجد دور بعينها رفضت في حالات معينة تسليم اللاجئين إليها للسلطات المحلية بينما قبلت التخلي عنهم في حالات أخرى، كما نجد أن السلطات المحلية كانت هي الأخرى تبعا للظروف تمسك تارة عن المطالبة بتسليم اللاجئ وتتمسك تارة بطلب تسليمه إلى حد إدعاء الحق في انتزاعه من ملجئه بالقوة عند الاقتضاء وتفيد هذه التصرفات المتباينة أن اتخاذ كل طرف لهذا الموقف أو ذاك لم يكن إتباعا لأصول ثابتة متعارف عليها وإنما كانت توحي به أو تمليه ظروف الساعة وتحدده الملابسات الخاصة لكل حالة[2].

([1]) هذا وقد أبدت الولايات المتحدة عن توقيع هذه الاتفاقية تحفظات صريحة ذكرت فيها أنها لا تعترف من جانبها بأن تنظيم الملجأ الدبلوماسي على هذا الوجه مطابق للقانون الدولي.

([2]) انظر أمثلة مختلفة لمنح الملجأ الدبلوماسي للمجرمين السياسيين في مجلة القانون الدولي العام مجلد 2ص 372 وما بعدها ومجلد 21 ص 132 وما بعدها.

ونخلص مما تقدم إلى أن إيواء المجرمين السياسيين في دور البعثات الدبلوماسية، وإن كانت تمارسه الدول من حين لآخر في مناسبات معينة لا سند له في نطاق قواعد القانون الدولي، بل وأنه مما يتعارض أصلاً مع هذه القواعد لأن فيه مساس بسيادة الدولة صاحبة الإقليم وتدخل في شوؤنها الخاصة، ولما كانت واجبات المبعوثين الدبلوماسيين في مواجهة هذه الدولة تفرض عليهم قبل كل شيء احترام سيادتها وعدم التدخل في شوؤنها، وجب عليهم بصفة عامة أن يمتنعوا عن منح الملجأ لأي مجرم يحاول الإفلات من سلطات هذه الدولة، وألا يحيدوا عن هـ ذا الواجب إلا لدوافع إنسانية قوية وفي الحالات الملحة التي تكون فيها حياة طالب الملجأ في خطر حال، وللوقت اللازم فقط لإبعاد هذا الخطر عنه وعلى المبعوث الدبلوماسي في مثل هذه الحالات ألا يمتنع عن تسليم اللاجئ إلى السلطات المحلية متى طلبت منه ذلك. وإن جاز له أن يستوثق من أن اللاجئ لن يتعرض بذلك إلى اعتداء العناصر غير المسئولة وأن هذه السلطات سوف تقوم بحماية شخصه لحين اتخاذ الإجراءات التي يقضى بها القانون في مثل حالته[1]. وهذا ما لم يكن هناك بين دولة الإقليم والدولة صاحبة الدار التي منحت الملجأ اتفاق خاص ينظم الموضوع على وجه آخر.

وقد أتيح لمحكمة العدل الدولية أن تبدى رأيها حديثاً في موضوع الملجأ الدبلوماسي بمناسبة نزاع بين كولومبيا وبيرو منشؤه إيواء سفارة كولومبيا في "ليما" عاصمة بيرو لشخص يدعى "هايادیلاتوري" كانت تطارده سلطات هذه الدولة من أجل نشاط سياسي مناهض لها، وعدم تمكين هذه السلطات من القبض عليه لمحاكمته عن الجرائم المنسوبة إليه، وقد ورد في الحكم الذي أصدرته المحكمة في هذا النزاع بتاريخ 20 نوفمبر سنة 1950 ما يلي: "أن منح الملجأ الدبلوماسي يتضمن خروجا على قاعدة السيادة الإقليمية. وأنه يجب ألا يمنح إلا إذا وجد له أساس إنساني كما لو خيف على المجرم السياسي من اعتداء وهمجية بعض العناصر غير المسئولة من السكان" كما ورد فيه "أن منح الملجأ لا يؤدى إلى منع تطبيق

---

(1) ومن السوابق المشهورة التي يذكرها الشراح تدليلاً على أن إيواء اللاجئ السياسي كثيرًا ما يكون عملاً إنسانيًا مرغوبًا فيه ما حدث سنة 1895 في تركيا خلال ثورة لومينيا فقد لجأ إلى سفارة إنجلترا في استانبول رئيس وزراء تركيا الأسبق "سعيد كوتشوك باشا" وابنه اعتقادًا منه لمن حياته في خطر وإن لم يكن منسوب إليه تصرف إجرامي معين، وقد طالب السلطات بتسليمه فورًا لكن السفير البريطاني يسانده في ذلك جميع أعضاء السلك الدبلوماسي الأجنبي، أجاب بأنه لا يستطيع إرغام سعيد باشا على ترك دار السفارة، وقد أعاد السلطان طلبه جملة مرات دون جدوى إلى أن بعث أخيرًا للسفير بخطاب رسمي أكد له فيه أن حياة اللاجئ لا تتعرض لأي خطر وأن له الحرية في أن يقيم في أي مكان يريده في العاصمة التركية، كما أكد نفس الشيء لعدد من مثل الدول الأجنبية الأخريين، وعندئذ قبل سعيد باشا أن يترك باختياره دار السفارة بعد أن ظل محتميًا بها خمسة أيام وأن يعود إلى منزله بعد أن ترك للسفير خطابًا ذكر فيه أنه ترك السفارة بمحض اختياره وقد قام السفير أثر ذلك بإخطار وزير الخارجية التركية بأن رئيس الوزراء الأسبق قد ترك نهائيًا دار السفارة بناء على التوكيد الذي أعطى له باحترام حياته، مضيفًا إلى ذلك أنه يأمل مراعاة هذا التوكيد. انظر في ذلك المجلة العامة للقانون الدولي العام سنة 1896 ص 375 وما بعدها .

الاختصاص القضائي أو قواعد القوانين المحلية" وقد أصدرت المحكمة بعد ذلك في ذات النزاع حكما تفسيريا بناء على طلب بيرو في 13 يونيو سنة 1951 ألزمت فيه كولومبيا بأنها الملجأ الذي منحته سفارتها في ليما، ولكن دون أن تلزمها بتسليم اللاجئ لحكومة بيرو[1].

وإذا كان هذا هو اتجاه محكمة العدل حيث يوجد بين الدولتين المتنازعتين اتفاقيتان تقرران احترام إيواء اللاجئين السياسيين إلى دور السفارات الخاصة بكل منهما من جانب سلطاتها المحلية بالشروط التي نص عليها[2] . فمن باب أولى تكون هذه المحكمة أكثر تشددا بالنسبة لموضوع الملجأ الدبلوماسي في حالة عدم وجود اتفاق مسائل بين ذوى الشأن.

أما لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة ، فلم نرى أن تتعرض في نصوص المشروع الخاص بالعلاقات والحصانات الدبلوماسية للملجأ الدبلوماسي لا بالتحريم ولا بالإباحة، اكتفاء بما أوردته في المادة (40) الفقرة الثالثة من المشروع خاصاً بواجبات البعثة قبل الحكومة المعتمدة لديها والتي جاء فيها أن "مقر البعثة الدبلوماسية لا يجوز أن يستخدم على وجه يتعارض مع مهام البعثة كما هي مبينة في هذا المشروع أو في قواعد أخرى من قواعد القانون الدولي العامة أو في الاتفاقيات الخاصة المعمول بها بين الدولة الموفدة للبعثة والدولة المعتمدة لديها". لكن اللجنة لم تغفل مع ذلك الإشارة صراحة إلى هذا الموضوع في التقرير المقدم منها للجمعية العامة في دورة سنة 1956، إذ تقول في معرض الكلام على حصانة مقر البعثة الدبلوماسية "يكفى الإشارة هنا إلى أنه يجب على المبعوث ألا يستخدم دار البعثة لإيواء المجرمين العاديين، كما يحب عليه كمبدأ عام أن يمتنع عن إيواء أشخاص مطاردين من أجل جرائم سياسية[3]كما أنها في تعليقها على نص الفقرة الثالثة من المادة (40) سالفة الذكر قالت الآتي:

"إن موضوع الملجأ الدبلوماسي لم يتعرض له المشروع، ولكن لتجنب سوء التفاهم في هذا الشأن يحسن توجيه النظر إلى أنه من بين الاتفاقات التي تشير إليها الفقرة الثالثة من المادة 40 اتفاقيات معينة تنظم حق منح الملجأ بين بعض الدول في الأمكنة التابعة لبعثاتها الدبلوماسية، وأن هذه الاتفاقات نافذة المفعول بين الدول التي أبرمتها"[4]. وقد أقر

---

(1) انظر المجلة العامة للقانون الدولي العام مجلد 4 لسنة 1951.
(2)انظر اتفاقية مونتفيديو ، سنة 1889 ، واتفاقيا هافانا ، سنة 1028 ، راجع ذلك في ص 150.
(3) راجع تقرير اللجنة المذكور في كتابها السنوي سنة 1956 ، مجلد2 ، ص172 ، بند300.
(4) الكتاب السنوي للجنة سنة 1958 ، مجلد2 ، ص108 ، رقم4.

مـؤتمر فيينـا وجهـة نظـر اللجنـة فـي هـذا الصـدد، واعتمـد نـص المـادة (40) مـن المشـروع بحالتها وضمنه المادة (41) من اتفاقية العلاقات الدبلوماسية.

الفرع الثاني
حصانة مقر البعثة ووثائقها

1- المقر الخاص بالبعثة الدبلوماسية:

يقتضـى نظـام التمثيـل الدبلوماسـي الـدائم أن يكـون لكـل بعثـة دبلوماسـية مقـر خـاص بهـا فـي إقليم الدولـة المعتمـدة لـديها، تمـارس فيـه مهامهـا وتحـتفظ فيـه بالوثـائق الخاصـة بهـا وتتخـذ منـه مركـزا لهـا فـي علاقاتهـا بحكومـة الدولـة الموفـدة لـديها وتمشـيا مـع طبيعـة الأمـور يجـب أن يكـون هـذا المقـر فـي عاصـمة هـذه الدولـة أو فـي إحـدى ضـواحيها حيـث أن عمـل البعثـة يتطلـب الاتصـال مـن وقـت لآخـر بالسـلطة المركزيـة ممثلـة فـي شـخص وزيـر الخارجيـة أو مـن ينوب عنه[1].

وقـد يكـون مقـر البعثـة ملكـا للدولـة الموفـدة لهـا إذا كانـت إمكانياتهـا تسـمح لهـا بـذلك وكانـت قـوانين الدولـة المعتمـدة لـديها لا تحـول دون تملـك الجهـات الأجنبيـة للأمـوال العقاريـة، وهـذا هـو ا لغالـب، إذ تشـترى الدولـة الموفـدة الـدار التـي تـرى تخصيصـها لبعثتهـا الدبلوماسـية أو تقـيم لـذلك دارا جديـدة علـى حسـب الأحـوال. وخـلاف ذلـك تحصـل البعثـة الدبلوماسـية علـى الـدار التـي تشـغلها بطريـق الإيجـار أو بـأي طريـق آخـر يسـمح لهـا بالانتفـاع بهـا، والمفـروض فـي جميـع الأحـوال أن الدولـة صـاحبة الإقلـيم بقبولهـا التمثيـل الدبلوماسـي لدولـة مـا لـديها تلتـزم بـأن تيسـر لهـذه الدولـة الحصـول علـى المكـان الـلازم لإقامـة بعثتهـا بهـذا الطريـق أو بـذاك علـى حسـب الأحـوال، وقـد أكـدت هـذا الالتـزام المـادة (21) مـن اتفاقيـة فينـا حيـث تـنص فـي فقرتهـا الأولـى علـى أنـه "علـى الدولـة المعتمـد لـديها، إمـا أن تسـهل فـي نطـاق تشـريعها تملـك الدولـة المعتمـدة الأمـاكن اللازمـة لبعثتهـا فـي إقليمهـا، وإمـا أن تسـاعد الدولـة المعتمـدة فـي الحصـول علـى هـذه الأمـاكن بوسـيلة أخـرى". وتضـيف الفقـرة الثانيـة مـن ذات المـــادة أنـه "عليهـا كذلك، عند الاقتضاء، مساعدة البعثات في الحصول على مساكن لائقة لأعضائها".

---

(1) وتنص المادة 12 من اتفاقية فينا في هذا الشأن على أنه "لا يجوز للدولة المعتمدة أن تقيم مكاتب في مدن أخرى غير المدينة التي يوجد بها مقر البعثة إلا بعد الحصول على موافقة الدولة المعتمد لديها" والغرض من هذا النص كما جاء في تعليق لجنة القانون الدولي تجنب المضايقات التي قد تترتب على إنشاء مكاتب للبعثة خارج مقر حكومة الدولة المعتمدة لديها.

2- الحصانة التي يتمتع بها مقر البعثة:

استقر الوضع منذ بدء تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدول على أن تسمح دور البعثات الدبلوماسية في كل منها بحصانة تامة' ضمانا لإ ستقلال المبعوثين من ناحية واحتراما لسيادة الدولة التي يمثلها كل منهم من ناحية أخرى، وكانت هذه الحصانة تستند فيما مضى إلى فكرة امتداد الإقليم التي استعرضناها فيما تقدم والتي مؤداها اعتبار دار البعثة الدبلوماسية كجزء من إقليم الدولة الموفدة لها وبالتالي عدم خضوعها إلا لسلطات هذه الدولة دون سلطان الدولة صاحبة الإقليم. لكن نظرا لما يمكن أن يترتب على الأخذ بهذه الفكرة من نتائج لاتتفق مع الأوضاع المقبولة عدل عنها في الوقت الحاضر وأصبحت حصانة دار البعثة الدبلوماسية تستند إلى مجرد أن في التعرض لهذه الدار إخلال بطمأنينة البعثة وتعطيل لأعمالها، وأن الاحترام الواجب نحو الدولة التي تتبعها يقتضى إعفائها من تدخل السلطات المحلية.

ويلاحظ أن الحصانة الخاصة بمقر البعثة الدبلوماسية ليست مستمدة من الحصانة التي يتمتع بها رئيس البعثة بحيث يمكن ربط إحداهما بالأخرى.

وإنما هي من الخصائص المتصلة مباشرة بذات الدولة الموفدة للبعثة باعتبار أن هذا المقر يستخدم كمركز لبعثتها[1].

ويشمل مقر البعثة الدبلوماسية من حيث امتداد الحصانة إليه كافة الأماكن والمباني التي تشغلها البعثة أو تستخدمها لحاجتها. سواء كانت مملوكة للدولة الموفدة لها أو مملوكة لأحد الأشخاص الذين يعملون لحسابها أو مؤجرة من الغير، ويعتبر الفناء المحيط بدار البعثة والملحقات الأخرى كالحديقة والمحل المخصص للسيارات كجزء لا يتجزأ منها تمتد إليه كذلك الحصانة التي تحمى الدار.

ولهذه الحصانة، بالنظر إلى ما تفرضه من التزامات على الدولة صاحبة الإقليم، وجهان أحدهما سلبي والثاني إيجابي، فمن الناحية السلبية يمتنع على سلطات هذه الدولة أيا كانت دخول دار البعثة للقيام بعمل رسمي لأي سبب من الأسباب إلا بإذن من مدير البعثة، ومن الناحية الإيجابية يتعين على حكومة هذه الدولة اتخاذ كافة الوسائل الكفيلة بحماية دار البعثة ضد أي اعتداء أو هجوم أو تخريب وكذا ضد أي فعل يمكن أن يعكر سلام البعثة

---

[1] انظر تعليق لجنة القانون الدولي على المادة 20 من مشروع الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، في الكتاب السنوي للجنة سنة 1958 جزء 2 ، ص 18.

أو يمس اعتبارها، وقيام الدولة بالتزامها هذا يقتضى منها اتخاذ إجراءات خاصة لذلك، خلاف ما تتخذه عادتا قياما بواجبها العام في المحافظة على الأمن والنظام عموما[1].

ويتبع عدم جواز التعرض بصورة ما لدار البعثة الدبلوماسية امتناع اتخاذ أي إجراء إداري أو قضائي في هذه الدار كإنذار رسمي أو إعلان أو تكليف على يد محضر، حتى ولو كان اتخاذ مثل هذا الإجراء لا يقتضى دخول المأمور المختص أي من الأماكن المخصصة للبعثة وكان ممكنا اتفاقه مع بقاء المأمور عند بابها الخارجي، نظرا لما في ذلك من إخلال بالاعتبار المظهري للبعثة، وإذ كان ولابد من إيصال أمر ما رسميا إلى علم المختصين في البعثة الدبلوماسية، فيجوز لأصحاب المصلحة في ذلك الالتجاء إلى وزارة خارجية الدولة المعتمد لديها لتتصرف حسب مقتضيات الظروف والأوضاع المتبعة فيها، كما يجوز إرسال إخطار بطريق البريد إن كان مثل هذا الإجراء إنما يقره القانون.

وتمتد الحصانة التي تحمى الأماكن المخصصة للبعثة الدبلوماسية من تعرض السلطات المحلية إلى كافة الأشياء المنقولة الموجودة بها كالأثاث والأدوات المختلفة المخصصة للاستعمال أو الصيانة والمأكولات والمشروبات وخلافها، وكذا وسائل المواصلات التابعة لها، فلا يجوز تفتيش هذه الأماكن أو الاستيلاء على أي من موجوداتها أو توقيع الحجز عليها، كما لا يجوز اتخاذ أي إجراء تنفيذي عندما يقتضى القيام به الدخول إلى هذه الأماكن حتى ولو كان هذا الإجراء مأذونا أو مأمورا به من القضاء[2].إنما إذا كانت دار البعثة مؤجرة من الغير، فلا تحول الحصانة التي تتمتع بها دون اتخاذ إجراء تنفيذي ضد مالك الدار على شرط ألا يقتضى ذلك دخول القائمين بالتنفيذ هذه الدار، أو أن يأذن به مدير البعثة.

لكن على تقف الحصانة التي تتمتع بها الأماكن المخصصة للبعثة الدبلوماسية في سبيل تنفيذ المشروعات العامة التي يقتضى إتمامها الاستيلاء على بعض هذه الأماكن أو كلها، كتوسيع شارع أو فتح طريق جديد أو ما أشبه؟ لا يمكن التسليم بذلك ، إذ أن عدم التعرض لمقر البعثة لا يجوز أن يصل إلى حد تعطيل المشروعات العمرانية للدولة صاحبة

---

(1) انظرنص المادة 23 من اتفاقية فينا المقابلة للمادة 20من مشروع لجنة القانون الدولي وتعليق اللجنة على هذه المادة في الكتاب السنوي للجنة سنة 1958 جزء 2 ص98.

(2) نصت على ذلك المادة 22 فقرة3 من اتفاقية فينا، بحيث جاء فيها "الأماكن الخاصة بالبعثة وأثاثاتها والأشياء الأخرى التي توجد بها وكذا وسائل المواصلات التابعة لها لا يمكن أن تكون موضع أي إجراء من إجراءات التفتيش أو الاستيلاء أو الحجز ".

الإقليم ، ويتعين على مدير البعثة أن يسهل لهذه الدولة القيام بمشروعاتها والاستيلاء على ما يتطلبه تنفيذها من أماكن تكون تحت يد البعثة، على أن تؤدى مقابل ما تستولي عليه التعويض الملائم أو تضع تحت تصرف البعثة أن شاءت بديلاً عن الأماكن التي استولت عليها، هذا إلى جانب أنه يجب ألا يغيب عن الذهن أن هناك قاعدة عامة ثابتة دوليا مؤداها خضوع العقارات لقوانين الدولة التي توجد فيها، وأن أعمال هذه القاعدة يعطى للدولة صاحبة الإقليم الحق في أن تستولي للمنفعة العامة على أي عقار يلزم لذلك في الحدود وبالشروط التي يفرضها القانون في هذا الشأن[1]

الفرع الثالث

مدى مراعاة حصانة مقر البعثة

من المفيد بعد استعراض الأحكام الخاصة بحصانة مقر البعثة الدبلوماسية كما هي ثابتة في محيط القانون الدولي أن نصرف إلى أي مدى تذهب الدول في التقيد بهذه الأحكام في مجال الواقع، والذي يبدو من استقراء تاريخ العلاقات الدبلوماسية أن كافة الدول تحرص دائما وبقدر المستطاع على مراعاة حرمة دور البعثات الدبلوماسية المعتمدة لديها في الحدود التي ذكرناها فيما تقدم.

وعلى أن تتجنب بصفة عامة اقتحام هذه الدور أو دخولها دون إذن أو تصريح من رئيس البعثة أيا كانت الظروف، فيما عدا حالات استثنائية نادرة تدفعها فيها ضرورة ملحة أو مبرر قوى إلى التجاوز عن التزام مقتضيات الحصانة التي تتمتع بها الدار، والواقع أنه قد تعرض أحيانا ظروف يتعذر منها القول بحظر تدخل السلطات المحلية إطلاقا وبعدم مشروعية هذا التدخل إن حدث. فلو أن حريقاً مثلاً نشب في إحدى دور البعثات الدبلوماسية واقتحم رجال السلطات المحلية الدار لإطفائه وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من أموال وأشخاص البعثات الدبلوماسية موجودين بإنذار دون أنتظار إذن أو طلب رئيس البعثة ، كان من التجني القول بأن هذه السلطات قد أخلت بحصانة الدار لدخولها إياها على هذا الوجه ، لأنه في مثل هذا الفرض إما أن يكون رئيس البعثة غير موجود بالدار

([1])عرض هذا الموضوع عملاً في مصر سنة 1955 بمناسبة إنشاء طريق كورنيش النيل بمدينة القاهرة وما تتطلبه ذلك من الاستيلاء على بعض الأراضي أو العقارات الواقعة على النيل في المكان المحدد لهذا الطريق ومن بينها جزء من حديقة السفارة البريطانية بقصر الدوبارة، ولم تعارض هذه السفارة في ذلك وسمحت للسلطات المصرية بالاستيلاء على الجزء المطلوب مقابل تعويض ملائم أدته لها الحكومة المصرية.

هذا وقد جاء في تعليق لجنة القانون الدولي على المادة 20 من مشروعها المقررة لمؤدى الحصانة التي يتمتع بها مقر البعثة الدبلوماسية (وهي المادة 22 من اتفاقية فينا) ما يؤيد هذه الأحكام من الناحيتين القانونية والتطبيقية.

وهنا يقتضى واجب الحكومة المحلية في حماية الأموال الموجودة على إقليمها ومن بينها دور البعثات الأجنبية، يقتضى عليها هذا الواجب أن تتخذ كل ما يلزم لهذه الحماية، مع مراعاة المحافظة بقدر المستطاع على سر الوثائق الموجودة بالدار ورعاية الأشخاص الذين يكونون فيها، وإما أن يكون رئيس البعثة حاضرا وقت الحريق، وهنا لا يتصور عقلاً أنه يخاطر بالأرواح والأموال الموجودة في مقر البعثة ويعرضها للاحتراق والدمار في سبيل ألا يلجأ إلى السلطات المحلية.

ولو أن اعتداء جسيما كان بصدد الوقوع على أحد الأشخاص الموجودين أو المقيمين بدار البعثة، واستغاث المجني عليه أو غيره من هؤلاء الأشخاص بالسلطات المحلية، أيجوز القول بأن دخول رجال السلطة العامة عندئذ للدار لمنع أو وقف الاعتداء وإنقاذ المجني عليه يعتبر خرق لحصانة الدار؟ وفي حالة وقوع جريمة بالفعل أيمكن أن ننكر حق هذه السلطة في القبض على المجرم ومحاكمته إن كان ممن يخضعون لقضائها، أو اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحفظ عليه وعلى معالم الجريمة إن كان ممن يتمتعون بإعفاء من القضاء الإقليمي لحين قيام دولته بإجراء اللازم نحوه؟

ولو أن مؤامرة كانت تحاك ضد أمن وسلامة الدولة صاحبة الإقليم في دار إحدى البعثات الأجنبية، واقتحمت سلطات الدولة هذه الدار بعد استيثاقها من حقيقة الأمر، وأمكن لها أن تضع يدها فعلاً على ما يقطع بوجود المؤامرة وخطورتها، فهل تلام هذه الدولة على هذا التصرف الذي فرضته عليها ضرورة الدفاع عن كيانها و سلامتها؟ وهل يكون للدولة صاحبة الدار وجه في أن ترفع صوتها وتحتج مدعية الإخلال بحصانة دار بعثتها؟ وألا يجدر بها أن تلتزم الصمت تغطية لإخلالها من جانبها بأولى واجباتها نحو الدولة المضيفة؟

وتكشف لنا بعض السوابق عن الموقف الذي اتخذته الدول بالفعل في حالات مماثلة، ولنذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

حادثة مبكيلشينكوف :

حدث في سنة 1865 في دار السفارة الروسية بباريس أن أرتكب أحد الرعايا الروس المدعو "ميكيلشينكوف" جريمة شروع في قتل، واستجابة إلى استعانة الأشخاص الموجودين بالسفارة حضر رجال الشرطة الفرنسية وقبضوا على المتهم الذي أودع السجن

وقدم للمحاكمة أمام القضاء الفرنسي، وذلك بالرغم من مطالبة السفير الروسي بتسليمه إليه باعتبار أنه من رعاياه وأن الجريمة وقعت داخل السفارة ، وقد بررت السلطات الفرنسية وقتئذ تصرفها بحجة أن حصانة السفارة لا تمتد إلى حالة دخول شخص هذه الدار بغرض ارتكاب جريمة ، مع أنه كان أجدى بها أن تستند إلى أن السفارة وقد طلبت صراحة العون والغوث من البوليس الفرنسي قد تخلت بذلك ضمنا عن التمسك بحصانة الدار وأفسحت المجال لاختصاص القضاء المحلي[1].

حادثة الطبيب الصيني سن- يات- ست:

حدث أيضا في سنة 1896 في لندن أن كان طبيب صيني يدعى "سن-يات-ست" ممن لجأوا إلى انجلترا أثر اكتشاف مؤامرة كان شريكا فيها في بلده ووصل نبأ وجوده في لندن إلى سفير الصين بها فقرر أن يقبض عليه ليرحله لبلده حيا أو ميتا، حدث أن كان هذا الطبيب مارا ذات ليلة أمام دار السفارة الصينية، وإذا باثنين من خدم السفارة ينقضون عليه ويسوقونه عنوة إلى داخل الدار حيث احتجز في غرفة مدة خمسة عشر يوما لم يكن يقدم له خلالها سوى الخبز واللبن، وقد أفلح "سن-يات-ست" بمعونة بعض خدم السفارة الإنجليز في إيصال خبره إلى طبيب لندني صديق يهتم بأمره، فأبلغ هذا الطبيب الخبر إلى وزارة الخارجية البريطانية التي بادرت على الفور بوضع دار السفارة الصينية تحت المراقبة وطلبت رسميا في اليوم التالي من سفير الصين أن يخلى فورا سبيل سجينه، وقد تم ذلك فعلاً في بضع ساعات تالية، ولو كان سفير الصين لم يستجب لطلب الحكومة الإنجليزية لما كانت هذه الحكومة ملومة لو أنها دخلت عنوة دار السفارة الصينية لإنقاذ السجين، لأن مبعوث الصين بادر من ناحية بخرق القوانين البريطانية التي تقرر حماية اللاجئين، ولأن حصانة دار السفارة من ناحية أخرى لا تصل إلى حد السماح لمن فيها بأن يرتكبوا خارجها أعمال اعتداء تنتهي داخلها بجرائم قتل[2].

وحدث كذلك في سنة 1927 في بكين أن أرسلت الحكومة الصينية قوة البعثات الدبلوماسية من رجال الجيش والشرطة للقيام بحملة تفتيشية في بعض المباني التابعة لمقر السفارة السوفيتية ، وكان قد نما إلى علم هذه الحكومة أن السفارة المذكورة تقوم بمساعدة الحركة الشيوعية في الصين. وقد ضبطت فعلاً قوة التفتيش الصينية داخل هذه المباني

([1]) انظر جينيه القانون الدبلوماسي 1 في المرجع المشار اليه فيه بند 506 ص544- 545 .

([2]) جينيه المرجع السابق بند 507 ص545- 546.

أسلحة وذخائر ووثائق تؤيد ذلك واستولت عليها، لكن الحكومة السوفيتية بدلاً من أن تحاول تصحيح موقف سفارتها طالبت بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في الأماكن التي كانت محل تفتيش وبإرجاع الأشياء المضبوطة، وكان رد حكومة بكين على ذلك أن نتيجة التفتيش تبرر بما فيه الكفاية انتهاك المقر الدبلوماسي للحكومة الروسية. وتبع ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية بين الصين والسوفييت[1].

الذي يـ مكن أن نخلص إليه من هذه السوابق أن مراعاة الدول فعلاً لحصانة دور البعثات الدبلوماسية المعتمدة لديها لابد وأن يقابله التزام المسئولين في هذه الدور حدود واجباتهم نحو الدولة صاحبة الإقليم، وأن كل إخلال جسيم منهم بهذه الواجبات قد يقابله تجاوز هذه الدولة عن التزام مقتضيات الحصانة التي تتمتع بها الدار.

وتبين الواقعة التالية مدى الرغبة أصلاً في احترام حصانة دور البعثات الدبلوماسية في أبعد حدودها، ومحاولة الاستعانة بالشكليات التي تصون مظهر هذه الحصانة لتغطية أي تدخل في هذه الدور تفرضه ظروف خاصة.

حادثة بيزودفسكي :

فقد حدث في شهر أكتوبر سنة 1929 أن تقدم إلى مركز الشرطة بباريس المدعو "بيزودفسكي" المستشار الأول بالسفارة الروسية في هذه المدينة وأبلغ أن زوجته وابنته محبوستان داخل السفارة ويخشى علي حياتهما، وأوضح أن ذلك حدث أثر مناقشة بينه وبين أحد رجال المخابرات الروسية الذي حضر خصيصا لباريس لإجباره على العودة لموسكو حيث يزمع تقديمه لمحاكمة سريعة لعدم مشاطرته الاتجاهات السياسية لحكومته وفقده لثقتها، وأنه إذ قرر مغادرة السفارة مع زوجته وابنته منعهم من ذلك سعاة السفارة بناء على أمر رجل المخابرات واحتجزوهم بها، ولكنه تمكن من الإفلات من إحدى النوافذ ولجأ إلى البوليس الفرنسي طالبا منه العون لإنقاذ أسرته.

وكانت السلطات الفرنسية حريصة على أن توجد لتدخلها سندا مشروعا حتى لا ينسب إليها أنها أخلت بحرمة دار السفارة الروسية، فاستعانت بالشكليات واعتبرت أن "بيزودوفسكي" بوصفه المستشار الأول للسفارة يقوم مقام السفير في غيابه، وبالتالي تكون له صفة رسمية في طلب تدخل السلطات المحلية ورفع الحصانة عن الدار، وبناء على ذلك توجه رئيس

(1) انظر في تفصيل هذه الحادثة ،في المجلة العامة للقانون الدولي العام ، سنة 1938 ، ص184 وما بعدها.

البوليس القضائي فورا إلى دار السفارة وأمكن له أن يطلق سراح أسرة المستشار بالرغم من مقاومة رجال البعثة الروسية [1].

والسؤال الذي يطرح في متناول الدراسة هو ما مدى كفاية حصانة مقر البعثة الدبلوماسية وهل تشمل حق الإلتجاء؟

في تحديد مدى حصانة مقر البعثة الدبلوماسية ندرس أيضا بجانب السؤال الأول الخاص بالالتجاء، حالة التي كانت توجد في الماضي واختلفت حاليا وهي امتداد الحصانة الدبلوماسية ليس فقط إلى مقر البعثات الدبلوماسية بل كانت تشمل أيضا الحي بأجمعه التي تقع فيه هذه البعثات الدبلوماسية.([2])

هناك إذا مبرر لتمتعهم بالامتيازات المقررة لهم لمقتضيات العمل الذي يقومون به[3].

وقد أشارت إلى ذلك لجنة القانون الدولي ضمن تقريرها المقدم في هذا الشأن للجمعية العامة سنة 1956 ، واقترحت أن تكون فكرة مقتضيات الوظيفة الدبلوماسية هي الأساس الذي يمكن أن تستند إليه الاتفاقية الدولية المزمع إبرامها لتقرير الحد الأدنى من المزايا والحصانات التي يجب أن يتمتع بها المبعوثون الدبلوماسيون حيث يؤدون مهام وظائفهم، ولاسيما أن هذه الفكرة تجنب إثارة العوامل السياسية التي من شأنها إقامة الصعوبات في سبيل تدوين القواعد الدولية، وأنها بذلك تساعد على تقريب وجهات نظر الدول وتيسير إبرام اتفاق بينها في هذا الشأن[4]. وسوف نبين فيما بعد مدي حصانة مقر البعثة الدبلوماسية.

([1]) جينيه المرجع السابق ص547 وما بعدها، وراجع بعض السوابق الأخرى في شأن حصانة مقر البعثة في فوشي 1-2 ص 73-74.

([2]) د. عبد العزيز محمد سرحان ، مرجع سابق ص 303 .

([3]) على أنه لما كانت ميزات الموظفين الدوليين دون تلك التي يتمتع بها المبعوثون الدبلوماسيون، ذهب البعض إلى القول بأن نظرية مقتضيات الوظيفة لا تكفى وحدها لإسناد الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، لأن تميز المبعوثين الدبلوماسيين عن الموظفين الدوليين مرجعه صفتهم التمثيلية، فيجب في رأيهم الاستعانة بنظرية الصفة النيابية إلى جانب مقتضيات الوظيفة لتبرير هذا التمييز، لكننا نرى أنه لا حاجة في ذلك للجمع بين النظريتين، وأن نظرية مقتضيات الوظيفة تسع بذاتها لإسناد امتيازات أي من الفريقين، فمقتضيات وظيفة الموظف الدولي لخلوها من العنصر التمثيل دون ولاشك مقتضيات وظيفة المبعوث الدبلوماسي التي بداخلها هذا العنصر، ومقتضيات وظيفة هذا الأخير تتطلب لذلك مزيدًا من الامتيازات، وبهذا يظل تبرير هذه الزيادة في نطاق ذات النظرية دون حاجة للاستعانة بالنظرية الأخرى.

([4])انظر تقرير لجنة القانون الدولي المشار اليها ، ص 163 بند 220.

المطلب الثاني

حصانات محفوظات البعثة ووثائقها

ان حصانات محفوظات البعثة ووثائقها من الأمور المهمة للمحافظة على سرية عمل البعثة ودلك لكي تستطيع أن تباشر مهامها وسنتناول في هذا المطلب حرمة المحفوظات والوثائق .

- **حرمة المحفوظات والوثائق:**

تتمتع محفوظات البعثة الدبلوماسية ووثائقها بحرمة خاصة تفرض عدم التعرض لها واحترام سريتها، وقد يبدو أن هذه الحرمة نتيجة طبيعية للحصانة التي يتمتع بها مقر البعثة ذاته حيث توجد هذه المحفوظات والوثائق، وأن حصانة المقر تغطى تلقائيا كل موجوداته، لكن الواقع أن لحرمة المحفوظات والوثائق الخاصة بالبعثة كيان مستقل عن حصانة دار البعثة، فقد يحدث أن يسمح للسلطات المحلية بالتجاوز عن حصانة الدار بإذن من رئيس البعثة، أو أن تضطر هذه السلطات في ظروف معينة إلى التجاوز عن مقتضيات الحصانة كما في الحالات التي ذكرناها آنفا، لكن محفوظات البعثة ووثائقها يجب ألا تتعرض لنتائج هذا التجاوز، ويتعين على السلطات المحلية مراعاة حرمتها من جانبها واتخاذ ما يلزم لمراعاة ذلك من جانب الغير، كذلك قد يحدث أن تكون بعض الوثائق الخاصة بالبعثة موجودة في غير مقرها بحيث لا تغطيها حصانة المقر وتكون عندئذ عرضة للتعرض لها إذا لم تكن لها حرمة خاصة.

وقد أكد مشروع لجنة القانون الدولي هذه الحرمة الخاصة لمحفوظات ووثائق البعثة الدبلوماسية، وأفرد لها نص المادة (22) التي تقرر اعتبار هذه المحفوظات والوثائق مصونة لا يجوز المساس بها، وذكرت اللجنة تعليقًا على هذا النص ما مؤداه أن حصانة محفوظات ووثائق البعثة الدبلوماسية حصانة قائمة بذاتها مستقلة عن حصانة الأمكنة التي توجد فيها، لأنه وإن كانت حصانة المقر تحمى لحد ما الوثائق والمستندات المحفوظة فيه، فإنها لا تكفل لها مع ذلك كامل الحماية في كل الظروف وأنه من المصلحة تقرير حمايتها بنص خاص نظرا لأهميتها بالنسبة لأعمال البعثة، ولأن مثل هذا النص يصونها من التعرض لها أنى وجدت[1].

([1]) راجع الكتاب السنوي للجنة القانون الدولي ، ص99.

ولهذه الاعتبارات قررت الدول المجتمعة في مؤتمر فيينا أن تضيف إلى نص المادة(22) من المشروع ما يفيد هذا المعنى وصيغت المادة (24) من اتفاقية فيينا المقابلة لهذا النص على النحو التالي: "لمحفوظات ووثائق البعثة حرمة مصونة في كل الأوقات وفي أي مكان توجد فيه".

أما حصانة الأرشيف أي سجلات البعثة الدبلوماسية والأوراق التي تضمها، تتمتع بالحصانة التي يعترف بها القانون الدولي العام لمقر البعثة الدبلوماسية، ولكن يدق الوضع في حالة قطع العلاقات الدبلوماسية، يرى البعض التفرقة بين الوثائق الموجودة في الأرشيف قبل قطع العلاقات الدبلوماسية وتلك التي ترد إليه بعد قرار قطع العلاقات الدبلوماسية.

ولكن هذه التفرقة بين هذين النوعين من الأرشيف تؤدي عملا إلى كثير من الصعوبات، نظراً لأن الوثائق تختلط ببعضها في الأرشيف وثم يم لا يمكن التفرقة بين ما ورد منها قبل أو بعد قطع العلاقات الدبلوماسية.

ومن أمثلة عدم احترام حصانة أوراق البعثة الدبلوماسية ما يلي:

التفتيش الذي قام به البوليس الفرنسي لمقر البعثة البابوية في باريس، في فبراير 1907 بعد توسط سفارة الدولة النمساوية البحرية في باريس قامت الحكومة الفرنسية بتسليم وثائق البعثة البابوية السابقة على قطع العلاقات بين الحكومة الفرنسية وحكومة البابا إلى الحكومة الأخيرة.

وعلى أثر قيام الثورة الروسية عام 1917 وعدم اعتراف الدول الأجنبية بالحكومة الجديدة، وجدت البعثات الدبلوماسية لروسيا القيصرية في وضع القانون دقيق فيما يتعلق بحصانة أرشيفها، ويبدو أنه بسبب قيام الثورة الروسية كان من الواجب اعتبار أن هناك وقف للوظائف الدبلوماسية وكان من الواجب أن يعطي أعضاء البعثات الدبلوماسية الروسية بناء على طلبهم أو في حالة عدم طلبهم ، ورواية شئونهم لبعثة دبلوماسية أخرى صديقة، وإلا وجب على السلطات المحلية القيام بوضع الأختام على مقار البعثات الدبلوماسية، وذلك من أجل تأمين محتويات أرشيف هذه البصمات.

وفي الواقع، فلقد قا مت السطات السويسرية بوضع مقر البعثة الدبلوماسية الروسية في برن تحت الحراسة بما في ذلك أرشيفها.

وطبقا للمادة (3) من المرسوم الصادر في روسيا السوفيتية في 30 يونيو 1921 والخاص بمركز الممثلين الدبلوماسيين عدم التعرض لمقر البعثات الدبلوماسية ولأرشيفها، ولكن بالرغم من ذلك فإنه في 31 أغسطس 1918 وفي مدينة بتروجراد فقد حدث الاعتداء على السفارة الإنجليزية ونهب محتوياتها ومزقت أوراقها، وعلى أثر ذلك أعلنت الحكومة البريطانية أنه في حالة عدم تقديم تعويض فوري وعقاب عادل للمسئولين عن الحادث، فإنها تحمل أعضاء الحكومة السوفيتية مسئولية ما وقع لسفارتها.

التسهيلات الخاصة بعمل البعثة تثمثل في الاتي :-

أ- حرية الاتصال ووسائله:

من مستلزمات قيام البعثة الدبلوماسية بمهامها أن يكون لها كامل الحرية في الاتصال بالجهات التي تتطلب أعمالها التخاطب معها، وفي مقدمتها حكومة الدولة الموفدة لها والقنصليات التي تتبع البعثة في إقليم الدولة المعتمدة لديها وتوكيدا لما جرى العمل عليه في هذا الشأن، تنص الفقرة الأولى من المادة (27) من اتفاقية فينا على أن "تسمح الدولة المعتمد لديها للبعثة الدبلوماسية بحرية الاتصال من أجل كافة الأغراض الرسمية وتحمى هذه الحرية[1] . وللبعثة في اتصالها بحكومة الدولة الموفدة لها وكذا بالبعثات الأخرى والقنصليات التابعة لهذه الدولة أينما توجد أن تستخدم كل وسائل الاتصال الملائمة ومن بينها الرسل الدبلوماسيين والرسائل الاصطلاحية أو المحررة بالشفرة.

ومؤدى هذا النص أن للبعثة الدبلوماسية حرية الاتصال عموما لأغراض رسمية مع أية جهة كانت فلها أن تتصل أولاً بحكومة دولتها أو بأي من سلطاتها العامة أو موظفيها أو رعاياها ولها أن تتصل ثانيا بالبعثات الدبلوماسية الأجنبية والقنصليات التابعة لدول أخرى، كما أن لها أن تتصل كذلك بمختلف الهيئات والمنظمات الدولية كلما اقتضى عملها الرسمي مثل هذا الاتصال، ويفهم من مجموع النص أن الاتصال في نطاق هذه الحرية العامة يتم بالوسائل العادية التي للكافة استعمالها كالبريد والبرق والتليفون لكن يجوز للبعثة أن تستخدم وسائل أخرى ترى أنها أكثر ملائمة لها كالرسل الدبلوماسيين والرسائل الاصطلاحية أو المحررة بالشفرة ، وذلك فقط في اتصالها بحكومة دولتها وكذلك بالبعثات الأخرى والقنصليات التابعة لهذه الدولة أنى وجدت.

---

(1) وقد سبق النص في اتفاقية الهافانا المبرمة بين الدول الأمريكية ، سنة 1938 بشأن الحصانات الدبلوماسية على ما يأتي: "على الدول أن تمنح المبعوثين الدبلوماسيين كل التسهيلات للقيام بمهامهم. وبالأخص لكي يستطيعوا الاتصال بحرية مع حكومتهم"- المادة 15 من الاتفاقية.

ويلاحظ أن استخدام الوسائل الخاصة الذي عبر عنها النص بلفظ الوسائل الملائمة كان مقصورا إلى وقت قريب على اتصال البعثة بحكومتها من جهة واتصالها بالقنصليات التي تتبعها في ذات إقليم الدولة المعتمدة لديها من جهة أخرى. لكن مع تقدم المواصلات الجوية تغير الوضع ولم يعد الاتصال بين سفارات وقنصليات ذات الدولة الموجودة في بلاد مختلفة يتم حتما عن طريق وزارة خارجيتها، وأصبح الاتصال المباشر بينهما جائزا عن طريق مراكز متوسطة متفق عليها تنقل منها الرسائل إلى البلاد التي تقصدها.

وضمانا لسهولة الاتصال في أي وقت بين البعثة وحكومة الدولة الموفدة لها ليس هناك ما يمنع من أن يكون لديها جهاز لاسلكي خاص للإرسال والاستقبال تستخدمه لهذا الغرض على أن تحصل من حكومة الدولة المعتمدة لديها على إذن خاص بذلك وفقًا لما تقضي به الاتفاقيات الدولية في شأن المواصلات البرقية وليس لهذه الحكومة أن ترفض الإذن باستخدام مثل هذا الجهاز ما دامت تراعى في ذلك الشروط التي تتطلبها اللوائح بالنسبة لهذا الاستخدام[1].

ب –حرمة الرسائل والحقيبة الدبلوماسية:

لا يكون لحرية الاتصال المعترف بها للبعثة الدبلوماسية قيمة عملية إذا لم يلازمها حماية المراسلات الصادرة من البعثة أو التي ترد إليها من التعرض لها أو الإطلاع عليها وكشف سريتها من جانب الغير سواء كان ذلك الغير سلطات الدولة المعتمدة لديها البعثة أو دولة أخرى أو الأفراد لذا استقر الرأي بين الدول على أن تتمتع المراسلات الخاصة بالبعثات الدبلوماسية لكل منها لدى الأخرى بحرمة مماثلة لما تتمتع به الوثائق والمحفوظات ،وقد أشار إلى هذه الحرمة مشروع اللائحة الذي أقره مجمع القانون الدولي في اجتماع أكسفورد سنة 1895 في شأن الحصانات الدبلوماسية، حيث جاء في المادة الرابعة من هذا المشروع أن الحصانة تمتد إلى كل ما يلزم للقيام بأعمال البعثة وبالأخص الأمتعة الخاصة والأوراق والمحفوظات والمراسلات، كذلك أبرمت بعض الدول اتفاقات في هذا الموضوع تؤكد فيها

(1) انظر في الكتاب السنوي للمجلة القانون الدولي ، سنة 1958 مجلد2 ، نص المادة 25 من مشروعها والتعليق عليه ص100 وراجع المادة 27 فقرة أولى من اتفاقية فيينا المقابلة للنص المقدم وأنه أدعى من نهايتها "أنه لا يجوز للبعثة أن تقيم أو تستعمل جهاز إرسال لاسلكي إلا بموافقة الدولة المعتمد لديها".

حرمة الحقائب التي تحمل الرسائل التي تبعث بها حكومة أو بعثات كل منها وتمتعها بكافة المزايا والضمانات المقررة للمراسلات البريدية عموما[1].

قد يقال أنه من باب تحصيل الحاصل النص خصيصا على حرمة المراسلات الدبلوماسية بما أن هذه الحرمة تكفلها تلقائياً القواعد العامة التي تفرض على إدارة البريد ضمان سرية الرسائل التي تسلم لها حتى تصل إلى مقصدها، إنما يرد على ذلك بأن هذا الضمان لا يغطى مبدئيا سوى المراسلات التي ببعث بها عن طريق هذه الإدارات ولا يمتد إلى المراسلات التي ترسل بالوسائل الخاصة للبعثة الدبلوماسية وأنه حتى بالنسبة للرسائل البريدية أو البرقية العادية فإنه لا يوفر لها دائما السرية التامة إذ كثيراً ما يحدث أن تفرض الدولة في ظروف معينة الرقابة على الرسائل المتداولة بين إقليمها والخارج، بل وكثيرا ما يحدث أن تستبيح سلطات الدولة لنفسها لسبب أو لآخر الإطلاع خفية على بعض الرسائل أو البرقيات المتداولة بين حكومة أجنبية معينة ومبعوثها في إقليم تلك الدولة[2]. ولا أدل على ذلك ، مما جاء في خطاب مرسل من ملك البلجيك "ليوبولد الأول" إلى وريثة عرش انجلترا التي أصبحت فيما بعد الملكة فيكتوريا إذ يقول "فلو أردنا مثلاً أن نوصل إلى علم الحكومة البروسية أموراً معينة نفضل ألا نبلغها إليها رسمياً، فإن وزيرنا يكتب رسالة لمبعوثنا في برلين ويرسلها بطريق البريد، ومن المؤكد عندئذ أن البروسيين يقرأونها ويعلمون بذلك ما نريد أن يعرفوه"[3].هذا إلى جانب أن هناك سوابق عديدة انتهكت فيها علناً حرمة المراسلات الدبلوماسية من جانب بعض الدول ووقع فيها اعتداء على حاملي هذه المراسلات[4].

لذا كان إقرار حرمة خاصة للمراسلات الدبلوماسية أمر لابد منه، وكان النص على هذه الحرمة وبيان حدودها في اتفاق دولي ألزم من النص على بعض الحصانات الأخرى التي استقر العمل فعلاً بين الدول على مراعاتها واحترامها إلى حد بعيد، وقد تضمنت اتفاقية فيينا هذا النص في الفقرات من 2 إلى 5 للمادة (27) السابق ذكرها فيما يتعلق بالدولة المعتمدة لديها البعثة وفي الفقرة الثالثة من المادة (40) فيما يتعلق بالدول الأخرى التي قد تمر المراسلات عبر إقليمها.

---

(1) من ذلك اتفاق أبرم بين انجلترا والمكسيك سنة 1922 ، وآخر بين فنزويلا وبيرو ، سنة 1923 ، انظر في تفصيلات هذا الشأن جينيه 1ص 512.

(2) د. علي صادق ابوهيف ، القانون الدبلوماسي ، مرجع سابق ،ص271.

(3) انظر جينيه 1 ، ص509 وقد أورد هذه العبارة نقلاً من مراسلات الملكة فيكتوريا ، جزء أول ، طبعة سنة 1917.

(4) انظر هذه السوابق في جينيه المرجع السابق ، بند 179 ، ص510- 512.

فالفقرة الثانية من المادة (27) تنص على أن "للمراسلات الرسمية للبعثة حرمة مصونة، وتشمل عبارة المراسلات الرسمية كافة المراسلات الخاصة بالبعثة وبمهامها"، والفقرة الثالثة تنص على أن "الحقيبة الدبلوماسية لا يجوز فتحها وحجزها"، والفقرة الرابعة تنص على أن "العبوات المكونة للحقيبة الدبلوماسية يجب أن تحمل علامات خارجية ظاهرة تدل على صفتها، ولا يجوز أن تحوى سوى وثائق دبلوماسية أو أشياء للاستعمال الرسمي"، والفقرة الخامسة تنص على أن "الرسول الدبلوماسي، الذي يجب أن يكون حا ملاً لمستند رسمي يدل على صفته ويحدد فيه عدد العبوات المكونة للحقيبة الدبلوماسية، يكون أثناء قيامه بمهامه في حماية الدولة المعتمد لديها، وهو يتمتع بالحصانة الشخصية ولا يجوز إخضاعه لأي إجراء من إجراءات القبض أو الحجز.

ويلاحظ فيما يتعلق بالحقيبة الدبلوماسية أن الفقرة الرابعة نصت على عدم جواز احتوائها على غير وثائق دبلوماسية أو أشياء للاستعمال الرسمي[1]، **فهل يفهم من هذا أن عدم جواز التعرض لها الذي نصت عليه الفقرة الثالثة مشروط بذلك، وأنه يجوز حجزها أو فتحها في حالة اتصالها على وجه يخالف النص المتقدم؟**

الواقع أن هناك حالات حدث فيها فعلاً أن فتحت الحقيبة الدبلوماسية بإذن من وزارة خارجية الدولة صاحبة الإقليم وبحضور مندوب عن البعثة صاحبة الشأن، وأن هذا الإجراء الاستثنائي كانت تدعو إليه بواعث خطيرة لاستعمال الحقيبة في أغراض غير مشروعة إضراراً بحقوق الدولة صاحبة الإ قليم أو إخلالاً بقوانينها، كإدخال ممنوعات إلى إقليمها أو تهريب أموال أو أشياء محظورة ، إنما يحسن مع ذلك عدم الالتجاء إلى هذا الإجراء الاستثنائي إلا في الحالات القصوى، ويفضل هذا الإجراء أن تقوم الدولة المعتمد لديها في حالة إساءة استعمال الحقيبة الدبلوماسية بالاحتجاج لدى الدولة التي تتبع الحقيبة بعثتها أو أن تطالب بسحب المبعوث الدبلوماسي الذي تثبت مسؤليته عن ذلك أو أن تأمره بمغادرة الإقليم عند الاقتضاء باعتباره شخصاً غير مرغوب فيه[2].

([1]) ويعتبر في حكم الحقيبة الدبلوماسية (الطرد الدبلوماسي) كل ما يرسل مغلقًا برسم البعثة الدبلوماسية كالمحافظ والظروف والطرود التي تحوى وثائق معدة لاستعمال رسمي. انظر في ذلك تعليق لجنة القانون الدولي على المادة 25 من مشروعها في كتاب اللجنة سنة 1958 جزء2 ، ص100 رقم4 ، ولتحقيق هذا المعنى راجع الفقرة الرابعة من المادة 27 من اتفاقية فينا المقابلة للمادة25 من المشروع فذكرت "الصفات المكونة للحقيبة الدبلوماسية...".

([2]) قارن تعليق لجنة القانون الدولي على المادة 25 من مشروعها التي أصبحت المادة 27 من اتفاقية فينا ورأيها في هذا الشأن في الكتاب السنوي للجنة سنة 1958 2 من 100.

والغالب أن يعهد بالحقيبة الدبلوماسية لرسول خاص يوصلها إلى وجهتها ويكون مزوداً بكتاب يثبت صفته هذه ، ويطلق على القائم بهذه المهمة وصف حامل الحقيبة الدبلوماسية ويتمتع خلال قيامه بها بحصانة شخصية فلا يجوز القبض عليه أو حجزه بأي حال وقد يعهد في بعض الأحيان بالحقيبة الدبلوماسية إلى قائد إحدى الطائرات المدنية ليسلمها إلى الجهة المرسلة إليها التي تقع في طريق أو في نهاية رحلته العادية، لكن لا يعتبر قائد الطائرة في مثل هذه الحالة بمثابة رسول دبلوماسي يحق له التمتع بالحصانة الخاصة بينما تظل للحقيبة ذاتها حرمتها حتى تصل إلى وجهتها، وتختلف هذه الحالة عن حالة ما إذا كانت الطائرة مخصصة لنقل الحقائب الدبلوماسية وكانت تلك مهمة قائدها خلال رحلتها، فتكون له عندئذ صفة وحصانة الرسول الدبلوماسي ما دام مزودا بما يثبت رسميا مهمته هذه ، وقد تضمنت اتفاقية فينا هذه الأحكام في فقرتين أخيرتين للمادة (27) أضيفتا إلى النص الأصلي للمادة (25) من مشروع لجنة القانون الدولي، وهما الفقرتان السادسة والسابعة، فالفقرة السادسة تنص على أن "للدولة المعتمدة أو للبعثة أن تعين رسل دبلوماسيين لمهمات خاصة وفي هذه الحالة تطبق بالنسبة لهم أيضاً أحكام الفقرة الخامسة من هذه المادة ، مع مراعاة أن الحصانات المنصوص عليها فيها يقف سريانها بمجرد أن يسلم الرسول الحقيبة الدبلوماسية التي في عهدته إلى وجهتها" وتنص الفقرة السابعة على أنه "يجوز أن يعهد بالحقيبة الدبلوماسية إلى قائد طائرة تجارية تزمع الهبوط في مكان مسموح بدخوله، ويجب عندئذ أن يكون هذا القائد حاملاً لمستند رسمي يبين فيه عدد العبوات المكونة للحقيبة، لكنه لا يعتبر في حكم رسول دبلوماسي وللبعثة أن توفد أحد أعضائها ليتسلم مباشرة ودون قيد الحقيبة الدبلوماسية من يد قائد الطائرة".

على أن النص على حرمة المراسلات الخاصة بالبعثة الدبلوماسية لا يكون مجدياً إذا قصر واجب صيانة هذه الحرمة على الدولة المعتمدة لديها البعثة ولم تلتزم به كذلك الدول الأخرى التي قد تمر بها تلك المراسلات في طريقها إلى وجهتها النهائية ، لهذا تنص الفقرة الثالثة من المادة (40) من اتفاقية فيينا على أن "تمنح الدول الأخرى للمراسلات الدبلوماسية ووسائل الاتصال الرسمية الأخرى المارة بها، ومن بينها الرسائل الاصطلاحية أو الرمزية ، نفس الحرية والحماية التي تمنحها الدولة المعتمد لديها، وتمنح كذلك للرسل الدبلوماسيين بعد حصولهم على تأشيرة دخول حيث تلزم هذه التأشيرة ، رصداً للحقائب

الدبلوماسـية المـارة بهـا ، ذات الحـــرمة وذات الحمـاية التـي تلتـزم الدولـــة المعتمـد لـديها بمنحها لهم".

المبحث الثاني

حصانات المبعوثين الدبلوماسيين

وتعميقاً للبحث فقد رأينا الغوص في المشاكل العملية للحصانات الدبلوماسية، وهي غنية بالتجارب القديمة منذ بداية عصر الدبلوماسية، ولكنها متجددة باستمرار على مدار العصور والأيام، ولقد سجلتها أمهات مؤلفات القانون الدولي، خاصة الأوائل منهم، كما دونتها أحكام المحاكم في العديد من الدول.

فالممثل الدبلوماسي ملزم بأن يتبنى ويدافع عن إدعاءات ومصالح دولته ، ومن ثم فإنه يجب أن يتمتع بحرية التعبير عن أفكاره ، ولكنه لا يملك القوة المادية التي تسند هذه الحرية ، ومن ثم فإن القانون الدولي يلزم الدولة بأن تكف عن كل ما يعد قيداً مباشراً أو غير مباشر على حرية الممثل الدبلوماسي بالتقدير والاحترام.

ومع ذلك فإن التاريخ يحمل إلينا وقائع وحالات حدث فيها اعتداء على الممثلين الدبلوماسيين مثل الشروع في قتلهم أو قتلهم ذلك وندكر منها على سبيل المثال حادثة السقير الامريكي في القنصلية الامريكية ببنغازي عام 2012م ، ولكن وقوع مثل هذه الحوادث لا يمكن أن يؤثر على وجود القواعد القانونية التي كان مصدرها العرف الدولي، والتي أقرها القانون الدولي العام ، والتي توجد مكتوبة في بعض الأحيان في التشريعات الداخلية.

والقانون الدولي العام يعترف للممثلين الدبلوماسيين بحصانات معينة ، يعزي سببها إلى الاستقلال الواجب توفيره للمثل الدبلوماسي ثم إن الحصانات الدبلوماسية تجد ما يبررها في الاحترام المتبادل بين الدول ، لأن أي قيد يمكن أن يمس شخص الممثل الدبلوماسي أو على أمواله لن يترك لهم حرية التصرف اللازمة وسيؤثر مباشرة في العلاقات الدولية ، الذين يقومون على رعايتها.

وقد عبر عن ذلك صراحة بعض المؤلفين حيث يرو في أن سبب الاعتراف بالحصانات الدبلوماسية هو صفة التمثيل التي تثبت للممثل الدبلوماسي للدولة الأجنبية حتى ولو كان من رعايا الدولة المعتمد أمامها وذلك لأن الصفة الرسمية للشخص تفضل صفته المستظلمة عن جنسيته، وأن الموظفين الدوليين يشبهون الممثلين الدبلوماسيين من حيث التمتع بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، بل ويثور التساؤل أيضا عن الاعتراف بهذه الحصانات والامتيازات للممثلين التجاريين للاتحاد السوفييتي .

وبالنسبة للموظفين الدوليين نجد المادة (7) من عهد عصبة الأمم المتحدة والنصوص الصريحة في ميثاق الأمم المتحدة ، ويثور النزاع حول تحديد الوقت الذي يتمتعون فيه بالحصانة الدبلوماسية، هل ذلك أثناء دورات الانعقاد فقط أم بصفة دائمة وايضا هل يتمتعون بهذه الحصانات حتى في إقليم الدولة التي ينتمون إليها بجنسيتهم سواء كانوا يباشرون مهامٍ وظيفتهم على هذا الإقليم أم خارجه أم لا يتمتعون بهذه الحصانات في داخل إقليم دولتهم بتاتاً حتى ولو كانوا يباشرون وظيفتهم كمواطنين دوليين؟

وهل يعترف بهذه الحصانات لممثلي الدول في المعارض الدولية ، بعض الفقه يجيب على هذا السؤال بالنفي، كما أن فريقا منه يرى أن ممثلي وزارة أجنبية خصوصا ممثلي وزارة الجارية لا يمكن تشبيههم بالممثلين الدبلوماسيين ومن ثم فإنه لا يعترف لهم بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية.وسوف يتم تقسيم هذا المبحث إلي مطلبين ، نتناول في المطلب الأول الحصانة الشخصية ، وفي المطلب الثاني الحصانة القضائية.

المطلب الأول

الحصانة الشخصية

تعرف الحصانة الشخصية بأنها تعني حماية الممثل الدبلوماسي من كل اعتداء وتطبيق هذا المفهوم على الممثل الدبلوماسي فإنها لا تعني فقط الحماية العادية التي تلزم بها الدولة بالنسبة لكل من يوجد على إقليمها، ولكنها تعني عصب حقه في الأمن المطلق والتام ، والحرية التي لا يرد عليها قيد، وعدم المساس بشخصه في كل مناسبة، ويرى المؤلف أن ثبوت هذا الحق للممثل الدبلوماسي ليس محل خلاف وأن هذا الحق لا يبرر فقط بالمواءمة بل يعد ضرورة لأنه بدون الحماية المطلقة ، غير المحدودة ، فإن الممثل الدبلوماسي يكون تحت رحمة الدولة التي يباشر فيها وظيفته ، ولا يمكنه أن يباشر وظيفته بالحرية اللازمة للقيام بها على الوجه الكامل.

وبعد هذا المبدأ تتفرع نتائج مختلفة التي يصفها البعض قاصدين بذلك افتراض أن الممثلين الدبلوماسيين يوجدون خارج إقليم الدولة التي يباشرون فيها وظيفتهم وعدم مغادرتهم إقليم دولتهم، واعتبار مقر البعثة الدبلوماسية وكذلك مسكن الممثل الدبلوماسي جزءاً من إقليم دولة أجنبية، أي جزءاً من إقليم دولة الممثل الدبلوماسي، وهذا الافتراض دافع عنه كبار مؤسسي القانون الدولي العام ، بينما رفض التسليم به آخرون.

ويرى الفقه المعاصر أن هذا الافتراض إنما هو افتراض خطر، وغير مفيد، ويرفض قبوله ، ويرى أن مبدأ الحماية الكاملة لشخص الممثل الدبلوماسي إنما يستند إلى الحرية الواجب توفيرها للممثل الدبلوماسي والتي بدونها لا يمكن القيام بوظيفته ، ومن هذا المبدأ تتفرع النتائج الآتية:

- حماية شخص الممثل الدبلوماسي :

والحماية الكاملة لشخص الممثل الدبلوماسي مصدرها الاستقلال والسيادة والاحترام المتبادل للدول، وذلك لأن الممثلين الدبلوماسيين يمثلون دولهم وكل عمل ينال عن الممثل الدبلوماسي يعد موجها ضد دولته ، وإهانة تلحق بأمته، ومن ثم فإنه يعد تهديداً للأمن الدولي بين الدول ومن ثم تفهم الأهمية التي تعلقها الدول على احترام هذا المبدأ، ووقوفها صفا واحدا بجانب الدولة التي انتهك استقلالها وسيادتها عن طريق الاعتداء على ممثلها الدبلوماسي لدى دولة معينة.

ووجود هذا الحق يؤكده ما جرى عليه العمل بين الدول ويقره فقه القانون الدولي العام، ولذا فإننا نكتفي بتحديد مضمون هذا الحق.

1- هذا الحق أو هذا الامتياز الدبلوماسي يمتد إلى جميع الممثلين الدبلوماسيين أيا كانت وظيفتهم الذين يمثلون دولهم، سفراء، مبعوثين عاديين أو غير عاديين ووزراء مقيمين، قائمين بالأعمال، ولا يهم في هذا الصدد أن يكون الممثل الدبلوماسي من رعايا الدولة المرسلة أو من رعايا الدول المعتمد لديها.

2- ويمتد أيضا إلى الأشخاص الذين يكونون جزءاً من هذه البعثة الدبلوماسية ، الرسميين وغير الرسميين ، بما فيهم أسرة الممثل الدبلوماسي ، والأعضاء الرسميون للبعثة الدبلوماسية تضم المستشارين والسكرتيرين والملحقين والمترجمين ، والسعاة والأطباء ، ورجال الدين الملحقين بالبعثة الدبلوماسية من أجل تيسير أداء الشعائر الدينية لأعضائها ، وفي الطاقم غير الرسمي للبعثة الدبلوماسية يدخل الخدم وبصفة عامة كل من يعيش مع الممثل الدبلوماسي ويوجد بصفة دائمة في خدمته، وبالنسبة للاسرة فإنها تضم بجانب الزوجة الأطفال والأقارب الذي يعيشون في مسكن واحد مع الممثل الدبلوماسي وأيضا أسر وخدم الحاشية الرسمية لرئيس البعثة الدبلوماسية.

3- وتنصرف أيضا نفس الحماية إلى جميع الأشياء وإلى جميع التصرفات الضرورية لقيام الممثل الدبلوماسي بوظيفته، كذلك الأوراق الشخصية ومقر البعثة الدبلوماسية وأثاثها وسجلاتها تكون جزءاً من الحماية الواجب توفيرها لشخص الممثل الدبلوماسي ومن ذلك أيضاً مركبات الممثل الدبلوماسي والبعثة الدبلوماسية ، ورسائل الممثل الدبلوماسي والبعثة الدبلوماسية التي يتبادلها الممثل الدبلوماسي والبعثة الدبلوماسية مع حكومته وكذلك الرسائل التي ترسل بها حكومته اليه بما في ذلك البرقيات اللاسلكية والمكالمات التليفونية، وفيما يتعلق بالمراسلات فإنها تتمتع بهذه الحماية سواء أرسلت عن طريق البريد العادي أو عن طريق حامل الحقيبة ولكن في حالة إرسالها عن طريق البريد يلزم ان تختم الرسائل بختم دبلوماسي متعارف عليه.

وفتح الرسائل في وقت السلم سواء ما كان منها صادراً عن البعثة أو وارداً إليها يعد خرقا للقانون الدولي العام ، ولكن احترام هذا الالتزام كثيراً ما تنكرت له الدول، وذلك منذ أمد بعيد، ومن ذلك ما قام به موظفوا الجمارك الأسبانية من حجز الحقائب والبرقيات التي كان يحملها حامل الحقيبة للسفارة الفرنسية في مدريد لمدة (24) ساعة وذلك خلال شهر ديسمبر 1893.

حادثة فتح الحقائب من موظفو البريد الفنزويلين التي كانت تحتوي على بريد للسفارة الأمريكية .

في عام 1908 قام موظفو البريد الفنزويليين بفتح الحقائب التي كانت تحتوي على البريد الرسمي للسفارة الأمريكية وفي 28 يونيو 1921 وفي محطة السكة الحديد لمدينة طالبت سلطات المدينة بفض الرسائل التي كان يحملها حامل الحقيبة الدبلوماسية للسفارة البولنية، وعندما عارض في استجابته لطلبهم اضطر حامل الحقيبة البولنية إلى قطع رحلته والعودة من حيث أتى وتلا ذلك احتجاج الحكومة البولونية لدى سلطات مدينة لانتهاكها للحصانة الدبلوماسية.

وخلال الحرب العالمية الأولى فإن جميع المراسلات السياسية وضعت تحت الرقابة من جانب الدول المتحاربة وذلك تأسيساً على حق هذه الدول في حماية أمنها.

واحترام المراسلات الدبلوماسية كثيراً ما نص عليه في الاتفاقيات الدولية ومن أمثلة ذلك الاتفاق الذي وقع في 14 مارس 1933 بين بيرو وفنزويلا والاتفاق المبرم بين المكسيك وانجلترا في مايو 1922.

4- التمتع بهذا الامتياز يبدأ من اليوم الذي يصل فيه الممثل الدبلوماسي إلى إقليم الدولة التي سيباشر فيها مهام وظيفته وذلك إذا ما كان قد سبق وصوله إلى هذا الإقليم إخطار حكومته إلى حكومة الدولة المرسل إليها بصفته الجديدة ، وفي جميع الفروض فإنه يبدأ من اللحظة التي يكشف فيها عن صفته كممثل لدولته لدى الدولة الإقليمية وذلك إذا لم تكن سلطات هذه الدولة الأخيرة قد أحيطت بصفته الجديدة وهو فرض مستحيل عملاً، وهذا هو رأي الجمهور.

ولكن هناك من الفقهاء من يرى أن التمتع بهذا الامتياز يبدأ من اليوم الذي يتسلم فيه الممثل الدبلوماسي أوراق اعتماده من دولته، بينما حسب رأي آخر فإن هذا الامتياز لا يثبت إلا من تاريخ تقديم الممثل الدبلوماسي أوراق اعتماده إلى رئيس الدولة أو إلى وزير خارجية الدولة التي سيتم اعتماده لديها.

ويستمر الممثل متمتعاً بهذا الامتياز طالما يتمتع بصفته هذه لدى الدولة المعتمد لديها ذلك حتى اللحظة التي يعبر فيها حدود هذه الدولة أو حتى إنتهاء المدة المحددة له لمغادرة هذا الإقليم، ولكن إذا كان هذا هو رأي الجمهور فإن هناك من يرى أن التمتع بهذا الامتياز مرتبط بصفة الممثل الدبلوماسي ومن ثم فإنه يزول عنه منذ اللحظة التي تزول عنه صفته كممثل لدولته لدى الدولة الإقليمية وهناك من يرى أن التمتع بهذا الامتياز لا يزول إلا في الفترة التي يغادر فيها فعلا الحدود، لدرجة أنه إذا ما تلكأ الممثل الدبلوماسي في مغادرة إقليم الدولة فإن الوسيلة الوحيدة أمام هذه الدولة تنحصر في أن تقوده إلى خارج حدودها، ويـ رى آخرون استمرار التمتع بهذا الامتياز طالما أن الممثل الدبلوماسي لم يسلم شئون وظيفته إلى من خلفه في نفس المنصب.[1]

5- والتمتع بهذا الامتياز يبقى قائماً حتى بالرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية ، إذ بالرغم من إعلان الحرب أو بدء العمليات الحربية بين دولة الممثل الدبلوماسي والدولة المعتمد أمامها، وذلك حتى اللحظة التي يتمكن فيها الممثل الدبلوماسي من مغادرة إقليم الدولة الأخيرة ، وخلال القرن التاسع عشر جرت عادة تركيا على اعتقال الممثلين الدبلوماسيين

[1] د. عبد العزيز محمد سرحان ، مرجع سابق ، ص 268

للدول التي أعلنت الحرب على تركيا في القصر المعروف باسم فيقسطنطينة وذلك اعتقاداً من السلطات التركية أن إقامتهم في هذا القصر يكفل أمنهم وسلامتهم أكثر مما لو تركوا يقيمون في مقار بعثاتهم الدبلوماسية أو في مساكنهم الخاصة.

ولكن هل يتمتع الممثل الدبلوماسي بهذا الامتياز أيضا في الدول الأجنبية الأخرى غير الدولة المعتمد فيها وذلك في الحالة التي يكون فيها مجبرا على اجتياز حدود تلك الدول وذلك بعد أن أفصح عن شخصيته؟

الإجابة على ذلك ليس متفقا من جانب الفقهاء، فمن الفقهاء من يرى أن التمتع بهذا الامتياز مرتبط بالصفة التمثيلية التي لا تثبت إلا في داخل إقليم الدولة المعتمد لديها، ولذا فإن الممثل الدبلوماسي في نظر الدول الأخرى غير المعتمد لديها لا يعدو عن كونه مجرد أجنبي عادي بينما يرى أخرون ، وكذلك ينضم اليهم جانب من الفقه بإن الممثل الدبلوماسي يتمتع بهذا الامتياز أيضا في هذه الحالة لأن كل اعتداء يوجه إلى شخصه يعد في الواقع موجها إلى دولته ويتصل على رئيس الدولة الذي قلده مهام منصبه.

ولكن الفقه يقصر ذلك على حالة المرور البريء ولذلك فإنه إذا كانت الرحلة تخفي أو تحمل على الشك على أن الممثل الدبلوماسي يريد استغلال مروره في إقليم الدولة من أجل الإضرار بالأمن الداخلي للدولة مثلا كإذكاء الفتنة الدا خلية، يكون من حق هذه الدولة أن ترفض مثل هذا المرور أو يكون من حق الحكومة الإقليمية أن تتخذ من الإجراءات ما يكفل منه وقوع مثل هذا الخطر، وذلك دون أن ترتكب أعمالا تعد اعتداء سافرا على شخص الممثل الدبلوماسي.

والممثل الدبلوماسي الذي لا تعترف له الدولة التي يريد المرور بإقليمها بهذه الصفة ليس له من الحقوق أكثر من تلك التي يتمتع بها مجرد الأجنبي العادي، وفي خلال الحرب فإنه لا يمكن أن يتمتع بالحماية إلا إذا كان يحمل تصريحا بالمرور من السلطات المحلية.

وهذا الامتياز يثبت للممثل الدبلوماسي حتى بالرغم عنه، وذلك لأنه معترف به من قبل القانون الدولي العام لا بصفة شخصية بل على أساس أنه ضروري لاحترام استقلال وسيادة الدولة التي يمثلها الممثل الدبلوماسي، وينبني على ذلك أن الممثل الدبلوماسي لا يملك التنازل عن هذا الامتياز وذلك لأن التمتع بهذا الامتياز ليس حقا شخصيا للممثل

الدبلوماسي كما قلنا بل أنه حق لدولته ، وأن الممثل الدبلوماسي ملزم بالتمسك بهذا الحق ، لأن التمسك به مرتبط باستقلال وسيادة دولته وشرفها في المجتمع الدولي.[1].

وفي حالة خروج الممثل الدبلوماسي عن حدود واجباته الوظيفية في الدولة التي يباشر فيها وظيفته الرسمية ، كأن يتآمر على شخص رئيس الدولة المعتمد أمامها أو يأتي ما يهدد أمن هذه الدولة ، أو ما يثير فيها من قلاقل ، فإنه في الواقع يسيء استعمال الحصانة التي يخلعها عليه القانون الدولي العام ، ولكن بالرغم من ذلك فإن سلطات الدولة الاقليمية لا يمكن ان تخضعه لأعمال الإكراه البدني، ولكنها تملك في مثل هذه الفروض أن تطلب إلى دولته استدعائه ولها في حالة الضرورة أن تقوم بإبعاده بعد أن تسلمه جواز سفره ويرى بعض الفقهاء مثلاً، أن إساءة تمتع الممثل الدبلوماسي بحصانة الحرية والأمن يعد تنازلا ضمنيا عن هذه الحصانة.

وهذه الحصانة تتضمن حماية الممثل الدبلوماسي قد جمع الاعتداءات التي يمكن أن تقع ضده سواء في ذلك ما كان مصدرها الأفراد العاديون أو السلطات العامة، والفرد الذي ينتهك هذه الحصانة يعد في نظر قلة من الفقه مرتكبا جريمة دولية، (غير صحيح) وتتضمن سائر التشريعات الداخلية النص على عقاب مرتكبها، ونحيل بصدد التطورات الأخيرة على اتفاقية الأمم المتحدة لحماية الأشخاص المشمولين بالحصانات .

وفي حالة الاعتداء على الممثل الدبلوماسي يلزم هذا الأخير بأن يحيط حكومة الدولة التي يقيم فيها بهذا الاعتداء (وزارة الخارجية) ، وتقوم السلطات المحلية بالقبض على المتهم واستجوابه ثم تقديمه للمحاكمة أمام المحاكم الوطنية، وفي حالة تقاعس السلطات الوطنية عن القيام بواجبها ، فإنه يكون من حق الممثل الدبلوماسي أن يلجأ إلى حكومته ويضح الأمر أمامها، وفي حالة جسامة الاعتداء فإنه من الممكن أن تستدعيه حكومته.

أمثله على بعض الوقائع :

في 13 يناير 1895 تعرض سفير مراكش إلى سب واعتداء في قارعة الطريق من جانب أحد جنرالات أسبانيا المحالين على المعاش، بينما كان السفير في مهمة رسمية في الإقليم الأسباني.

([1])د. عبد العزيز محمد سرحان ، مرجع سابق ،ص 270 .

في 24 مارس من نفس العام فإن أحد اليابانيين أصاب بطلقة مسدس الممثل الدبلوماسي الصيني في اليابان.

في 1900 تم أغتيال الممثل الدبلوماسي لألمانيا في الصين في أحد شوارع بكين بيد بعض الثوار.

في 8 فبراير 1920 وفي مدينة بودابست قامت مظاهرات عدائية ضد مبنى البعثة الدبلوماسية لمملكة الصرب.

في 1923 خلال مؤتمر دولي معقود في لوزان تم اغتيال أحد أعضاء البعثة الروسية، الذين قدموا للاشتراك في أعمال المؤتمر الخاصة بتسوية مسألة المضايق، وذلك على يد اثنين من الروس المعارضين للثورة الروسية.

وفي حالة الاعتداء الذي يقع على شخص الممثل الدبلوماسي ويكون القائم به أحد موظفي أو أحد أعضاء حكومة الدولة المعتمد لديها الممثل الدبلوماسي، ويكون هذا الاعتداء الصارخ قام به فاعله بصفته الرسمية، فإن حكومة الدولة المعتمد لديها الممثل الدبلوماسي تلزم بأن تقدم التعويض الكافي عن هذا الاعتداء إلى حكومة الممثل الدبلوماسي، وطريقة التعويض تختلف حسب الظروف ، وقد تأخذ صورة إيضاحات صريحة وتقديم الاعتذار عن الحادث أو دفع تعويض نقدي وذلك في الغرض الي يكون الاعتداء الأدبي مصحوبا باعتداء مادي نتج عنه ضرره ، وفي حالة رفض التعويض من جانب الدولة التي ينتمي إليها الممثل الدبلوماسي وذلك على اساس أنه لا يتناسب مع الضرر الأدبي أو المادي الذي لحقها، فإنها تكون في حل من أن تلجأ إلى فرض العقوبات الملائمة على الدولة الإقليمية وقد يؤدي ذلك إلى إشعال الحرب بين الدولتين، ولكن يشترط استنفاد وسائل التسوية السلمية قبل اللجوء إلى فرض العقوبات على الدولة الإقليمية.

واحترام حرية وشخص الممثل الدبلوماسي الأجنبي يمكن أن توقف أو تستبعد في بعض الفروض وذلك كما لو ارتكب الممثل الدبلوماسي أعمال اعتداء ضد الأفراد، فإن هؤلاء يوجدون في حالة دفاع شرعي فإنهم يملكون دفع الاعتداء بكل وسيلة تحت متناول أيديهم، وذلك مع ملاحظة الشروط التي يحددها القانون لاستعمال الدفاع الشرعي، وأيضاً ملاحظة أنه منذ اللحظة التي يزول فيها الخطر الداهم لأعمال الاعتداء الصادرة من الممثل الدبلوماسي فإن الأفراد المعتدي عليهم يجب احترام حصانة هذا المبعوث وأن يعملوا

على تعويض ما لحقته من ضرر بالطرق الدبلوماسية كأن يجعلوا الموضوع في يدي وزير الخارجية.... الخ.([1])

وفي حالة عدم وجود علاقات دبلوماسية عادية، أو في حالة قطع هذه العلاقات من الناحية القانونية أو الواقعية، يمكن **التساؤل عن مدى احترام مبدأ هذا الموضوع** عرض في العمل عام 1906 بين فرنسا والفاتيكان التي كانت العلاقات الدبلوماسية مقطوعة بينهما من حيث الواقع منذ 1904 وذلك بعد إبعاد الحكومة الفرنسية الممثل البابوي المكلف بحراسة أرشيف البعثة البابوية في باريس وقد قوبل تصرف الحكومة الفرنسية باحتجاج الفاتيكان.

وفي أغسطس 1918 فإن السلطات الروسية اعتقلت على يد قواتها التي كانت تستأجر السفارة البريطانية في موسكو الملحق البحري واعتقلت بعضا من الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين لدول الحلفاء، وقد أثار ذلك دول الحلفاء خاصة انجلترا وفرنسا اللتين أعلنت أنه إذا لم تقدم الحكومة الروسية التعويض الكافي عن الحادث وإذا لم تقم بمعاقبة مرتكبي الحادث فإنها أي الحكومتين البريطانية والفرنسية تحمل أعضاء الحكومة السوفيتية مسئولية هذا الحادث.

وفي عام 1929 قدمت إلى إيطاليا بعثة اقتصادية رسمية، وكان هناك اتفاق بين الحكومة الروسية وبين الحكومة الإيطالية على منح أعضاء هذه البعثة معاملة مماثلة لتلك التي يتمتع بها أعضاء البعثات الدبلوماسية ومع ذلك فإن أحد أعضاء هذه البعثة التجارية الروسية الرسمية، قد تعرض للإهانة من جانب أحد المواطنين الإيطاليين ولقد فصلت في هذا الموضوع محكمة الجنح في روما بتاريخ 20 مايو 1921 واعتبرت أن الجريمة تعد من الجرائم التي ترتكب ضد جرم عادي وليس جريمة ارتكبت ضد ممثل دبلوماسي، وذلك لأن حكومة الجمهورية الاشتراكية الاتحادية للسوفييت الروس لم تكن قد تم الاعتراف بها قانونا من جانب إيطاليا ولم تكن تربط بين الدولتين علاقات دبلوماسية.

المطلب الثاني

الحصـــــــانة القضـائية

لا يخ ضع الممثلون الدبلوماسيون من جميع الدرجات للقضاء الإقليمي والجنائي في الدولة المعتمدين لديها وهذا المبدأ مستقر في العمل ومعترف به من الفقه، كذلك لا تخضع قرارات

([1]) د. عبد العزيز محمد سرحان ،مرجع سابق ، ص 272

البعثات الدبلوماسية للطعن بالإلغاء أو وقف التنفيذ أو التعويض أمام القضاء الإداري في الدولة المعتمدين لديها، إذا كانت تأخذ بالقضاء الإداري.

ومفاد هذا الإعفاء هو توفير الاستقلال التام للممثل الدبلوماسي في القيام بمهمته مع الحماية الشخصية ومن هنا يتمتع المبعوث الدبلوماسي إلى جانب حرمته الذاتيه، بحصانة قضائية تعفيه من الخضوع لقضاء الدولة الموفد إليها طوال مدة عمله بها، وذهب جانب من الفقه إلى أن المقصود بالحصانة القضائية، هو إعفاء أو عدم إخضاع المبعوث الدبلوماسي للاختصاص القضائي المحلي في أي من أعماله أو تصرفاته ضمانا لاستقلاله والحيلولة دون إعاقة المهمات التي يقوم بها.

ولما كانت ولاية القضاء من أهم مظاهر هذا السلطان، فلا يتصور إمكان ضمان استقلال المبعوث الدبلوماسي تجاه الدولة المعتمد لديها، إذا كان خاضعاً في أعماله لاختصاصها القضائي، لأنه يكون عندها عرضة لأن تتخذ في حقه كافة الإجراءات القضائية التي تتخذ اتجاه الأفراد العاديين([1]).

أما عن أنواع الحصانات القضائية فالحصانة تعتبر من الاختصاص القضائي لا تعني الحصانة من المسؤولية، لأن المسؤولية تبقى قائمة على المبعوث الدبلوماسي، وما يترتب على الدفع بالحصانة هو اختلاف المحاكم التي تتولى الفصل في الدعوة، لأن الاختصاص ينتقل إلى دولة المبعوث وقضائها، وهذا ما نصت عليه المادة (31) الفقرة الرابعة على أن: " الحصانة القضائية التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي في الدولة المستقبلة لا تعفيه من الخضوع لقضاء الدولة المرسلة" ، وسنقوم بتوضيح ذلك من خلال تقسيم الحصانة القضائية على النحو التالي:-

الفرع الأول
الحصانة القضائية الجنائية

أهم نواحي الحصانة القضائية التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي في هذه الدولة، هو عدم خضوع المبعوث الدبلوماسي للقضاء الجنائي في الدولة المعتمد لديها، وعدم التعرض لذاته أو لمسكنه ضماناً لاستقلاله، واحتراما لدولته.

---

(1) د . محمد *عزيز شكري ،المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم* "الطبعة الأولى 1969، دمشق،*دار الفكر*،*1973*م.ص 395،محمد *إبراهيم العناني*، ارتضاء الالتزام بالمعاهدات *الدولية* في ضوء أحكام اتفاقية فيينا عين شمس، مصر ، العدد 1972 ص 229.

إن أهم ما نتج عن الحصانة القضائية، هو عدم خضوع المبعوث الدبلوماسي للقضاء الجنائي في الدولة الموفد إليها، فتعد هذه الحصانة مظهراً من مظاهر الحرمة الشخصية للمبعوث الدبلوماسي([1]).

لقد نصت المادة (19) من اتفاقية هافانا لعام (1928) على الحصانة الجنائية أو الجزائية للمبعوث الدبلوماسي حيث جاء فيها: " يعفى ا لموظفون الدبلوماسيون إعفاءاً كاملاً من الخضوع للقضاء المدني أو الجنائي في الدولة المستقبلة كما لا يجوز مقاضاتهم أو محاكمتهم إلا من قبل محاكم دولتهم نفسها"([2]).

وجاءت المادة (1/31) من اتفاقية فيينا لعام (1961) ونصت على أن: " يتمتع المبعوث الدبلوماسي بالإعفاء من القضاء الجنائي في الدولة المستقبلة"([3]).

لو جاز للسلطات الإقليمية أن تتخذ ضد المبعوث الدبلوماسي عند وقوع جريمة من أحدهم ، أو الاشتباه في ارتكابهم وتتخذ ضدهم إجراءات الحبس والمحاكمة، لأصبح عندها المبعوث الدبلوماسي تحت رحمة الحكومة المعتمد لديها، مما يتعارض مع استقلاله في القيام بمهماته، وتكون أسرار دولته عرضه لأن تنتهك، وكما أن محاكمته أمام القضاء الجنائي قد تكون وسيلة للإنتقام أو التشهير بهم([4]).

إن الحصانة الجنائية التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي هي حصانة مطلقة، ولا يجوز للدولة المعتمد لديها أن تعاقبه تحت أي ظرف كان ولا تحاكمه أمام محاكمها الجنائية([5]).

وتعد هذه الحصانة من القواعد المتصلة بالنظام العام، وهي ضرورية للمحافظة على العلاقات الدولية بين الدول، وعليه لا يجوز للمبعوث الدبلوماسي أن يتنازل عنها لأي مقررة لصال ح دولته وليس لصالحه الخاص، لأن في محاكمته أمام القضاء الإقليمي مساساً باستقلال الدولة التي يمثلها، إذ يتعين على المحاكم الوطنية إذا ما رفعت أمامها دعوى

([1])- د. محمد غانم ، مبادئ القانون الدولي العام، مطبعة النهضة الحديثة، القاهرة، 1967 ص 561 .

([2])- راجع المادة (19) من اتفاقية هافانا لعام 1928.

([3])- راجع المادة (1/31) من اتفاقية فيينا لعام 1961.

([4])- د. علي صادق أبو هيف ، القانون الدبلوماسي ، مرجع سابق، ص 183.

([5]) د. عاطف فهد المغارير، الحصانة الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق ، ط 1 ، دار الثقافة العربية للنشر والتوزيع ، الاردن ،الطبعة الاولى، سنة 2009 ، ص188 .

جنائية ضد مبعوث دبلوماسي أجنبي معتمد لدى دولتها، أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها متى ثبت لديها صفة المبعوث الدبلوماسي([1]).

وعليه فإن السلطة القضائية الجنائية للدولة الموفد إليها لا يمكن أن تكون مختصة في محاكمة المبعوث الدبلوماسي الذي ارتكب الجريمة مهما كان نوعها، ولا تفرق الحصانة الجنائية من حيث المبدأ بين الأعمال التي يقوم بها المبعوث الدبلوماسي بحكم وظيفته وأعمال المبعوث الشخصية.

كما أن عدم خضوع المبعوث الدبلوماسي للقضاء الجنائي في الدولة التي يمارس فيها مهمات وظيفته، لا يعني الامتناع عن محاكمته على التصرفات التي يقوم بها، لأنه يظل خاضعا لقانون دولته ولولايتها القضائية، ومساءلته عن جميع ما يمتنع على قضاء البلد الموفد إليه النظر فيه نتيجة لحصانته القضائية ، إلا أن هذا الإعفاء لا يعني تحرر المبعوث الدبلوماسي من الالتزام بالقوانين، بل عليه احترام قوانين البلد الموفد إليها، حتى لا تصطدم هذه الحصانة بوسائل متشابكة تمس أمن الدولة الموفد إليها، وذلك لأن احترام قوا نين ونظم وتقاليد هذا البلد في مقدمة الواجبات المفروضة عليه([2]).

وهذا ما أكدته المادة (1/41) من اتفاقية فيينا على أن: " دون إخلال بالمزايا والحصانات المقررة لهم، على الأشخاص الذين يستفيدون من هذه المزايا والحصانات واجب احترام قوانين ولوائح الدولة المعتمد لديها"([3]).

الفرع الثاني
الحصانة القضائية المدنية

إن المقصود بالحصانة القضائية المدنية هي إعفاء المبعوث الدبلوماسي من جميع الدعاوى المدنية التي تقام ضده، ولا يجوز لمحاكم الدولة المعتمد لديها المبعوث محاكمته أو منعه من مغادرتها، ولا يمكن إرغامه على المثول أمام المحاكم المحلية.

وأن عدم خضوع المبعوث الدبلوماسي لقضاء الدولة المعتمد لديها، في المسائل المدنية يعود إلى سببين:

([1]) د. علي صادق ابوهيف،القانون الدبلوماسي ، مرجع سابق ، ص 186.
([2]) د. عاطف فهد المغاريز، مرجع سابق ، ص 107.
([3])- د. أحمد أبوالوفا ، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، دارا لنهضة العربية ، القاهرة 1966، ص 98.

السـبب الأول: أن طبيعـة عمـل الدبلوماسـي، يتطلـب ضـرورة احتفاظـه باسـتقلاله للقيـام بمهمتـه والحفـاظ ع لـى صـفته التمثيليـة لدولتـه يتنـافى مـع رفـع الـدعوى علـى الممثـل الدبلوماسـي أو مقاضاته كفرد عادي أمام محاكم الدولة المعتمد لديها.

السـبب الثـاني: أن إقامـة الدبلوماسـي فـي الدولـة المعتمـد لـديها، هـي إقامـة عارضـة تفرضـها عليـه مهمـات وظيفتـه ، ومكـان عملـه (أي السـفارة) لا تعـد محـل إقامتـه الأصـلي، لأن محـل إقامته الأصلي في دولته التي يمثلها([1]) .

ولكـن يجـب أن لا تحـول هـذه الحصـانة إلـى رخصـة للمبعـوث الدبلوماسـي، لمخالفـة القـوانين والأنظمـة المعمـول بهـا فـي الدولـة المعتمـد لـديها، إلا أن إعفـاء المبعـوث الدبلوماسـي مـن القضـاء المـدني لـيس إعفـاء تامـا بـأن يـرد عليـه اسـتثناءات ، علـى عكـس الحصـانة القضـائية الجنائيـة لأنـه لا يـرد عليهـا أي اسـتثناء فهـي مطلقـة، إذ يسـتطيع المبعـوث الدبلوماسـي برغبتـه أن يخضـع لهـذا القضـاء ، أو يـؤدي بعـض نشـاطه إلـى تقريـر اختصـاص هـذا القضـاء ودون أن يكون به مساس واستقلاله بأداء وظائفه.

وجـاءت اتفاقيـة فيينـا لعـام 1961 فـي مادتهـا (3) وبينـت الحـالات التـي يجـوز فيهـا، إخضـاع المبعوث الدبلوماسي للقضاء المدني للدولة المعتمد لديها على النحو الآتي:

أولاً : الـدعاوى العينيـة المتعلقـة بالعقـارات الخاصـة بـإقليم الدولـة الموفـد إليهـا مـا لـم تكـن حيـازة هذه العقارات بالنيابة عن الدولة الموفدة من أجل أعمال البعثة.

ثانيـاً: الـدعا وى التـي تتعلـق بـأي نشـاط تجـاري أو مـدني، يمـارس فـي الدولـة المعتمـد لـديها خارج نطاق عمله الرسمي.

ثالثـاً : الـدعاوى المتعلقـة بالتركـات والإرث، ويـدخل فيهـا المبعـوث الدبلوماسـي بوصـفه وارثـا أو موصى له ، وذلك بالأصالة عن نفسه لا بالنيابة عن الدولة الموفدة ([2]).

ويفهـم مـن هـذا الـنص ، بـأن إعفـاء المبعـوث مـن الخضـوع للقضـاء فـي المسائـل المدنيـة ، لا نعنـي فيـه ضـياع حقـوق الأشـخاص المدنيـة فـي الدولـة المعتمـد لـديها، إذ يسـتطيع هـؤلاء فـي حالـة رفـض المبعـوث الدبلوماسـي الوفـاء بديونـه وأداء الالتزامـات المطلوبـة منـه برضـاه، أن يلجـؤوا إلـى تقـديم شـكوى إلـى رئـيس المبعـوث الدبلوماسـي مباشـرة، وعنـدها يقـرر

([1]) – د. جعفر عبد السلام ، قانون العلاقات الدولية ، دار الكتاب الجامعي ، طبعة 1983 ، القاهرة ، ص 89 .

([2])- راجع المادة (31) من اتفاقية فيينا لعام 1961.

رئيس البعثة إما بإجبار المبعوث الدبلوماسي على الوفاء بالتزاماته أو أن يلزم الدائن بمقاضاة المبعوث الدبلوماسي أمام محاكم بلده، أما إذا كان المدين هو رئيس البعثة الدبلوماسية فإن الشكوى تقدم إلى وزير خارجية دولته.

وقد جاءت المادة (4/31) من اتفاقية فيينا لعام 1961على أن: " حصانة الممثل الدبلوماسي بالنسبة لقضاء الدولة الموفد إليها لا تعفيه من الخضوع لقضاء الدولة الموفدة"([1]).

ومن أجل أن لا تسوء العلاقات بين الدولة الموفدة والدولة الموفد لديها، يقوم وزير خارجية الدولة الموفدة بحل الموضوع وديا بين المبعوث الدبلوماسي والمتضرر، أو يقبل المبعوث في الاحتكام إلى القضاء المحلي للدولة المعتمد لديها، ويتنازل عن حقه في الإعفاء من الخضوع له، وعندها يقوم الدائن برفع دعوى مباشرة إلى القضاء المحلي باعتباره مختصا بنظر الدعوى ، وعندها يصبح المبعوث الدبلوماسي خاضعا لقضاء الدولة المعتمد لديها، ولا يجوز له أن يستند إلى الحصانة القضائية بأي طلب أو دفع يتصل بالدعوى الأصلية، وهذا ما نصت عليه المادة (3/32) من اتفاقية فيينا على أنه: " إذا أقام المبعوث الدبلوماسي أو الشخص المتمتع بالحصانة القضائية بموجب المادة (37) دعوى، فلا يمكنه الإدعاء بالحصانة القضائية بشأن أي دعوى اعتراضية تتصل اتصالا مباشرا بالدعوى الأساسية"([2]).

إن تنازل المبعوث الدبلوماسي عن الحصانة القضائية وخضوعه للقضاء الإقليمي، فإنه لا يتبعه اتخاذ إجراءات تنفيذيه ضده أو على أمواله في حالة صدور حكم في غير صالحه.

إلا أن التنازل عن الحصانة القضائية لا يتبعه تنازل عن حصانته التنفيذية، لأن في حال تنازل المبعوث الدبلوماسي عن المحاكمة لابد من تنازل آخر مستقل عن الأول لتنفيذ الحكم الذي صدر ضده، إذ نصت على ذلك المادة (4/32) من اتفاقية فيينا على أن: " التنازل عن الحصانة القضائية بالنسبة إلى أي دعوى مدنية أو إدارية لا ينطوي على أي تنازل عن الحصانة بالنسبة لتنفيذ الحكم إذ لابد في هذه الحالة الأخيرة من تنازل مستقل"([3]).

([1])- راجع المادة (4/31) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، لعام 1961.
([2])- راجع المادة (3/32) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، لعام 1961.
([3])- راجع المادة (4/32) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، لعام 1961.

وفي حالة رفض المبعوث الدبلوماسي عن أداء إلتزامه ودياً، فإن لأصحاب الحقوق المدنية أن يلجأوا لأخذ حقوقهم باحد الطرق التالية:

أولاً: الطرق الدبلوماسية: أنها الوسيلة الأكثر شيوعاً، إذ يتم تقديم شكوى مكتوبة إلى رئيس البعثة أو إلى وزير الخارجية مع الوثائق المتعلق بالدعوى، وفي حالة ثبوت حق المشتكي تتخذ كافة الإجراءات الإدارية لإعادة الحق إلى صاحبه وذلك حفاظاً لهيبة الدولة.

ثانياً : قد يتم التنازل عن الحصانة القضائية، بالتصريح أي التنازل خطياً، فعندها يستطيع المدعي بالحق مقاضاته أمام محاكم الدولة بشرط أن يتم هذا التنازل بموافقة الدولة الموفدة، إلا أن غالباً ما تتردد الدول عن التنازل عن الدعاوى الجزائية.

ثالثاً: لا يتمتع المبعوث الدبلوماسي بأي حصانة قضائية أمام محاكم الدولة الموفدة، وعليه يستطيع الطرف الثاني إقامة دعوى على المبعوث أمام محاكم الدولة الموفدة وتنفيذ هذه الأحكام، إلا أنه قد يثار تنازع القوانين وطبيعة التشريعات الداخلية تختلف من دولة إلى دولة الأخرى، بالإضافة إلى بعض العوائق الأخرى مثل بعد المسافة وتكاليف الدعوى.

رابعاً: وفي بعض الحالات قد تتم إحالة النزاع إلى محاكم التحكيم، خاضعة للقضايا المتعلقة بالمنظمات الدولية أو بمقرات تلك المنظمات وموظفيها، وفي هذه الحالة ضمانة لحقوق مواطني الدولة الموفد إليها أو شخص الممثل الدبلوماسي أو الموظف الدولي.

وبما أن المبعوث الدبلوماسي لا يخضع للقضاء المدني الإقليمي، لا يجوز أن يوجه إليه أخطار عن طريق محضر أو بأي طريق قضائي آخر لأنه يعد باطلاً، ولا يترتب عليه أية آثار قانونية ولا يمكن الاحتجاج به لسريان ميعاد قانوني أو لقطع تقادم، إلا أن مبدأ الإعفاء من القضاء المدني يوجد عليه بعض الحالات الاستثنائية، إذ يفقد المبعوث الدبلوماسي حصانته من القضاء المدني في حالة تحققها، ومن هذه الحالات ما يلي:

أولاً : في حالة إذا كان المبعوث الدبلوماسي هو المدعي في قضية مدنية وأقيمت الدعوى أمام المحاكم، فعندها يخضع المبعوث لتنفيذ جميع الإجراءات التي يتطلبها القضاء.

ثانياً : عندما تقام دعوى على المبعوث الدبلوماسي في محاكم الدولة المعتمد هو لديها، وهو الذي سمح باستمرار الدعوى وتنازل عن حق من الإعفاء من القضاء.

ثالثاً : عندما تكون تصرفات المبعوث تغلب عليها الصفة التجارية، فعندها تخضع تلك التصرفات إلى قضاء الدولة الموفد إليها.

رابعـاً : بالنسبة للأموال المنقولة التي يملكها المبعوث ، بصفته فرداً عادياً لا بصفته الرسمية في الدولة الموفد إليها تخضع إلى قضاء محاكم تلك الدولة.([1]).

الفرع الثالث

الحصانة القضائية الإدارية

يقصد بهذه الحصانة، هو حصانة المبعوث الدبلوماسي من الخضوع أمام المحاكم، ضد كافة اللوائح والقواعد العامة التي تقرها السلطة المحلية في الدولة الموفد إليها، والتي تسعى من أجل المحافظة على النظام والأمن والسلامة العامة على إقليمها، وعلى المبعوث الدبلوماسي أن لا يخالف الأنظمة المحلية أو التعليمات الإدارية أو الأمنية الصادرة من الدولة المعتمدة، وهذا ما نصت عليه اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية في مادتها (1/41): " دون إخلال بالمزايا والحصانات المقررة لهم، على الأشخاص الذين يستفيدون من هذه المزايا والحصانات واجب احترام قوانين ولوائح الدولة المستقبلة، كما أن عليهم واجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدولة([2]).

على المبعوث الدبلوماسي احترام الأنظمة واللوائح حتى يحافظ على امتداد الحصانات والامتيازات والمحافظة على حرمة ذاته، إلا أن أمتداد هذه الحصانة لا يعفي المبعوث من تنفيذ الأنظمة واللوائح ولا يعطيه الحق بمخالفة النظام العام، فمثلاً إذا اقتضت الظروف الداخلية لدولة الموفد إليها، فرض نظام حظر التجوال فإنه لا يجوز أن يخالف هذه القيود إلا بإذن خاص([3]).

وهنا يثار تساؤول، قد يخالف المبعوث الدبلوماسي القوانين والأنظمة أو التعليمات الإدارية، فهل عندها يتمتع هنا بالحصانة؟ وهل يجوز للسلطات المحلية لدولة الموفد إليها ملاحقته؟

فقد اتجه التعامل الدولي إلى أن المبعوث الدبلوماسي يتمتع بالحصانة ضد الملاحقات، ولا يجوز فرض غرامة ضده ولا اتخاذ مخالفة بحقه ولا طلبه للمثول أمام القضاء، ولكن لا نعني بهذا الكلام أن السلطات لا تستطيع اتخاذ أي إجراء بحق المبعوث، وجرى العرف الدولي على أن يبلغ رئيس البعثة الدبلوماسية بما يرتكبه أعضاء البعثة من انتهاكات

([1])- د. أحمد ابو الوفا ، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، مرجع سابق ،ص 98

([2])- راجع المادة (1/41) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961.

([3])– د. علي صادق ابوهيف، القانون الدبلوماسي ، مرجع سابق، ص 73.

لقوانين المرور، وفي حالة تكرار مخالفات المبعوث تقوم بمعالجة الموضوع وزارة الخارجية مع السفارة ذات العلاقة، ويتخذ رئيس البعثة التدابير الإدارية بحقه، وإذا أظهر المبعوث الدبلوماسي استهتاراً بالأنظمة الداخلية تقوم الدولة المستقبلة باستدعائه وتطلب منه مغادرة البلاد خلال مدة محددة.

ونفهم من هذا الكلام أن المقصود بالحصانة، هو عدم جواز ملاحقة المبعوث الدبلوماسي بسبب مخالفة الأنظمة والتعليمات الإدارية، ولا يجوز فرض غرامة على هذه المخالفات، وهذا ما أكدت عليه المادة (1/31) من اتفاقية فيينا على أن: " يتمتع كذلك من الإعفاء من القضاء المدني والإداري"([1]).

الفرع الرابع
أداء الشهادة أمام المحاكم المحلية

إن أحد نتائج الحصانة القضائية أن المبعوث الدبلوماسي غير ملزم بأداء الشهادة، وأنه غير ملزم بالمثول أمام قضاء الدولة الموفد إليها، سواء كانت قضية مدنية أو جنائية مهما كانت المعلومات لها أهمية في قرار المحكمة، ويعد إعفاء المبعوث الدبلوماسي من الإدلاء بالشهادة أمام ا لمحاكم بدون موافقة حكومته أو اختياره، جزءاً مكملاً لحريته واستقلاله في أداء وظيفته، ولا يستطيع القاضي المكلف بالتحقيق استدعاء المبعوث لاستماع شهادته أمام المحكمة، بل على القاضي الذهاب إلى السفارة لأخذ الشهادة المطلوبة، وذلك بعد الحصول على موافقة حكومة المبعوث بناء على طلب يقدمه النائب العام عن طريق وزارة الخارجية([2]).

وللمبعوث حرية اختيار الوسيلة التي يراها مناسبة له للإدلاء بشهادته، وله أن يختار الوسيلة العادية كالإفراد ويدلي مباشرة بشهادته أمام الهيئات القضائية المختصة، فهو متروك لتقدير المبعوث نفسه فله أن يستجيب للطلب المقدم له، وأن يختار الطريقة التي تناسبه، وكما له أن يمتنع عن تلبية الطالب([3])، ويعفى ايضا من الإدلاء بالشهادة أمام المحكمة أفراد عائلته وحاشيته، وقد أيدت اتفاقية هافانا مبدأ الإعفاء من الإدلاء بالشهادة

([1])- راجع المادة (1/31) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، لعام 1961.
([2])–د. فضل زكي، الدبلوماسية في النظرية والتطبيق، ط2، مطابع دار الجمهورية، 1968بغداد، ص 159.
([3])–د. علي صادق ابوهيف ،القانون الدبلوماسي ،مرجع سابق، 197.

أمام المحاكم، إذ نصت في المادة (21) على أن: " من حق المبعوثين الدبلوماسيين الذين يتمتعون بالحصانة القضائية رفض الإدلاء بالشهادة أمام المحاكم الإقليمية"([1]).

كما أيد معهد الحقوق الدولية في المادة (17) على أن : " يحق للأشخاص الذين يتمتعون بالحصانة القضائية أن يرفضوا المثول أمام المحاكم لأداء الشهادة ما لم تطلب منهم، بالطرق الدبلوماسية، فيؤدنها في دار البعثة السياسية أمام قاضي منتدب لهذه الغاية"([2]).

وجاءت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية وأكدت هذا الحق في المادة (2/31) إذ نصت على أن:" يتمتع المبعوث الدبلوماسي بالإعفاء من الشهادة"([3]).

وبالرغم من أن إعفاء المبعوث الدبلوماسي من الإدلاء بشهادته هو حق له، إلا أن الفقهاء قد اختلفوا حول تفسير هذه الحصانة ، خصوصاً إذا وجد المبعوث نفسه وسط ظروف تشكل فيها شهادته أمراً جوهرياً من أجل كشف الحقيقة ونصرة العدالة، كما لو وقعت جريمة أمام المبعوث الدبلوماسي وكان هو الشاهد الوحيد فيها، فهل عندها يتنكر للعدالة ويرفض الشهادة أمام المحكمة؟([4]).

من المرغوب فيه أن لا يرفض المبعوث مساعدة السلطات المحلية في أداء واجبها متى كان ذلك في استطاعته ولا تؤثر عليه تلك الشهادة ، وهناك إلزاماً أخلاقي على المبعوث الدبلوماسي في الاشتراك مع السلطات المحلية ، لربما في غياب المبعوث أثر سلبي في قرار المحكمة([5]).

ومن الأمثلة على ذلك أن جريمة قتل حصلت في عام 1856 بحضور الوزير المفوض لهولندا في واشنطن، وطلبت وزارة الخارجية الأمريكية من الوزير الهولندي الموافقة على الحضور لأداء شهادته، إلا أنه رفض المثول أمام المحكمة بناء على تعليمات حكومته ، ووافقت على إرسال شهادته مكتوبة([6]).

([1])- راجع المادة (21) من اتفاقية هافانا لعام 1928.
([2])- راجع المادة (17) من مقررات القانون الدولي لعام 1929.
([3])- راجع المادة (2/31) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، لعام 1961.
([4])– د. فضل زكي ، مرجع سابق، ص 160.
([5]) - د. سموحي فوق العادة، 1973، الدبلوماسية الحديثة، دار اليقظة العربية، بيروت، ص 303، وعلى صادق ابو هيف، القانون الدبلوماسي ، مرجع سابق، ص 198.
([6]) - المرجع السابق، ص 199.

الفرع الخامس
التنازل عن الحصانة القضائية

إن الحصانة القضائية التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي الموفد لدولة أخرى، قررت لصالح الدولة وليس امتيازاً شخصياً للمبعوث، وأن التنازل عن الحصانة القضائية وخضوع المبعوث لقضاء الدولة المعتمد لديها، يثير كثيراً من الإشكالات لأن امتداد الحصانة القضائية للمبعوث مستمد من حصانة الدولة وسيادتها، ولا يحق للمبعوث الدبلوماسي التنازل عن هذه الحصانة إلا بعد موافقة حكومته على ذلك.

وقد جاء في قرارات معهد القانون الدولي لعام 1929 في نيويورك في المادة (3) على أن: "التنازل عن الحصانة القضائية يعود للدولة التي تمارس باسمها البعثة أعمالها"([1]).

وكانت تتعامل الدول فيما بينها شبه إجماع على أنه حتى يكون تنازل المبعوث عن حصانته القضائية صحيحاً، لابد من موافقة دولته على ذلك، والخلاف الذي يثار فيما إذا كان مثول المبعوث أمام المحكمة يعد تنازلاً عن الحصانة، وهل يفترض أنه قد حصل على إذن من حكومته، أو لابد من إذن صريح من حكومته، وهل يكفي بموافقة رئيس البعثة عن التنازل؟

وكان اتجاه التعامل الدولي في هذا الشأن، لابد من إذن صريح من حكومة المبعوث الدبلوماسي، ويعد الإذن الممنوح من قبل رئيس البعثة بمثابة إذن من الحكومة، باعتبار رئيس البعثة يمثل الدولة([2]).

وعندما عالجت هذه المسألة لجنة الحقوق الدولية العامة التي وضعت اتفاقية فينا، أرادت أن تميز ما بين الأمور التي تتعلق بالمسائل المدنية وتلك التي تتعلق بالمسائل الجنائية.

ويجب أن يكون التنازل صريحا بالنسبة للإعفاء من القضاء الجنائي، أما فيما يتعلق بالقضاء الإداري والقضاء المدني فيمكن أن يكون ضمنياً أو صريحاً، ويكون التنازل عن الإعفاء ضمنياً إذا أقام المبعوث الدبلوماسي دعوى أمام القضاء في الدولة الموفد إليها، أو إذا ما وقف المبعوث أمام جهات القضاء ولم يدفع بالحصانة القضائية.

وإذا حدث التنازل فإن الإعفاء يسقط أمام جميع الجهات القضائية في حالة التنازل عن الحصانة أمام محكمة الدرجة الأولى يسقط أمام محكمة الاستئناف والمحكمة العليا.

([1])- د. عبد العزيز محمد سرحان ، مرجع سابق ، ص81.

([2])- د. جمعة، حازم حسن، القانون الدولي العام، القاهرة، طبعة 1993، ص 552 .

ومن هنا فإن التنازل عن الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي، هي من مؤيدات التوازن بين مقتضيات أمن الدولة المعتمد لديها وبين حصانات وامتيازات المبعوث الدبلوماسي، إن وسيلة التنازل عن الحصانة القضائية هي وسيلة قانونية للدولة المعتمد لديها، من خلالها يمكن رفع الحصانة القضائية عن المبعوث والسير في إجراءات محاكمته كشخص عادي وتسري عليه القوانين الداخلية، وبذلك تصبح الدولة المعتمد لديها المبعوث في حل من حصانته كعقبة تقف أمام سلطاتها القضائية([1]).

ولم يأخذ مؤتمر فيينا برأي لجنة الحقوق الدولية العامة، وبعد المناقشات رأت أنه لابد من إذن صريح من حكومة المبعوث، حتى بالتالي يستطيع المبعوث من التنازل عن الحصانة القضائية.

وهذا ما نصت عليه الفقرة الأولى والثانية من المادة (32) من اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، على أنه: "

1- للدولة المرسلة أن تتنازل عن الحصانة القضائية المقررة للمبعوثين الدبلوماسيين وللأشخاص المستفيدين من هذه الحصانة وفقاً لنص المادة (37).
2- يجب أن يكون التنازل صريحاً([2]).
3- لا يحق للمبعوث الدبلوماسي أو للشخص المتمتع بالحصانة القضائية بموجب المادة (37) ، إقامة أية دعوى الاحتجاج بالحصانة القضائية بالنسبة إلى أي طلب عارض يتصل مباشرة بالطلب الأصلي.
4- إن التنازل عن الحصانة القضائية بالنسبة إلى أية دعوى مدنية أو إدارية لا ينطوي على أي تنازل عن الحصانة بالنسبة إلى تنفيذ الحكم بل لابد في هذه الحالة الأخيرة من تنازل مستقل([3]).

وعليه يمكن عرض موضوع التنازل عن الحصانة القضائية من خلال معالجة المسألتين التاليتين:

([1])– د عبد الواحد الناصر، العلاقات الدبلوماسية، الطبعة الأولى شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع،1993، ص 258.
([2])- راجع الفقرة الأولى والثانية ، من المادة (32) ، من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961.
([3])- راجع الفقرة الرابعة ، من المادة (32) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 .

- :شروط التنازل عن الحصانة القضائية

لابد من وجود بعض الشروط لكي يكون هذا التنازل صحيحاً ومنتجا لآثاره ، إذ يتمثل ذلك في شرطين:

1 – صدور التنازل عن الحصانة القضائية ممن يملك حق إصداره.

إن الحصانة القضائية التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي، هي مقررة لصالح دولة المبعوث وليس لمصالحه الخاصة، وأن صاحبة الحق في التنازل هي دولة المبعوث الدبلوماسي، وعليه لا يملك المبعوث حق التنازل عن حصانته القضائية ، والخضوع للقضاء الإقليمي إلا بموافقة دولته.

وأن الهدف من الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، لم تكن لصالح الأفراد ولكن لضمان الإنجاز الفعال لوظائف البعثة الدبلوماسية، وهذا ما نصت عليه المادة (1/32) من اتفاقية فيينا، أن الحصانة القضا ئية للمبعوث الدبلوماسي لا تعني الإعفاء من الخضوع لقانون الدولة المعتمد لديها، بل هي إحدى موانع اتخاذ إجراءات المحاكمة وعلى المبعوث الدبلوماسي احترام القوانين الوطنية، وعليه أن يبذل جهده في المحافظة على أحكامها ، وإذا ارتكب المبعوث جرائم خطرة جاز للدولة المعتمد لديها أن تطلب من دولته رفع الحصانة عن المبعوث وتخضعه لقضائها المحلي([1]).

إن إقدام الحكومات على رفع الحصانة القضائية عن المبعوث تأتي بعد دراسة متعمقة ، وجدية الأسباب التي دفعت الحكومات لأخذ مثل هذا القرار.

2–أن يكون التنازل عن الحصانة القضائية صريحاً:

يجب أن يكون التنازل عن الحصانة القضائية خطياً، وإبراز هذا التنازل إلى المحكمة ذات العلاقة من أجل البت في الدعوى المقامة عليه، وعندما يتم التنازل عن الحصانة القضائية يظل سارياً في جميع مراحل الدعوى حتى يتم الفصل فيها نهائياً، وهذا ما نصت عليه المادة (32) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية على أنه: " إذا أقام المبعوث الدبلوماسي أو الشخص المتمتع بالحصانة القضائية بموجب المادة (37) دعوى، فلا يمكنه الإدعاء

([1])- د. عبد الواحد الناصر، مرجع سابق، ص 260.

بالحصـــانة القضـــائية بشـــأن أي دعـــوى اعتراضـــية تتصـــل اتصـــالاً مباشـــراً بالـــدعوى الأساسية"([1]).

ويفتـرض علـى الدولـة الموفـدة أن تسـقط الحصـانة عـن المبعـوث الدبلوماسـي لاحتـرام الاسـتحقاقات المدنيـة للـدائنين، فـي إقلـيم الدولـة المعتمـد لـديها عنـدما لا يشـكل ذلـك إعاقـة للعمل الوظيفي له.

- **آثار التنازل عن الحصانة القضائية**

إن التنـازل عـن الحصـانة القضـائية يتبعـه اسـترداد القضـاء الـوطني لكامـل سـلطاته، حيـث يصـبح المبعـوث الدبلوماسـي فـي حـل مـن الحصـانة، ويطبـق عليـه القـانون الـداخلي للدولـة المعتمـد لـديها، ولا تـسري آثـار التنـازل إلا فـي حـدود الـدعوى التـي تـم التنـازل عنهـا وفـي حـدود معينـة، ويشـمل التنـازل جميـع درجـات التقاضـي فـي نفـس المحكمـة، ولا بـد مـن توثيـق التنـازل رسمياً حتى يستطيع القضاء المحلي التعامل معه.

إلا أن تنـازل المبعـوث الدبلوماسـي عـن حصـانته القضـائية وخضـوعه للقضـاء الـوطني ، لا يتبعـه اتخـاذ إجـراءات تنفيذيـة ضـده ، فعنـدما يخسـر المبعـوث الـدعوى التـي صـدر التنـازل عـن حصـانته القضـائية بصـددها، وصـدر الحكـم فـي غيـر صـالحه لا يمكـن تنفيـذ هـذا الحكـم إلا بعـد صـدور تنـازل خـاص بتنفيـذ الحكـم، ومـن هنـا جـاءت القاعـدة بضـرورة تنـازل منفصـل لتنفيـذ الحكـم رغـم صـدور التنـازل فـي الـدعوى الأصـلية ([2]) ، وهـذا مـا نصـت عليه المادة (4/32) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ([3]).

الفرع السادس
نهاية المهمة الدبلوماسية

إنشـاء العلاقـات الدبلوماسـية بالتراضـي بـين الـدول وقطعهـا يـتم بـإرادة واحـدة واحيانـاً بـدون سـبب ، وأن المبعـوث الدبلوماسـي يتمتـع بالامتيـازات والحصـانات الدبلوماسـية بعـد اسـتمزاج الـدول المسـتقبلة وموافقتهـا علـى اعتمـاد المبعـوث منـذ أن تطـأ قـدماه أرضـها إلـى حـين مغادرتـه حـدودها بانتهـاء مهمتـه، فـلا يمكـن لدولـة إجبـار دولـة أخـرى علـى الـدخول معهـا أو إلزامهـا

([1])- راجع المادة (32) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، لعام 1961.
([2])- د. على صادق ابوهيف، القانون الدبلوماسي ، مرجع سابق، ص 190 – 195، وعبد الواحد الناصر، مرجع سابق، ص260.
([3])- المرجع السابق نفسه ، ص 261.

قبول شخص ما كمبعوث دبلوماسي([1]) ، وهذا ما نصت عليه المادة (2) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية على أنه: " إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول وإيفاد بعثات دبلوماسية تكون دائماً بتراضي الطرفين"([2]).

أ- أسباب انتهاء المهمة الدبلوماسية

وتنتهي مهمة المبعوث الدبلوماسي الموفد، كرئيس للبعثة أو عضو فيها على النحو الآتي:

أولاً: باستدعائه من قبل دولته، وعلى رئيس البعثة الذي استدعى أن يقدم لرئيس الدولة الموفد إليها، أو لوزير الخارجية إذا كان قائما بالأعمال استدعاء مستأذناً في السفر، وأما إذا تم استدعائه احتجاجاً على موضوع تشكو منه دولته ، عندها يتم التأشير على جواز سفره دون أن يقدم استدعاء.

ثانياً: عندما يرقى رئيس البعثة لمرتبة أعلى مع بقائه في نفس الدولة ، وعندها علية تقديم أوراق اعتماد جديدة لأن مهمته الأولى انتهت قانوناً.

ثالثاً: وتنتهي مهمة المبعوث الدبلوماسي بوفاة رئيس الدولة الموفد لديها أو وفاة رئيس الدولة الموفدة له، أو نزول أحدهما عن الحكم أو عزله، وعلى رئيس البعثة تقديم أوراق اعتماد جديدة إذا أراد الاستمرار في منصبه([3]).

رابعاً: تنتهي مهمة المبعوث إذا طردته الدولة الموفد إليها أو كلفته بمغادرة الإقليم، وتقوم الدولة بوضع تأشيرة على جواز سفره وتطلب منه مغادرة البلاد بأسرع وقت ممكن.

خامساً: وإذا تغير نظام الحكم نتيجة إنقلاب أو ثورة، ولاستمرار العلاقات الدبلوماسية لابد من اعتراف هذه الدول بنظام الحكم الجديد، ومهمة المبعوثين تعد منتهية قانوناً بقيام نظام الحكم لحين صدور الاعتـراف به ويقدم هؤلاء المبعوثين أوراق اعتماد جديدة وفقاً للأوضاع الجديدة.

سادساً: وتنتهي مهمة المبعوث بفقد الدولة التي يمثلها المبعوث حق التمثيل الخارجي نتيجة لخضوعها لدولة أخرى، وكما تنتهي عند فناء الدولة الموفد إليها والدولة الموفد له وزوال الشخصية الدولية باندماجها في اتحاد تعاهدي أو اتحاد فعلي.

([1])- د.علي حسين الشامي، الدبلوماسية ، ط5 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع 2011مرجع، ص 340، وجعفر عبد السلام، مرجع سابق، ص 240.

([2])- راجع المادة (2) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، لعام 1961.

([3])- د. جعفر عبد السلام ، مرجع سابق، ص 241، وعلي حسين الشامي، مرجع سابق، ص 341.

سابعاً: عند قيام الحرب بين دولتين تتبادلان التمثيل الدبلوماسي فإن مهمة مبعوثي كل منهما لدى الآخر تنتهي تبعاً لذلك.

ثامناً: بوفاة أو استقالة المبعوث الدبلوماسي تنتهي مهمة المبعوث الدبلوماسي([1]).

فقد أقرت المادة (2/39) من اتفاقية فيينا، على أن: " إذا انتهت مهمات أحد الأشخاص المستفيدين من الامتيازات والحصانات توقف طبيعياً هذه الامتيازات والحصانات في اللحظة التي يغادر فيها هذا الشخص البلاد، أو بانقضاء أجل معقول يمنح له لهذا الغرض لكنها تستمر حتى ذلك الوقت، وحتى في حالة النزاع المسلح، ومع ذلك فتستمر الحصانة بالنسبة إلى الأعمال التي يقوم بها هذا الشخص أثناء مباشرة مهماته كعضو في البعثة"([2]).

وحسب اتفاقية فيينا ونص المادة (43): " تنتهي مهمة المبعوث الدبلوماسي على الأخص:

1- بإخطار من الدولة المعتمدة إلى الدولة المعتمد لديها بأن مهمات المبعوث الدبلوماسي قد انتهت.

2- بإخطار من الدولة المعتمد لديها إلى الدولة المعتمدة بانها وفقاً للفقرة الثانية من المادة (9) ، ترفض الاعتراف بالمبعوث الدبلوماسي كعضو في البعثة"([3]).

ب- آثار انتهاء المهمة الدبلوماسية

تختلف الآثار تبعاً لمركز المبعوث الذي انتهت مهمته وللأسباب التي أدت إلى انتهاء مهمة المبعوث الدبلوماسي.

في حالة انتهاء المهمة الدبلوماسية بسبب تغيير نظام الحكم أو تغير رئيس الدولة، فيجب استمرار العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين لحين تقديم أوراق اعتماد جديدة من رؤساء بعثات كل من الطرفين لدى الآخر.

وفي حالة إنتهاء المهمة الدبلوماسية لأسباب تتصل بشخص المبعوث كفصله أو طرده أو استدعائه أو وفاته، فإذا كان المبعوث مجرد عضو في البعثة فلا يؤثر هذا في الوضع الرسمي للعلاقات الدبلوماسية بين الدولتين (الدولة الموفدة والدولة الموفد إليها)، ولا تتوقف هذه العلاقات حتى لو لم تعين الدولة الموفدة بديلاً له، أما اذا كان رئيس البعثة هو الذي

([1])- د. محمود خلف ، مرجع سابق ، ص 194 ، وعلي صادق ابوهيف ، القانون الدبلوماسي ، مرجع سابق ، ص 209.

([2])- راجع المادة (2/39) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، لعام 1961 ..

([3])- راجع المادة (43) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، لعام 1961 .

انتهت مهمته لأحد الأسباب السابقة فعندها تعتبر العلاقات الدبلوماسية متوقفة رسمياً حتى تعيـ ين رئيس للبعثة بديلاً عن الرئيس السابق، وفي أغلب الأحيان يعهد للموظف الدبلوماسي الذي يليه في البعثة بتولي مهمات عمله مؤقتاً من أجل سير العمل وذلك بوصفه قائماً بالأعمال بالنيابة لحين تعيينهما رئيس جديد للبعثة الدبلوماسية([1]).

وإذا كان إنهاء مهمة المبعوث الدبلوماسي مرجعه نزاع أو خلاف بين الدولة الموفدة والدولة الموفد إليها، ولا صلة له بشخص المبعوث ولا صلة بتصرفاته الخاصة، فعندها تتوقف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين لحين تسوية هذا النزاع، ورجوع العلاقات إلى ما كانت عليه ما لم يستفحل النزاع ويصل إلى درجة قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين.

لقد أصبحت ظاهرة قطع العلاقات الدبلوماسية ظاهرة مألوفة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهو أخطر مظاهر سوء العلاقات بين دولتين، لأن مؤداه إنهاء الاتصالات الودية التي كانت بين الدولتين واستخدام وسائل العنف والإكراه لحسم النزاع بينهما.

غالبا ما يكون قطع العلاقات بين الدول بقرار من جانب واحد، على عكس إقامة العلاقات الدبلوماسية التي تحتاج دائما إلى إتفاق بين الطرفين([2]).

وفي عام 1936 أثيرت مسألة قطع العلاقات الدبلوماسية أمام مجلس عصبة الأمم بناء على ط لب حكومة الاتحاد السوفيتي عندما اتخذت حكومة أوروجواي قراراً بقطع علاقاتها بها، وأكدت حكومة الاتحاد السوفيتي أن اتخاد قرار بقطع العلاقات الدبلوماسية من جانب واحد([3]) يعد أخلالاً بنص المادة (1/12) من عهد العصبة([4])، الذي يقرر أنه في حالة حدوث خلاف بين أعضاء العصبة من شأنه أن يؤدي إلى قطع العلاقات، وعلى أصحاب الشأن أن يعرضوا هذا الخلاف على مجلس العصبة أو على التحكيم، وكما أن قطع العلاقات من طرف واحد يعد عملاً غير ودي يتعين على الدولة التي أقدمت عليه أن تبرره أمام الرأي العام([5]).

([1])- د .محمود خلف، مرجع سابق، ص 195 ، وعلي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي ،مرجع سابق، ص 232.
([2])- د.عبد الواحد الناصر، مرجع سابق، ص 275.
([3]) د. علي حسين الشامي ، مرجع سابق ، ص 357.

([4])- أ .اشويطر معمر عبد المؤمن ، الحصانة القضائية للمبعوت الدبلوماسي والقنصلي ، رسالة ماجستير ، الاكاديمية الليبية طرابلس ، سنة 2009-2010م ، ص 120-121 .
([5])- د. علي صادق ابوهيف، القانون الدبلوماسي ، مرجع سابق، ص 233.

ونلاحظ أن اتفاقية فيينا لم تتطرق لموضوع قطع العلاقات الدبلوماسية بل اكتفت بذكر الآثار المترتبة على ذلك وهي:

1-نصت الفقرة الأولى والثانية من المادة (45) على حصانة مقر البعثة ومحفوظاتها وأموالها حيث جاء فيها: " في حالة قطع العلاقات الدبلوماسية بين دولتين، أو في حالة استدعاء البعثة نهائيا أو بصفة مؤقتة:

أ- على الدولة المستقبلة أن تحترم وتحمي، حتى في حالة النزاع المسلح، الأمكنة الخاصة بالبعثة والأموال الموجودة بها وكذلك محظوظات البعثة.

ب-للدولة المرسلة أن تعهد بحراسة الأمكنة الخاصة بالبعثة مع محتوياتها من أموال ومحفوظات إلى بعثة دولة ثالثة ترتضيها الدولة المستقبلة".

2-نصت المادة (44) على تقديم جميع التسهيلات إلى أعضاء البعثة وأفراد أسرهم لمغادرتهم إقليم الدولة المستقبلة إذ جاء فيها: " على الدولة المستقبلة حتى في حالة النزاع المسلح، أن تمنح التسهيلات اللازمة لتمكين الأشخاص الذين يستفيدون من الامتيازات والحصانات من غير رعاياها، وكذلك أفراد أسرة هؤلاء الأشخاص أيا كانت جنسياتهم، من مغادرة إقليمها في أنسب أجل، وعليها بصفة خاصة، إن دعت الحاجة إلى ذلك، أن تضع تحت تصرفهم وسائل النقل الضرورية لهم ولأموالهم"([1]).

ومن الناحية العملية لا يوجد قطع نهائي للعلاقات الدبلوماسية ([2]) ، إذ نصت المادة (45) من اتفاقية فيينا على أنه: " للدولة المرسلة أن تعهد بحراسة الأمكنة الخاصة بالبعثة مع محتوياتها من أموال ومحفوظات إلى بعثة دولة ثالثة ترتضيها الدولة المستقبلة"([3]).

ويبقى هذا الأمر خاضعاً لاعتبارات سياسية للدولة الأجنبية من ناحية ومن ناحية أخرى قبول الدولة المرسلة للدولة الثالثة، مما يؤخر تطبيقه.

---

[1]- راجع المادة (44) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 .

[2]-انظر علي صادقابوهيف، مرجع سابق، ص 234.

([3])- راجع المادة (45) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961.

ومـن الأمثلـة علـى ذلـك عنـدما قطعـت العلاقـات الدبلوماسـية بـين جمهوريـة مصـر العربيـة والأردن فـي **1972/4/6**، عهـد إلـى سـفارة المملكـة المغربيـة فـي القـاهرة رعايـة مصـالح الأردنيين الموجودين في مصر([1]).

وقـد تصـل العلاقـة بـين الـدولتين إلـى حـد كبيـر مـن التـوتر، ومـن الأمثلـة علـى ذلـك ايضـا عنـدما قطعـت العلاقـات الدبلوماسـية بـين الأردن وتـونس، فـي **1973/5/17**، عنـدما صـرح الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بأن شرقي الأردن هو جزء **من** فلسطين([2]).

([1]) د. علي حسين الشامي ، مرجع سابق، ص 360.

([2])- د. على صادق ابوهيف، القانون الدبلوماسي ، مرجع سابق، ص 235.

الفصل الثاني

الامتيازات الخاصة بالبعثات الدبلوماسية

المبحث الأول:- الامتيازات المتعلقة بمقار البعثات الدبلوماسية شاملة الامتيازات المالية.

المطلب الأول:- تسهيلات الحصول على المكاتب والمساكن وحق البعثة في رفع علمها الوطني وشعارها وإعفاء دورها من الضرائب والرسوم.

المطلب الثاني :- الامتيازات والتسهيلات الأخرى .

المبحث الثاني :- الامتيازات الخاصة بالمبعوثين الدبلوماسيين شاملة الامتيازات المالية .

المطلب الأول :- امتياز الاعفاءات الضريبية .

المطلب الثاني :- امتياز الاعفاءات الجمركية .

المطلب الثالث :- الامتيازات والتسهيلات الأخرى .

الفصل الثاني

الامتيازات الخاصة بالبعثات الدبلوماسية

تحتاج البعثة القنصلية أثناء إنشائها وخلال تأديتها لمهامها إلى مساعدة مستمرة من قبل سلطات الدولة المضيفة وتعاون دائم معها، وتبرز المساعدة من خلال امتيازات وتسهيلات تقدمها هذه السلطات إليها، وقد نصت المعاهدات القنصلية الثنائية على حق البعثات القنصلية في الحصول على هذه التسهيلات والامتيازات وعلى واجب الدولة المضيفة في تقديمها إليها[1]، وهذا ما فعلته كذلك المادة (28) من اتفاقية فيينا القنصلية لعام 1963[2] عندما نصت على المبدأ العام التالي:

«تمنح الدولة المضيفة كامل التسهيلات لقيام البعثة القنصلية بوظائفها».

وهذه الامتيازات والتسهيلات ضرورية كذلك لتعزيز العلاقات القنصلية بين الدول وتحقيق نموها وازدهارها[3]. وهي عديدة تشمل تسهيل حصول البعثة القنصلية على مكاتب لها ومساكن لموظفيها ورفع علمها الوطني وشعارها عليها وإعفاء الدور القنصلية من الضرائب والرسوم، وتسهيل اتصال البعثة بحكومتها ورعاياها وبالسلطات المختصة في الدولة المضيفة، وتزويدها بالمعلومات اللازمة لممارسة مهامها وتسهيل تنقل موظفيها وتحصيلها الرسوم القنصلية. وستتناول هذه الامتيازات والتسهيلات في هذا الفصل في مبحثين ،**المبحث الأول الامتيازات المتعلقة بمقار البعثات الدبلوماسية شاملة الامتيازات المالية والمبحث الثاني الامتيازات الخاصة بالمبعوثين شاملة الامتيازات المالية .**

([1]) انظر نص المادة التاسعة من المعاهدات القنصلية الأميركية – الفرنسية لعام 1966 الشبيه بنص المادة /28/ من اتفاقية فيينا القنصلية لعام 1963.

([2]) ونصها مماثل لنص المادة /25/ من اتفاقية فيينا الدبلوماسية لعام 1961.

([3]) انظر تعليق لجنة القانون الدولي على المادة /33/ من مشروعها .

المبحث الأول

الامتيازات المتعلقة بمقارالبعثات الدبلوماسية شاملة الامتيازات المالية

يرجع تاريخ المزايا والحصانات إلى العهود الأولى للعلاقات الدولية ، فكان للسفراء حرمة وامتيازات ترعاها الدولة ، ويستمد وجود المزايا والحصانات من الاعتبارات الدينية ، ومع استقرار العلاقات الدبلوماسية بين الدول وتحولها إلى علاقات دائمة، وكذلك استقرار الأحكام الخاصة بحصانات مبعوثيها، ولم تدون في اتفاقية عامة تلتزم بها كافة الـ دول، ولكنها أصبحت جزءاً من القانون الدولي الوضعي المعترف به عالمياً، وظل العرف حتى وقت قريب المرجع الأساسي للأحكام الخاصة بالمزايا والحصانات الدبلوماسية ، ويتمثل هذا العرف فيما استقر عليه تصرف الجماعة الدول يعد ملزماً لها في هذا المجال، وقامت لجنة القانون الدولي بتدوين هذا العرف وحاولت أن تعالج بعض النواحي التي مازال الرأي مختلفاً بشأنها عملاً وفقهاً، وعلى هذي هذا المشروع وضعت اتفاقية (فيينا للعلاقات الدبلوماسية)([1]).

وحاول فقهاء القانون الدولي البحث عن تبرير فلسفي لامتداد الامتيازات والحصانات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي كنظام قانوني خاص وسلسلة من الامتيازات في القانون الدولي العام، بعد أن ثبت للدول مصلحة مشتركة في استمرارها تمكينا لمبعوثي كل منها لدى الآخرى من القيام بمهماته على الوجه المرغوب فيه([2]).

ومع تطور العلاقات الدولية وتطور الممارسة الدبلوماسية تطورت قواعد الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، وتطور المفاهيم النظرية التي تبرز منح هذه الحصانات والامتيازات. وسوف نقسم هذا المبحث إلي مطلبين كما يلي:-المطلب الأول تسهيلات الحصول على المكاتب والمساكن وحق البعثة في رفع علمها الوطني وشعارها وإعفاء دورها من الضرائب والرسوم ، والمطلب الثاني الامتيازات والتسهيلات الأخرى.

([1])– د. علي صادق ابوهيف ، الجوانب القانونية للحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، ص 134.

([2])–د. أحمد أبو الوفا، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1966، ص 189 .

المطلب الأول

تسهيلات الحصول على المكاتب والمساكن وحق البعثة في رفع علمها الوطني وشعارها وإعفاء دورها من الضرائب والرسوم

تقوم الدولة المضيفة بمساعدة البعثة القنصلية في الحصول على المكاتب والمساكن اللازمة لها، كما تسمح لها برفع علمها الوطني وشعارها على الدور القنصلية ومسكن رئيس البعثة ووسائل نقله، وتعفي هذه الدور من الضرائب والرسوم.

أولاً – مساعدة البعثة في الحصول على المكاتب والمساكن الملائمة:

تتطلب مباشرة العلاقات القنصلية بين دولتين منح الدولة الموفدة حق الحصول على الأبنية اللازمة لها لافتتاح مكاتبها وإسكان موظفيها القنصليين، وإلزام الدولة المضيفة بتقديم التسهيلات اللازمة للحصول على هذه الأبنية.

غير أن القوانين الداخلية للدول تختلف باختلاف أنظمتها، فهناك دول لا تعترف بالملكية الخاصة، ودول أخرى تمنع تملك الأجانب، ولكن قوانين العديد من الدول تسمح للبعثات الأجنبية بتملك العقارات في أراضيها وإنشاء الأبنية الخاصة عليها.

ومن جهة أخرى تعاني دول عدة من تزايد عدد السكان في المدن الرئيسية فيها ومن نقص في عدد الأبنية السكنية، مما يجعل من الصعب على البعثات الأجنبية المنشأة حديثاً الحصول على الأبنية اللازمة لها، ومن هنا تبرز أهمية مساعدة الدولة المضيفة التي تصبح أكثر أهمية في الدول التي تتولى فيها أجهزة الدولة إدارة شؤون الإسكان.

وجاءت المادة (30) من اتفاقية فيينا القنصلية تؤكد على حق الدولة الموفدة في الحصول على الأبنية اللازمة لها وواجب الدولة المضيفة تسهيل ذلك مع مراعاة أنظمتها وقوانينها الداخلية، حيث نصت على ما يلي:

1– على الدولة المضيفة، إما أن تيسر، في إطار قوانينها وأنظمتها للدولة الموفدة اقتناء الدور اللازمة في إقليمها للبعثة القنصلية، وإما أن تساعدها في الحصول عليها بأية طريقة أخرى.

2– وعليها أيضا، عند الاقتضاء، أن تساعد البعثة القنصلية في الحصول على مساكن لائقة لموظفيها.

وتطرح هذه المسألة أسئلة عدة تتعلق بمدى حق البعثات في تملك الأبنية والأراضي في الدولة المضيفة، وفي استئجارها، وبمدى واجبها في مراعاة القوانين الداخلية للدولة المضيفة المتعلقة بالمناطق السكنية والتنظيم المدني وتخطيط المدن

أ – تملك الأبنية والأراضي :

للدولة الموفدة الحق في شراء الأبنية اللازمة لمكاتبها وسكنى موظفيها القنصليين، أو شراء الأراضي الضرورية لإشادة هذه الأبنية، إذا كان نظام الدولة المضيفة يسمح بالملكية الخاصة وكانت قوانينها الداخلية لا تحول دون تملك الأجانب للعقارات فيها.

ففي العديد من الدول الاشتراكية تعتبر الأبنية والأراضي ملكاً عاماً تتولى الدولة إدارته، فلا يمكن شراؤه ولا بيعه، مما يحول دون تملك البعثات للعقارات، وقد أدى هذا الأمر إلى توجيه الانتقادات إلى بعض المعاهدات القنصلية بين دول غربية وأخرى اشتراكية، سمحت بتملك البعثات القنصلية للعقارات[1] باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى تملك البعثات القنصلية الاشتراكية لعقارات في الدول الغربية دون معاملة مماثلة في الدول الاشتراكية. وفي رأينا أن هذه الانتقادات مرفوضة ما دامت الدولة المضيفة تطبق مبدأ المساواة وعدم التمييز على جميع البعثات العاملة في أراضيها.

وتشترط قوانين بعض الدول الحصول على ترخيص قانوني مسبق لتملك العقارات، وفي هذه الحالة يتوجب على الدولة الموفدة الحصول على الترخيص، كما يتوجب على الدولة المضيفة منحه دون تلكؤ، التزاماً بواجب تسهيل حصول البعثة القنصلية على الأبنية اللازمة لها، ففي لبنان، مثلاً تمنح البعثات الدبلوماسية والقنصلية ترخيصاً يخولها تملك العقارات، يصدر عن مجلس الوزراء بناء على طلب تتقدم به هذه البعثات إلى وزارة المالية تعين فيه العقار والحق العيني المطلوب اكتسابه، ويجوز أن يرخص لها باكتساب حقوق عينية عقارية في الأراضي اللبنانية لازمة لتحقيق أغراضها شرط أن لا تتعدى المساحة القصوى ثلاثة آلاف متر مربع في بيروت وعشرة آلاف خارجها وأن تنفذ المشروع في مهلة أقصاها خمس سنوات[2].

([1]) انظر المادة الخامسة من المعاهدات القنصلية الأميركية – السوفياتية العام 1964.

([2]) انظرالمرسوم الاشتراعي رقم 113 تاريخ 16 أيلول 1983، والمتعلق باكتساب غير اللبنانيين الحقوق العقارية في لبنان، وخاصة الفقرة الثانية من المادة السابعة.

ومـع أن قـوانين بعـض الـدول تمنـع تملـك الأجانـب للعقـارات فيهـا أو تضـع شـروطًا صـعبة لـذلك، فـإن هـذه الـدول تتـيح للـدول الأجنبيـة تملـك العقـارات الضـرورية لبعثاتهـا. فقـانون ولايـة شـيكاغو الأميركيـة مـثلاً، الـذي يتـيح للأجنبـي تملـك العقـار لمـدة 6 سـنوات فقـط (إذا لـم يحصـل خلالهـا علـى الجنسـية الأميركيـة)، لـم يحـل دون شـراء بلجيكـا مسـكنا لقنصـلها العـام فـي شـيكاغو عـام 1964 باعتبـار أن القـانون يطبـق علـى الأشـخاص الطبيعيـين مـن الأجانـب لا علـى الـدول الأجنبيـة[1] . وكـذلك لـم يحـل قـانون ولايـة نيويـورك الـذي يحظـر تملـك الأجانب، دون تملك البعثات القنصلية الأجنبية للعقارات في الولاية ·

ب – حق استئجار الأبنية والعقارات:

للدولـة الموفـدة فـي جميـع الحـالات الحـق فـي اسـتئجار الأبنيـة والعقـارات الضـرورية لمكاتبهـا وسكنى موظفيها، وعلى الدولة المضيفة مساعدتها في ذلك.

ففـي الـدول الاشـتراكية تقـوم الدولـة المضـيفة بوضـع الأبنيـة المناسـبة تحـت تصـرف البعثـة القنصـلية مقابـل إيجـار يتفـق عليـه، وأحيانـا دون بـدل علـى أسـاس المعاملـة بالمثـل[2]. أمـا فـي الـدول الأخـرى فتقـوم البعثـة باسـتئجار دورهـا ومسـاكن موظفيهـا بموجـب عقـود إيجـار خاصـة بينهـا وبـين المالـك، وتسـهل لهـا الدولـة المضـيفة الإجـراءات القانونيـة اللازمـة لتنفيـذ هـذه العقـود ويتوجـب علـى الدولـة المضـيفة، فـي حـال وجـود أزمـة مسـاكن فيهـا، أن تسـاعد البعثـة القنصـلية فـي البحـث عـن الأبنيـة الملائمـة دون أن يترتـب عليهـا أي إلـزام بوجـوب تأمينهـا، ولهـذا نجـد العديـد مـن السـفارات والقنصـل يات فـي بعـض الـدول الناميـة يمـارس مهامـه فـي الفنـادق شـهورا طويلة قبل الحصول على البناء المناسب.

ج – مراعاة الأنظمة المتعلقة بالمناطق السكنية والتنظيم المدني وتخطيط المدن:

يتوجـب علـى الدولـة الموفـدة وبعثاتهـا التقيـد بالأنظمـة المتعلقـة بتحديـد المنـاطق السـكنية فـي الدو لـة المضـيفة، فـلا يمكنهـا مـثلاً إقامـة مكاتبهـا فـي منطقـة مخصصـة للسـكن فقـط. وفـي عـام 1945 طلبـت وزارة الخارجيـة الأميركيـة مـن نائـب القنصـل السوفيـاتي فـي لـوس

(1) انظر المذكرة ، التي وجهتها وزارة الخارجية الأميركية إلى السفارة البلجيكية ، في واشنطن في 18/ 8/ 1964.

(2) يلاحظ أن بعض الدول تقوم بتمليك عقار أو بناء مجانًا لبعثة دولة أخرى مقابل هبة مماثلة تقدمها الدولة الأخيرة لبعثة الدولة الأولى العاملة في أراضيها.

أنجلس، الذي كان يرغب في شراء بناء في إحدى المناطق، التقيد بنظام تحديد المناطق الذي يقصر استعمال المنطقة على أغراض السكن.

ويتوجب كذلك على الدولة الموفدة عند شرائها عقاراً من أجل إقامة بناء لبعثتها، أن تراعي أنظمة الدولة المضيفة المتعلقة بالتنظيم المدني وتخطيط المدن والتي تطبق على جميع الأراضي الواقعة في المنطقة التي سيشاد فيها البناء دون استثناء[1].

ثانيا –رفع العلم الوطني والشعار:

تنص المادة (20) من اتفاقية فيينا الدبلوماسية على ما يلي:

"يحق لرئيس البعثة رفع علم الدولة المعتمدة وشعارها على دار البعثة بما فيها منزل رئيس البعثة وعلى وسائل نقله [2]. فهده المادة توضح ان رفع علم السفارة ، وكدلك على منزل رؤساء البعثات الدبلوماسية فقط دون المنازل الاخرى الخاصة لموظفين البعثة الدبلوماسية

ورفع العلم والشعار يؤمن التعريف بمقر البعثة والتعرف إليه. وقد نصت على هذا الحق جميع المعاهدات القنصلية الحديثة وغالبية التعليمات القنصلية التي أوضحت بالتفصيل الأمكنة التي يعلق فيها شعار الدولة ويرفع علها علمها، والطريقة التي يتم بها ذلك. ويمكن القول أن هذا الحق أصبح يشكل اليوم قاعدة من قواعد القانون الدولي.

أ – رفع البعثة لعلمها الوطني:–

ترفض الدولة عادة رفع أي علم أجنبي في أراضيها لما في ذلك من مس بسيادتها، إلا أن هناك حالات استثنائية تقبل فيها برفع الأعلام الأجنبية. ومن هذه الحالات حق البعثات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية في رفع علمها الوطني فوق دورها ومساكن رؤسائها وعلى وسائل نقلهم، فمثلا في لبنان كأحدي الدول العربية الشقيقة مثلاً ينص قانون 19 تشرين الأول (أكتوبر) 1945 على ما يلي:

المادة الأولى: لا يجوز رفع علم غير العلم اللبناني في أراضي الجمهورية اللبنانية.

المادة الثانية: لا ترفع الأعلام الأجنبية إلا على دور وسيارات البعثات الدبلوماسية والقنصليات وقوات الجيوش الأجنبية وعلى ثكناتها وعلى المراكب الأجنبية وفقاً للتقاليد

([1]) انظر الفقرة الثانية من المادة السابعة من المعاهدة القنصلية الأميركية – البريطانية لعام 1951.

([2]) انظرنص المادة /20/ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. لعام 1961 .

الدولية المرعية. أما في الحفلات العامة الرسمية فلا يجوز رفع أي علم غير العلم اللبناني إلا بعد استئذان وزارة الداخلية وموافقتها.

المادة الثالثة : كل من يخالف أحكام هذا القانون يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (345) من قانون العقوبات.

وقد خلت غالبية المعاهدات القنصلية الثنائية التي عقدت في نهاية القرن الماضي وأوائل هذا القرن من أي ذكر لحق البعثة القنصلية في رفع علمها الوطني، وكان الأمر يترك للعرف المحلي السائد في الدولة المضيفة، أما المعاهدات القنصلية الحديثة فتنص جميعها على هذا الحق[1] نذكر منها المادة (16)من المعاهدة القنصلية الأميركية – السوفياتية لعام 1964، والمادة (14)من المعاهدة القنصلية الفرنسية – السوفياتية لعام 1966 والمادة /10/ من المعاهدة القنصلية الأميركية – الفرنسية لعام 1966 والمادة (15) من المعاهدة اللبنانية – اليونانية لعام 1948.

وهناك فوائد من وضع علم وشعار الدولة المرسلة على دار البعثة الدبلوماسية ، وعلى منزل رئيس البعثة ، وعلى وسائل النقل الخاصة بالبعثة ، وتكمن هده الفائدة في انها تساعد السلطات العامة للدولة المضيفة ،على معرفة ان هده المقرات هي سفارات اجنبية لايجوز الدخول فيها بل حمايتها ، وكدلك تجنب العديد من الاجراءات والامور الخاطئة وغير المقصودة التي تقوم بها بعض السلطات والاجهزة الوطنية ضد دار البعثة (السفارة) او منزل رئيس البعثة أو وسائل نقله من سيارات وغيرها ، وكدلك لكي تعرف على ان هده السيارات خاصة بالسفارات التي تعطيها الطريق وعدم تفتيشها ،ودلك ضمان لسير العلاقات بين الدولتين بشكل ودي ، و تنص التعليمات القنصلية لبعض الدول على استعمال قناصلها علما خاصا يعرف بالعلم القنصلي ، ويرفع في الأماكن عينها التي يرفع فيها العلم الوطني وتطبق في رفعه القواعد عينها التي تطبق على رفع العلم الوطني[2].

1- **الأمكنة التي يمكن رفع الأعلام** عليهاللبعثة الدبلوماسية، أولاً، الحق في رفع علمها الوطني على دورها الدبلوماسية ، وهذا ما تجمع عليه المعاهدات الثنائية والجماعية والقوانين الداخلية للدول المضيفة.

([1]) انظر علي صادق ابوهيف ، الجوانب القانونية للحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، مرجع سابق ، ص311.

([2]) راجع الفقرة الخامسة من تعليق لجنة القانون الدولي على المادة /28/ من مشروعها القنصلي .

وللبعثة الدبلوماسية ثانيا، الحق في رفع علمها الوطني على مسكن رئيسها، وعلى الرغم من أن رفع العلم على مسكن رئيس البعثة لم يلق في البداية الإجماع عينه الذي لقيه رفع العلم على مكاتب البعثة، فهناك اليوم إجماع على هذه الناحية يبرز عبر المعاهدات الدبلوماسية الحديثة وفي نصوص القوانين الداخلية للدول وفي تعليماتها الدبلوماسية

ولرئيس البعثة أو لنائبه الذي يحل محله عند غيابه ثالثاً، الحق في رفع علم بلاده على وسائل تنقله أي على سيارته الخاصة[1] أو على سفينته الشخصية[2] أو على طائرة البعثة، وليس له الحق في رفع العلم على وسائل النقل العامة عند تنقله فيها كالقطارات والطائرات التجارية[3]، ويسهل رفع العلم تنقل رئيس البعثة ويوفر له الحماية اللازمة والمعاملة اللائقة بمركزه[4].

ولا يقتصر الحق في رفع العلم الوطني على البعثات الدبلوماسية بل يشمل كذلك البعثات القنصلية الفخرية عملاً بالمادة (58) من اتفاقية فيينا القنصلية[5].

وتمنع بعض المعاهدات القنصلية والقوانين الداخلية البعثات القنصلية في العاصمة السياسية للدولة المضيفة من رفع أعلامها الوطنية على دورها ومساكن رؤسائها ووسائل نقلهم إذا كان لدولهم بعثات دبلوماسية مقيمة في هذه العاصمة.

---

(1) تخص الدولة المضيفة عادة أفراد السلكين الدبلوماسي والقنصلي بلوحات سياسية أو قنصلية مميزة، وتحمل سيارة رئيس البعثة علامة مميزة كالرقم واحد إلى جانب رقم البعثة، أو أحرفًا تدل على صفته، وفي لبنان حدد قرار وزير الداخلية رقم 22/أ تاريخ 25/ 3/ 1979 مواصفات لوحات سيارات أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بجعلها بالنسبة للسلك الدبلوماسي مستطيلة (420× 135) ذات لون أبيض في الوسط وأصفر عند الأرقام مع عبارة (هيئة سياسية) و (لبنان) بالعربية واللاتينية ومنحها الأرقام من 101 إلى 200. كما جعلها بالنسبة للسلك القنصلي مستطيلة (420× 135) لونها أبيض وعليها عبارة (هيئة قنصلية) و (لبنان) بالعربية واللاتينية ومنحها الأرقام من 201 إلى 297. وتخصص كل بعثة برقم من هذه الأرقام إضافة إلى أرقام متسلسلة لسياراتها وسيارات موظفيها، وتحمل سيارة رئيس البعثة بينها رقم (1) إلى جانب رقم البعثة، والهدف من منح السيارات الدبلوماسية والقنصلية لوحات خاصة هو التعريف بها تأمينًا لحمياتها وتسهيلاً لمرورها ومحافظة على حصانة أصحابها.

(2) في بعض المدن، مثًلا تشكل السفن وسيلة النقل الرئيسية.

(3) راجع الفقرتين 3، 4 من تعليق لجنة القانون الدولي على المادة /28/ من مشروعها القنصلي.

(4) راجع مناقشات المادة /29/ من اتفاقية فيينا القنصلية ومعارضة بعض الدول منح القناصل حق رفع علمهم الوطني على وسائل نقلهم الخاصة وإصرار غالبية الدول على منحهم هذا الحق.

(5) وإن كانت غالبية الدول على الرغم من موافقتها على رفع العلم على مكاتب البعثة القنصلية الفخرية ووسائل نقلها تعارض رفعه على مسكن القنصل الفخري باعتباره يحمل جنسيتها أو يقيم إقامة دائمة في أراضيها، وفي إحصاء شبه رسمي أجري عام 1981 في مركز الأبحاث والتوثيق في وزارة الخارجية اللبنانية شمل 85 دولة تبين أن 56 دولة لا تمنح القناصل الفخريين لوحات خاصة لسياراتهم، بينما تمنحها 29 دولة. وأن 50 دولة لا تخولهم حق رفع علمهم الوطني على سياراتهم بينما تسمح لهم بذلك 35 دولة، وأن 30 دولة لا تسمح لهم برفع علمهم الوطني وشعار دولهم على مكاتبهم ومساكنهم بينما تسمح لهم 35 دولة بذلك منها 5 دول تسمح لهم برفعها على منازلهم، وتمنح 5 دول فقط جوازات خاصة للقناصل الأجانب من مواطنيها.

ويطالب القانون الدولي الدولة المضيفة باحترام العلم الوطني المرفوع على مقر البعثات ومساكن الرؤساء ووسائل النقل، وبعدم التعرض له وتحاشي إلحاق أية إهانة به لما يرتبه ذلك من مسؤولية دولية تقصيرية[1]. وإذا وقع أي اعتداء عليه من قبل مشاغبين أو متظاهرين، وجب على سلطات الدولة المضيفة عندها ملاحقة الفاعلين ومعاقبتهم[2] وتقديم الاعتذار للبعثة الذي يتم عادة عن طريق إيفاد ممثل عن الحكومة المضيفة مع فرقة من الشرطة تؤدي التحية للعلم الجديد عند رفعه على السارية[3].

2- **قواعد رفع الأعلام**- يخضع رفع الأعلام لقواعد بروتوكولية معينة غالبا ما تنص عليها القوانين الداخلية للدول وتعليماتها القنصلية، ولا يجوز إساءة استعمال هذا الحق ، ومن هنا يتوجب على البعثات القنصلية، عملاً بالفقرة الثالثة من المادة (29) من اتفاقية فيينا القنصلية، مراعاة القوانين والأنظمة والعادات المعمول بها في الدولة المضيفة في هذا المجال.

يرفع العلم على سارية تركز فوق سطح البناء أو على شرفته أو في باحته، إذا كان مخصصا بالكامل لمكاتب البعثة القنصلية أو مسكن رئيسها، أما إذا كانت البعثة القنصلية تشغل جزءا من البناء كمكاتب أو مسكن فيرفع العلم عندها على شرفة هذا الجزء. وبالنسبة إلى السيارات يرفع علم صغير فوق جانبها الأيسر أو الأيمن (حسب نظام السير في الدولة المضيفة).

ويخضع رفع الأعلام للقواعد والعادات المعمول بها في الدولة المضيفة مع مراعاة تعليمات الدولة الموفدة التي لا تتعارض عادة معها. وهكذا نجد أن بعض البعثات ترفع أعلامها الوطنية على مكاتبها ومساكن رؤسائها طوال أيام الأسبوع بحجة الحماية خاصة أثناء الحروب وحالات الاضطراب ويذهب بعضها إلى رفعها أثناء الليل[4]، أما في بعض الدول فلا يرفع العلم إلا في أيام العطل الأسبوعية والأعياد القومية والرسمية[5] أو مجاملة على

---

(1) وقد ذهبت بعض المعاهدات القنصلية، كالمادة /35/ من معاهدة كاراكاس لعام 1911 إلى درجة النص صراحة على حرمة الأعلام .

(2) يعتبر في لبنان تحقير دولة أجنبية أو جيشها أو علمها أو شعارها الوطني علانية من الجرائم الماسة بالقانون الدولي (راجع المادة 292 عقوبات).

(3) د. سموحي فوق العادة: «قواعد البروتوكول» ، دار اليقظة العربية ، 1974 ، ص405 - 406 .

(4) إن رفع الأعلام أثناء الليل مخالف لقواعد البروتوكول التي تقضي بإنزالها عند مغيب الشمس.

(5) د. سموحي فوق العادة ، قواعد البروتوكول ، مرجع سابق ، ص408 .

أساس المعاملة بالمثل في أيام الأعياد القومية للبعثات الأخرى الصديقة العاملة في الدولة المضيفة. وفي الحالة الأ خيرة يوجه رئيس البعثة القنصلية مذكرة إلى البعثات الأخرى يعلمها فيه بيوم عيد بلاده القومي وبرفعه علم بلاده بالمناسبة فيهنئه زملاؤه ويتجاوبون معه برفع أعلام بلادهم على دور بعثاتهم احتفالاً بالمناسبة[1].

ولا يجوز رفع العلم على سيارة رئيس البعثة إلا أثناء قيامه بالمهام الرسمية، وهذا ما أكدته صراحة المادة (29) من اتفاقية فيينا القنصلية والعديد من المعاهدات القنصلية الثنائية ،وهذا يعني أنه لا يجوز رفعه أثناء القيام بالزيارات الخاصة أو العائلية أو خلال التجول في الأسواق أو القيام بالنزهات، أو إذا لم يكن رئيس البعثة في السيارة، وليس هناك ما يمنع في الظروف الاضطرارية وخلال أداء رئيس البعثة مهمة رسمية من رفع العلم على السيارة التي يقودها بنفسه[2].

وتنكس الأعلام عند وفاة رئيس الدولة المضيفة أو إحدى الشخصيات الرسمية أو المهمة في الدولة الموفدة ، أو عند وفاة رئيس دولة أجنبية صديقة ، أو عند وقوع كارثة في إحدى الدول الصديقة ، ومدة التنكيس تختلف باختلاف فترة الحداد عند الدول وهي تتراوح عادة بين يوم واحد وسبعة أيام، ويتم تنكيس الأعلام بخفضها إلى منتصف السارية ،وأعلام بعض الدول لا تنكس كالعراق (لوجود عبارة ((الله أكبر)) [3].

ب – تعليق البعثة لشعارها:

يسهل وضع الشعار على البناء الذي تقوم فيه مكاتب البعثة القنصلية أو على مداخل هذه المكاتب التعريف بها وبالتالي حمايتها وتيسير وصول أصحاب العلاقة إليها. وقد أقرت المعاهدات الدقنصلية منذ القرن الماضي هذا الحق الذي يعتبر قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي وهذا ما أكدته المحكمة العليا في النمسا في حكم لها صادر في 11/ 5/ 1955 عندما أقرت حق قنصل باراغواي الفخري في فيينا في وضع شعار دولته على البناء الذي يشغله واعتبرت أن ذلك أمر ضروري وعرفي .

([1]) د. سموحي فوق العادة ، قواعد البروتوكول ، مرجع سابق ص407

([2]) د. سموحي فوق العادة ، قواعد البرتوكول ، مرجع سابق ، ص415.

([3]) د. سموحي فوق العادة ،قواعد البرتكول ،مرجع سابق ، ص416- 418.

ويأخذ رفع الشعار عادة شكل لوحة خشبية ومعدنية أو بلاستيكية ... قد تكون مستديرة أو مستطيلة أو بيضاوية ... وينقش عليها أو يكتب شعار الدولة الموفدة واسم البعثة باللغة الرسمية للدولتين الموفدة والمضيفة، إلى جانب عبارة «المكاتب» إذا كان الشعار معلقاً على بناء المكاتب أو على مدخلها، وعبارة «دار السكن» إذا كان معلقاً على دار سكن رئيس البعثة.

ونشير إلى أن عددا من المعاهدات القنصلية الثنائية ضمن المادة التي أقرت رفع شعار الدولة، نصا يحول دون تفسير هذا الحق بأنه امتياز يخول البعثة القنصلية منح اللجوء السياسي[1].

وإلى جانب الشعار تقوم البعثات عادة بتعليق لوحة للإعلان والصور على المدخل الرئيسي للبعثة تعرض فيها معلومات وصورا عن مظاهر النشاط الثقافي والعمراني والاجتماعي والاقتصادي الخ ... في بلدها شرط عدم عرض ما يمس بالدولة المضيفة أو بالبعثات الأخرى.

ج –إعفاء البعثات الدبلوماسية من الضرائب والرسوم

لم يكن من الممكن في السابق التحدث عن قاعدة في القانون الدولي تنص على إعفاء الدور القنصلية من الرسوم والضرائب، إلا أن التطورات الحديثة التي عرفته العلاقات القنصلية أدت إلى ازدياد عدد الدول التي تقر، على أساس المجاملة والمعاملة بالمثل، إعفاء البعثات القنصلية من الضرائب والرسوم المتعلقة بالدور[2]، وإلى ازدياد عدد الفقهاء الدوليين المنادين بإقرار هذه الإعفاءات، فتكونت بذلك قاعدة عرفية دولية كرستها المادة (32) من اتفاقية فيينا القنصلية، ولكن ما هي القواعد المعتمدة حاليا لتطبيق مبدأ إعفاء الدور القنصلية من الضرائب والرسوم؟

تنص المادة (32) من اتفاقية فيينا القنصلية المتعلقة بإعفاء الدور القنصلية المسلكية من الضرائب على ما يلي:

---

(1) راجع المادة /15/ من المعاهدة اللبنانية – اليونانية لعام 1948 .

(2) انظر مثلاً:

- المادة /12/ من المعاهدة القنصلية الأميركية – البريطانية لعام 1951.
- المادة /9/ من المعاهدة القنصلية الصينية – السوفياتية لعام 1959.
- المادة /11/ من المعاهدة القنصلية اليوغوسلافية – النمساوية لعام 1960..

1- يعفى دار البعثة القنصلية ومسكن رئيسها المسلكي، المملوكين أو المستأجرين من قبل الدولة الموفدة أو من قبل أي شخص يعمل لحسابها من كل أنواع الضرائب والرسوم، الوطنية أو الإقليمية أو البلدية، على أن لا تكون مستحقة مقابل خدمات معينة مقدمة.

2- إن الإعفاء الضريبي المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة لا يطبق على تلك الضرائب والرسوم عندما تكون وفقًا لقوانين الدولة المضيفة وأنظمتها، على عاتق الشخص الذي تعاقد مع الدولة الموفدة أو الشخص الذي يعمل لحسابها.

وتنص المادة (60) من الاتفاقية عينها والمتعلقة بإعفاء الدور القنصلية الفخرية من الضرائب على ما يلي:

1- تعفي دور البعثة القنصلية التي يديرها موظف قنصلي فخري، والمملوكة أو المستأجرة من قبل الدولة الموفدة من جميع أنواع الضرائب والرسوم الوطنية أو الإقليمية أو البلدية، على أن لا تكون مستحقة مقابل خدمات معينة مقدمة.

2- إن الإعفاء الضريبي المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة لا يطبق على تلك الضرائب والرسوم عندما تكون وفقًا لقوانين الدولة المضيفة وأنظمتها، على عاتق الشخص الذي تعاقد مع الدولة الموفدة.

وحول هاتين المادتين نبدي الملاحظات التالية:

1- تكرر المادة (32) من اتفاقية فيينا القنصلية أحكام المادة (23) من اتفاقية فيينا الدبلوماسية مع تعديل طفيف في صياغتها نجم عن اقتراح تقدم به الوفد الأميركي إلى المؤتمر القنصلي وهدف إلى حصر نطاق المادة بالإعفاءات الضريبية التي تستفيد منها الحكومات الأجنبية فقط دون تلك التي يستفيد منها موظفوها القنصليون والتي تقع ضمن نطاق أحكام مواد أخرى ، فالمادة المذكورة ترمي إلى الحيلولة دون قيام حكومة ما بفرض ضرائب على حكومات أخرى.

وتعتبر مساواة الـ دور القنصلية بالدور الدبلوماسية في مجال الإعفاءات الضريبية أمرا منطقيا أجمعت عليه غالبية الدول باعتبار أن هذه الدور دبلوماسية كانت أم قنصلية، هي أملاك لدولة أجنبية تستعملها لأغراض عامة ويتوجب إعفاؤها من الضرائب لأسباب تتعلق بمبادئ المساواة والسيادة والاستقلال والتي تقضي بعدم قيام دولة بفرض ضريبة على دولة

أخرى أو اتخاذ إجراءات تنفيذية لجبايتها مما يشكل خرقًا للحرمة أو الحصانة التي تتمتع بها هذه الممتلكات .

2- تشمل الإعفاءات دار البعثة القنصلية المسلكية ومسكن رئيسها المملوكين أو المستأجرين، وكانت اللجنة الثانية لمؤتمر فيينا القنصلي قد أقرت المادة (32) دون إشارة إلى مسكن رئيس البعثة ، فتقدم وفدا ألمانيا الفدرالية واليابان باقتراح مشترك إلى الهيئة العامة للمؤتمر لسد هذا النقص حظي بالموافقة .

أما بالنسبة إلى البعثة القنصلية الفخرية، فإن الإعفاء يقتصر على الدور القنصلية المملوكة أو المستأجرة من الدولة الموفدة فقط لأنها تستعمل للأغراض القنصلية فقط، ولا يعقل أن تستأجر الدولة الموفدة مكاتب لقنصلها الفخري لاستعمالها لأغراضه التجارية، ولا يمكن أن تشمل الإعفاءات الضريبية مسكن القنصل الفخري لأنه غير متفرغ لممارسة الأعمال القنصلية ولا يعتبر منزله ملكا عاما لدولة أجنبية.

3- تشمل الإعفاءات جميع الضرائب والرسوم التي يمكن أن تفرض على الأبنية والأراضي المملوكة أو المستأجرة لأغراض البعثة القنصلية، كضريبة الأملاك المبنية والضريبة على القيمة التأجيرية والضريبة على العقارات، أو تلك التي تستحق عند شراء الأراضي لتشييد الأبنية أو شراء هذه الأبنية أو استئجارها، كالرسوم التي تفرض على عقد البيع أو الإيجار وكضريبة انتقال الملكية الخ .. أكانت هذه الضرائب وطنية أو إقليمية أو بلدية بصرف النظر عن السلطة التي تفرضها أكانت الدولة المركزية أو فروعها السياسية أو الإقليمية كالولايات ومناطق الحكم الذاتي والمقاطعات والأقاليم والكومونات والبلديات .

ونعرض على سبيل المثال لأحكام القانون اللبناني التي تمنح الدور القنصلية الأجنبية ومساكن رؤساء البعثات القنصلية إعفاءات ضريبية.

(أ) تنص الفقرة (10) من المادة (8) من قانون ضريبة الأملاك المبنية الصادر في 17 أيلول (سبتمبر) 1962 على ما يلي:

«تعفى من الضريبة بصورة دائمة ... الأبنية التي تملكها دولة أجنبية وتستعملها لإيواء مكاتب بعثاتها الدبلوماسية أو القنصلية وإسكان رؤساء هذه البعثات شرط المعاملة بالمثل».

وتنص المادة (9) من القانون عينه على ما يلي:

« لا تعفى الأبنية إعفاء كليا من الضريبة إلا إذا كانت مستعملة بكاملها في سبيل الغايات التي استوجبت الإعفاء، أما إذ كان الاستعمال مقتصرا على جزء منها فلا يعفى إلا الجزء المستعمل لهذه الغايات فقط»[1].

(ب) تنص الفقرة السابعة من المادة (80) من المرسوم الاشتراعي رقم 68 تاريخ 8/5/ 1967 المتعلق بالرسوم البلدية على منح الإعفاء من الرسم على القيمة التأجيرية المفروض على المستأجر «للبعثات الدبلوماسية والقنصلية وكل موظف في هذه البعثات يتمتع بالحصانة الدبلوماسية أو القنصلية شرط المعاملة بالمثل».

(ج) تنص الفقرة 9 – د من المادة (2) من قانون ضريبة الأراضي الصادر في 20/ 12/ 1951على ما يلي:

«تستثنى من الضريبة بصورة عامة ... عقارات الدول الأجنبية المخصصة لإيواء بعثاتها الدبلوماسية والقنصلية والحدائق والباحات المتممة لها على ألا تكون مؤجرة أو مستأجرة وشرط المعاملة بالمثل».

(د) تنص الفقرة الثالثة من المادة (46) من المرسوم الاشتراعي رقم 148 الصادر في 12/ 6/ 1969 والمتعلق برسوم الفراغ والانتقال على ما يلي:

«تعفى من رسوم الفراغ والانتقال ... العقارات والمباني التي تملكها الحكومات الأجنبية وتعدها لإيواء مفوضياتها وقنصلياتها في لبنان شرط أن تطبق هذه الحكومات قاعدة المعاملة بالمثل».

(هـ) تنص المادة (81) من المرسوم الاشتراعي رقم 68 تاريخ 5/ 8/ 1967 المتعلق بالرسوم البلدية على : «كل من يستفيد من الإعفاء الدائم من ضريبة الأملاك المبنية من: رسم الإعلان، رسم الترخيص بالبناء، رسم إنشاء وصيانة الأرصفة والمجاري، رسم إعطاء البيانات والدروس الفنية، التعويض الناشئ عن التحسين».

4– لا تشمل الإعفاءات المبالغ التي تدفعها البعثة مقابل خدمات معينة تقدم لها كالرسوم على أجهزة الراديو والتلفزيون وعلى استهلاك الماء والكهرباء ومقابل الحراسة ورفع القمامة

(1) في 3/25/ 1972 صدر القانون المنفذ بالمرسوم رقم 3016 ، ونص على إعفاء البعثات الدبلوماسية الأجنبية المعتمدة في لبنان من ضريبة الأملاك المبنية عن عقاراتها المبنية والمعدة لإسكان موظفيها النظاميين مجانًا بدلاً من إعطائهم تعويضات سكن، وذلك ضمن حدود شرط المعاملة بالمثل. وشمل الإعفاء الضرائب التي ترتبت لغاية تاريخ العمل بهذا القانون.

وتسجيل المستندات الرسمية واستخراجها باعتبار أن هذه المبالغ تدفع مقابل خدمات تستفيد منها البعثة ولا تشكل بالمفهوم القانوني ضريبة تقوم السلطة السياسية بفرضها وجبايتها، مع العلم أن الكثير من الدول يقوم بإعفاء البعثات القنصلية من دفع هذه المبالغ على أساس المجاملة والمعاملة بالمثل.

5- لا تستفيد الدولة الموفدة أو من ينوب عنها عند قيامها باستئجار أبنية أو عقارات من مالكها أو من يمثله لاستعمالها كدور قنصلية لها أو كمسكن لرئيس البعثة المسلكي من أية إعفاءات من ضرائب ورسوم تقع أصلاً على مالك هذه الأبنية والعقارات وينص عقد الإيجار على قيام البعثة بدفعها، فهذه الضرائب والرسوم تعتبر جزءا من بدل الإيجار وتقوم البعثة بأدائها بدلاً عن المالك لأن إعفاء البعثة منها يتيح لمالكي العقارات والأبنية فرصة التهرب من الضرائب المترتبة عليهم بصفتهم هذه .

6-تقوم الدولة عادة بمنح الإعفاءات الضريبية علي أساس المعاملة بالمثل ، وهذا ما أقرته غالبية المعاهدات القنصلية الثنائية والقوانين الداخلية .

المطلب الثاني

الامتيازات والتسهيلات الأخرى

إضافة إلى الامتيازات والتسهيلات التي ذكرناها في النبذتين السابقتين فقد نصت اتفاقية فيينا على امتيازات وتسهيلات أخرى تهدف كذلك إلى تسهيل عمل البعثة القنصلية تتمثل في تزويد البعثة القنصلية بالمعلومات في حالات الوفاة والولاية والوصاية وحوادث السفن والطائرات ، وضمان حرية التنقل والسفر داخل إقليم الدولة المضيفة لجميع موظفي البعثة القنصلية ، والسماح للبعثة القنصلية باستيفاء الرسوم القنصلية وإعفاء المبالغ التي تحصلها من الضرائب والرسوم ، وعلى ذلك سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب الى ثلاثة فروع على النحو التالي :

الفرع الأول

تزويد البعثة القنصلية بالمعلومات

يعتبر حصول البعثة على هذه المعلومات أمرا مهما لأن إطلاعها عليها يمكنها من اتخاذ الخطوات اللازمة للحفاظ على مصالح مواطنيها ورعاية حقوقهم. وقد نصت غالبية

المعاهـدات القنصـلية الثنائيـة علـى واجـب الدولـة المضـيفة بتزويـد البعثـة القنصـلية بهـذه المعلومات المهمة ضمن موادها المتعلقة بالوظائف القنصلية[1].

وإذا كانـت اتفاقيـة فيينـا لعـام 1963 قـد نصـت علـى هـذا الواجـب فـي القسـم المخصـص للتسـهيلات والامتيـازات والحصـانات الممنوحـة للبعثـة القنصـلية، فسـبب ذلـك يعـود إلـى الرغبـة فـي تضـمين المعاهـدة القنصـلية نصـا صـريحا يلـزم الدولـة المضـيفة بـأداء هـذا الواجـب، وإلـى خلو الاتفاقية من فصل مخصص للوظائف القنصلية.

تنص المادة(37) من الاتفاقية على ما يلي:

"تلـزم السـلطات المختصـة للدولـة المضـيفة، إذا تـوافرت لهـا المعلومـات المطلوبـة، بـالأمور التالية:

(أ) فـي حـال وفـاة أحـد مـواطني الدولـة الموفـدة ، إعـلام البعثـة القنصـلية فـي المنطقـة التـي حصلت فيها الوفاة دون تأخير.

(ب) إخطـار البعثـة القنصـلية المختصـة دون تـأخير بكـل حالـة تسـتدعى تعيـين وصـى أو ولـى لمواطن قاصر أو ناقص الأهلية من رعايا الدولة الموفدة.

وبالنسـبة إلـى تعيـين هـذا الوصـي أو الـولي، فـلا يمكـن المسـاس بتطبيـق قـوانين الدولـة المضيفة وأنظمتها.

(جـ) إعـلام البعثـة القنصـلية الأقـرب إلـى مكـان وقـوع الحـادث فـي حـال غـرق سـفينة تحمـل جنسـية الدولـة الموفـدة أو فـي حـال جنوحهـا فـي الميـــــاه الإقليميـة أو الداخليـة للدولـة المضـيفة ، أو فـي حـال تعـرض طـائرة مسـجلة لـدى الدولـة الموفـدة لحـادث فـي إقلـيم الدولـة المضيفة".

ولنا على هذه المادة الملاحظات التالية:

1- إن واجـب الدولـة المضـيفة بـإعلام البعثـة القنصـلية بوفـاة أحـد رعاياهـا يتجلـى فـي حـال معرفتهـا الفوريـة بجنسـية المتـوفى. أمـا إذا تـأخر اكتشـافها لجنسـيته إلـى تـاريخ لاحـق لوفاتـه

---

(1) راجع مثلاً:
- الفقرة الثانية من المادة/21/ من المعاهدة اللبنانية- اليونانية لعام 1948.
- الفقرات الأولى من المواد 35 و36 و39 من المعاهدة القنصلية الفرنسية- السوفياتية لعام 1966.
- المادتين 17 و39 من الاتفاقية الأوروبية جول الوظائف القنصلية لعام 1967.

فإن واجبها بالإعلام لا يترتب إلا ابتداء من هذا التاريخ[1]. وكانت بعض الدول قد تقدمت باقتراحات إلى المؤتمر القنصلي لحذف الفقرة الأولى من المادة(37)[2] بحجة أن هذا الموجب ليس قاعدة من قواعد القانون الدولي[3] ، وأنه يشكل عبئًا ثقيلاً على الدول التي تكثر فيها الجاليات الأجنبية[4]. إلا أن هذه الاقتراحات لم تحظ بالقبول[5].

واعترضت الولايات المتحدة في الهيئة العامة على نص الفقرة الأولى من المادة (37) كما أقرته اللجنة الثانية ، والذي تضمن موجبا بإرفاق الإعلام بالوفاة بوثيقة وفاة، لأن ذلك يرهق كاهل الدول التي يكثر فيها وجود الأجانب. وأسفر الاعتراض الأميركي عن حذف الفقرة[6] . غير أن هذا لا يحول دون قيام بعض الدول بإيداع البعثات القنصلية شهادات وفاة تسهيلاً لأعمالها[7].

2- كانت الفقرة الثانية من المادة(37) كما وردت في مشروع لجنة القانون الدولي تخلو من أية إشارة إلى ضرورة مراعاة قوانين الدولة المضيفة وأنظمتها عند تنفيذ أحكامها، إلا أن المندوب السويسري تقدم باقتراح أقره المؤتمر[8] تمت بموجبه إضافة جملة إلى هذه الفقرة اشترطت عدم المساس بقوانين الدولة المضيفة وأنظمتها عند تعيين ولى أو وصى.

فقوانين الدولة المضيفة هي التي تحدد من هو القاصر أو ناقص الأهلية الذي تستوجب حالته تعيين ولى له أو وصى عليه وشروط هذا التعيين إن قوانين بعض الدول توجب تعيين وصى على بعض الأشخاص إذا كانوا في حالة المرض أو العجز.

3- تقدم وفد البرازيل إلى المؤتمر القنصلي باقتراح لإضافة فقرة إلى المادة(37) تلزم سلطات الدولة المضيفة إعلام البعثة القنصلية بأسماء مواطني الدولة الموفدة الذين اكتسبوا جنسية الدولة المضيفة باعتبار أن قوانين بعض الدول تسقط الجنسية عن مواطنيها بشكل آلي عند اكتسابهم جنسية أخرى. وإعلام البعثة بأسماء هؤلاء ضروري لإخراجهم من نطاق

---

(1) انظر الفقرة التالية من تعليق لجنة القانون الدولي على المادة/37/ من مشروعها القنصلي .

(2) د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، أساس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ،ط1 ، عمان ، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع ، 2001م، ص289 .

(3) د. هاني الرضا ، العلاقات الدبلوماسية والقنصللية تاريخها وقوانينها واصولها ،ط1 ،بيروت ،دار السنبل اللبناني2006 ،ص 92 .

(4) قال مندوب تايلاند أن في بلاده 4 ملايين أجنبي ينتقلون من مكان إلى آخر دون إعلام السلطات المختصة مما يجعل من المستحيل على دولته القيام بإعلام البعثات القنصلية بحوادث وفاة رعاياها .

(5) د. غازي حسن صباريني ، مرجع سابق ، ص213

(6) د. عزالدين فودة ، النظم الدبلوماسية ، ط2، القاهرة ، مكتبة الادب ، 1989 ، ص160-161.

(7) نشير إلى أن مشروع فريق هارفارد لعام 1932 ربط واجب الدولة المضيفة بإعلام البعثة القنصلية بوفاة أحد مواطنيها بشروط ثلاثة: معرفة الدولة المضيفة بكون المتوفى مواطنًا للدولة الموفدة، ووجود تركة له في أراضيها، وجهلها بوجود أي وريث له أو منفذ لشركته في أراضيها. راجع المادة/14/ من المشروع.

(8) د. عائشة راتب ، التنظيم الدبلوماسي والقنصلي ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1963 ، ص 404 .

حمايتها لهم ورعايتها لمصالحهم. وحتى في حالة عدم أخذ قوانين الدولة الموفدة بالإسقاط الآلي للجنسية، فإن إطلاع البعثة على أسماء مكتسبي جنسية الدولة المضيفة يبقى مفيدا وضروريا باعتبار أن حقها في الدفاع عنهم ورعاية مصالحهم في أراضي الدولة المضيفة يتوقف فور اكتسابهم جنسيتها عملاً ببروتوكول لاهاي لعام 1930[1]. إلا أن الاقتراح البرازيلي لم يلاق قبولاً من المؤتمرين، لابتعاده، من حيث المضمون، عن صلب الاتفاقية القنصلية وتعلقه بالقوانين المعقدة للجنسية، وتشكيله عبئاً ثقيلاً على كاهل الدولة المضيفة ، خصوصا عندما يتم اكتساب الجنسية بشكل آلي بسبب الزواج والتبني الخ... [2]

الفرع الثاني
حرية التنقـــل .

يتطلب أداء البعثة القنصلية مهامها على الوجه الأكمل منح موظفيها حرية التنقل في نطاق منطقتها القنصلية للاتصال برعايا دولتهم المنتشرين في هذه المنطقة وللإطلاع على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها من أجل تكوين فكرة واضحة ودقيقة تساعدهم في تحقيق مهمتهم في إنماء العلاقات الودية بين دولتهم والدولة المضيفة، ومن هنا رأت لجنة القانون الدولي أن تقر للموظفين القنصلين بحرية التنقل التي أقرتها اتفاقية فيينا الدبلوماسية للموظفين الدبلوماسيين فجاءت المادة (34) من الاتفاقية القنصلية تنص على أن "تؤمن الدولة المضيفة حرية الانتقال والتنقل في إقليمها لجميع موظفي البعثة القنصلية، مع مراعاة قوانينها وأنظمتها المتعلقة بالمناطق التي يحظر أو ينظم الدخول إليها لأسباب تتعلق بالأمن القومي".

لقد عرفت تاريخ العلاقات القنصلية والدبلوماسية حوادث عدة نجمت عن تقييد حرية التنقل لموظفي البعثات مما دفع الدول إلى اتخاذ إجراءات مماثلة على أساس المعاملة بالمثل. ومن هذه الحوادث نذكر:

1- بعد الحرب العالمية الثانية حدد الاتحاد السوفيتي المناطق التي يسمح للموظفين الدبلوماسيين والقنصليين الأجانب بالتجول فيها، وهي لا تبعد عن موسكو أكثر من 50كلم، خفضت في عامي 1952 و1953 إلى 40 كلم. وأوجب على جميع الدبلوماسيين

---

(1) د. حسين يوسف القطروني ، الدبلوماسية وإدارة السياسة الخارجية ، سرت ، ليبيا ، مجلس الثقافة العامة ، 2008 ص183 .

(2) المرجع نفسه ، ص 185-186 .

الـراغبين فـي زيـادة المـدن السـوفياتية الأخـرى الحصـول علـى تـرخيص خـاص كـان الحصـول عليه يتطلب وقتاً طويلاً. وكان الدبلوماسي طوال فترة الزيارات تحت المراقبة المستمرة.

واعتمـدت دول أوروبـا الشـرقية إجـراءات مماثلـة ممـا دفـع العديـد مـن الـدول الغربيـة كالولايـات المتحدة وبريطانيا وكندا إلى اتخاذ تدابير مماثلة[1].

2- فـي عـام 1963 كـان التجـول فـي 11 % مـن أراضـي الولايـات المتحـدة محرمـا علـى المـوظفين الدبلوماسـيين والقنصـليين السـوفيات وعلـى رعايـا هـذه الدولـة. وبالمقابـل كـان التجـول فـي 26 % مـن الأراضـي السـوفياتية محرمـا علـى الأميـركيين. وفـي تشـرين الأول (أكتـوبر) مـن العـام عينـه قامـت الولايـات المتحـدة بإعـادة النظـر فـي قوانينهـا المتعلقـة بتنقـل مـوظفي بعثـات الـدول الشـيوعية، فقامـت هـذه الـدول، علـى أسـاس المعاملـة بالمثـل، بفـرض قيـود مشـددة علـى تنقـل مـوظفي البعثـات الدبلوماسـية والقنصـلية الأميركيـة الموجـودة فـي أراضـيها، فحـددت بولنـدا مثلاً 19 منطقة، منها طرق رئيسية ومناطق سياحية وترفيهية، حرم عليهم دخولها[2].

3- عرفـت الصـين الشـعبية بتشـددها فـي فـرض القيـود علـى الدبلوماسـيين والقناصـل العـاملين فـي أراضـيها، علـى الـرغم مـن تمسـكها بحقـوق مـوظفي بعثاتهـا فـي الخـارج. فمنـذ أوائـل الخمسـينات حـددت السـلطات الصـينية المنـاطق التـي يحـق لمـوظفي البعثـات الأجنبيـة التجـول فيهـا. وكثيـرا مـا أدى تخطـيهم لهـا إلـى وقـوع حـوادث مؤسـفة. ففـي عـام 1962 مـثلاً وإثـر نـزاع علـى الحـدود بـين الصـين والهنـد قامـت الـدولتان بتقييـد حريـة التنقـل لمـوظفي بعثاتهمـا المتبادلـة. وفـي عـام 1967 ألقـت السـلطات الصـينية القـبض علـى السـكرتيرين الثـاني والثالـث فـي السـفارة الهنديـة بتهمـة التجسـس لالتقاطهمـا صـورا فـي منطقـة عسـكرية ممنوعـة قـرب بكـين. وحكمـت علـى السـكرتير الثـاني، بعـد تجريـده مـن صـفته الدبلوماسـية، بـالطرد مـن الـبلاد وأعلنـت السـكرتير الثالـث شخصـا غيـر مرغـوب فيـه وطلبـت منـه مغـادرة الصـين خـلال ثلاثـة أيـام، وأثنـاء سـفرهما تعرضـا للضـرب والإهانـة، ممـا أدى إلـى مهاجمـة السـفارة الصـينية فـي نيـودلهي والاعتـد اء علـى أعضـائها. فأصـدرت السـلطات الصـينية أمـرا منعـت بموجبـه جميـع مـوظفي السـفارة الهنديـة فـي بكـين، مـن دبلوماسـيين وقنصـليين، مـن مغـادرة مبنـى السـفارة وطلبـت مـن جميـع الموجـودين خارجهـا ومـنهم أفـراد عـائلات هـؤلاء المـوظفين الانتقـال إلـى مبنـى السـفارة خـلال سـاعتين مـن تـاريخ صـدور الأمـر وإلا اعتبـرت السـلطات الصـينية غيـر

(1) د. سهيل جسين الفتلاوي ، القانون الدبلوماسي ، دار الثقافة عمان ، 2011 ، ص 98 .
(2)د. زيدان عبيد الله مصباح ،الدبلوماسية ،ط1،دار الجبل ،1999، ص 342 .

مسئولة عن سلامتهم. وكان لابد بالطبع من قيام الحكومة الهندية باتخاذ إجراءات مماثلة. واستمرت الأزمة يومين تراجعت بعدهما حكومة الصين عن إجراءاتها وأعادت لموظفي السفارة الهندية حريتهم بالتنقل وكذلك فعلت الحكومة الهندية[1].

4- فرضت بعض الدول قيودا على تنقل بعض الدبلوماسيين والقناصل الأجانب لفترة زمنية، عقابا لهم على خرقهم لقوانينها وأنظمتها المتعلقة بالمناطق المحرمة. ففي 1964/3/17 ، منعت الحكومة السوفياتية الملحق الجوي البريطاني وموظفين في الملحقية الجوية الأميركية من السفر إلى خارج موسكو لمدة 90 يوما بسبب دخولهما منطقة عسكرية محرمة في "تولا"[2].

5- في 1982/2/8، قامت الحكومة الاسترالية بفرض قيود على تحركات الدبلوماسيين والقناصل البولنديين في سدني وكانبيرا ردا على قيود مشابهة فرضتها السلطات البولندية العسكرية على موظفي السفارة الاسترالية في وارسو. وبمقتضى هذه القيود طلب من الدبلوماسيين والقناصل البولنديين الحصول على موافقة وزارة الخارجية الاسترالية كلما أرادوا مغادرة سدني أو كانبيرا[3].

ومما لاشك فيه أن هذه القيود التي تفرضها بعض الدول على تنقل الدبلوماسيين والقناصل وما يستتبعها من إجراءات انتقامية على أساس المعاملة بالمثل تحول دون قيام البعثات الدبلوماسية والقنصلية بأعمالها على الوجه الأكمل وتحد بالتالي من تحقيق الغاية التي وجدت من أجلها هذه البعثات، وتؤثر في نمو التعاون الدولي والعلاقات الودية بين الأمم. من هنا قامت دول عدة بتخفيف القيود التي سبق أن فرضتها على حرية التنقل، كما فعلت هنغاريا في عام 1961 عندما سمحت لموظفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية الأميركية بالتنقل، دون الحصول على ترخيص، خارج المنطقة التي تقع ضمن مسافة 25 ميلاً من وسط بودابست، مكتفية بالطلب منهم عند رغبتهم في السفر إلى خارجها إعلامها المسبق بوجهة سفرهم. وفي عام 1963 تم الاستغناء عن هذا الإعلام المسبق.

ومع إقرار اتفاقيتي فيينا الدبلوماسية والقنصلية بحرية تنقل الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين في أراضي الدولة المضيفة كان لابد من النص على حماية مصالح هذه الدولة

---

(1) د. جمال بركات ، الدبلوماسية ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، القاهرة مطابع الأهرام ،1991 ، ص93 .
(2) انظر ، المرجع نفسه ، ص96 .
(3) د. جمال بركات ، مرجع سابق ، ص 101.

من إساءة استعمال حق التنقل. لهذا نصت المادة (26) من الاتفاقية الدبلوماسية والمادة(34) من الاتفاقية القنصلية على منح موظفي البعثات حرية التنقل شرط مراعاة قوانين الدولة المضيفة وأنظمتها المتعلقة بتنظيم الدخول إلى مناطق معينة. حيث أنه لا يجوز للدولة المضيفة الإكثار من هذه المناطق بحيث تصبح حري التنقل وهمية أو اسمية[1].هذا مع الإشارة إلى أن إساءة استعمال أي حق أو امتياز ممنوح للموظف القنصلي أو الدبلوماسي قد يؤدى إلى اعتباره شخصا غير مرغوب فيه وطرده بالتالي من أراضى الدولة المضيفة.

وهناك، بالإضافة إلى حق الدولة المضيفة في تقييد حرية التنقل لضرورات الأمن القومي، حالات أخرى تجيز لها تقييد هذه الحرية، كحالة نشوب اضطرابات في منطقة معينة قد تعرض حياة الدبلوماسيين والقناصل للخطر، وكحالة انتشار شعور عدائي في إقليم من أقاليمها ضد دولة معينة قد يسفر في حال تنقلهم عن وقوع اعتداء عليهم أو على أموالهم أو مس بكرامتهم.

ويحلو لنا في معرض بحثنا لحرية التنقل أن نشير إلى تقليد خاص في المملكة العربية السعودية يمنع غير المسلم من دخول الأماكن الإسلامية المقدسة في مكة والمدينة المنورة وجوارهما، وهو تقليد متبع منذ ما يزيد على 13 قرنا ومطبق على جميع الدول دون تمييز[2].

فالنص على حرية تنقل الموظف القنصلي في جميع أراضى الدولة المضيفة أمر مبالغ فيه وإن تنفيذه بهذا الشكل المطلق موضع شك، إذ لا يمكن إلقاء موجب قانوني على الدولة المضيفة يلزمها بالسماح للموظف القنصلي العامل في مناطقها الشمالية مثلاً، حيث تقوم منطقته القنصلية، بالتنقل الحر في مناطقها الأخرى التي قد تبعد آلاف الأميال عن منطقته وعن العاصمة السياسية حيث تقوم البعثات الدبلوماسية. ولقد تبنت المعاهدات القنصلية الحديثة هذا الرأي[3]فنصت على حق تنقل الموظف القنصلي في منطقته القنصلية بحرية، وربط بعضها هذه الحرية بمتطلبات أداء المهام القنصلية الرسمية.

([1]) راجع تعليق لجنة القانون الدولي على المادة/24/ من مشروعها الدبلوماسي .

([2]) د. علي صادق ابو هيف ، القانون الدبلوماسي ، مرجع سابق ، ص 256.

([3]) راجع :- المادة/27/ من المعاهدة القنصلية الأميركية- السوفياتية لعام 1964.

- والمادة /20/ من المعاهدة القنصلية الفرنسية- السوفياتية لعام 1966.

وجميع الأحكام المتعلقة بحرية التنقل التي ذكرناها تشمل كذلك موظفي البعثات القنصلية الفخرية، عملاً بأحكام المادة(58) من اتفاقية فيينا القنصلية.

الفرع الثالث

تحصيل الرسوم والتكاليف الدبلوماسية القنصلية

لكل من البعثتين الدبلوماسية والقنصلية الحق في تحصيل الرسوم القنصلية عن المعاملات التي تقوم بإنجازها والتي تحددها قوانين الدولة الموفدة. ويؤلف هذا الحق قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي تطبقها جميع الدول[1]. ولقد كان القناصل التجار منذ العصور الغابرة يقومون بتحصيل الرسوم من مواطنيهم مقابل الخدمات التي كانوا يقدمونها إليهم ، وكانت هذه الرسوم تحتسب في الغالب على أساس نسبة مئوية من قيمة البضائع المستوردة، واليوم تحدد قوانين كل دولة وأنظمتها لائحة الرسوم القنصلية التي تقوم بعثاتها في الخارج بتطبيقها، كما تتضمن المعاهدات القنصلية في غالبيتها نصا يؤكد حق البعثات القنصلية للدول المتعاهدة باستيفاء الرسوم القنصلية[2]. ولقد أكدت هذا الحق اتفاقية فيينا الدبلوماسية في مادتها(28) ، وكذلك فعلت اتفاقية فيينا القنصلية التي نصت في المادة(39) على أنه:

"1- يجوز للبعثة القنصلية أن تستوفى في إقليم الدولة المضيفة الرسوم والتكاليف التي تنص عليها قوانين الدولة الموفدة وأنظمتها لقاء المعاملات القنصلية.

2- تعفى المبالغ المستوفاة بشكل رسوم وتكاليف، وفقًا للفقرة الأولى من هذه المادة، وكذلك الإيصالات المتعلقة بها، من كل الضرائب والرسوم في الدولة المضيفة".

فقوانين الدولة الموفدة وأنظمتها هي التي تحدد، إذن، الرسوم القنصلية. وفي الولايات المتحدة، مثلاً، يقوم الرئيس بتحديد هذه الرسوم.

ويمكن أن يقوم بذلك، نيابة عنه، وزير الخارجية، عملاً بالأمر التنفيذي، رقم 10718، تاريخ 1957/6/27 ،وتعفى من الرسوم المعاملات القنصلية المتعلقة بالمستندات الرسمية غير التجارية للدول الأجنبية والمنظمات الدولية وموظفيها الرسميين على أساس المجاملة وشرط المعاملة بالمثل.

([1]) راجع تعليق لجنة القانون الدولي على المادة/26/ من مشروعها الدبلوماسي .

([2]) راجع: الفقرة الأولى من المادة/13/ من المعاهدة القنصلية الأميركية- البريطانية لعام 1951.

- المادة/16/ من المعاهدة القنصلية الأميركية- الفرنسية لعام 1966.
- المادة/26/ من المعاهدة القنصلية الفرنسية- السوفياتية لعام 1966.

وفي لبنان ينظم قانون 1944/6/10 واللائحة المرفقة به مع تعديلاتها، استيفاء الرسوم القنصلية من قبل البعثات اللبنانية العاملة في الخارج. وتنص المادة الثانية من هذا القانون على ضرورة دفع جميع الوثائق التي تسلمها البعثات الدبلوماسية والقنصلية اللبنانية بطابع يشير إلى قيمة الرسم المستوفى أو إلى كون الوثيقة أعطيت مجانا. وتعطى الوثائق مجانا في الحالات التي يعفى فيها أصحابها من الرسوم القنصلية. وقد عددت المادة الرابعة من القانون هذه الحالات:

1- فقر صاحب المعاملة. ويتم إثبات الفقر بوثيقة تصدر عن مرجع صالح كسلطة دينية أو جمعية خيرية أو هيئة بلدية أو اختيارية أو وفقا لتحقيق يجريه رئيس البعثة أو من يكلفه من الموظفين القنصليين[1].واستند تعميم وزارة الخارجية اللبنانية، رقم 14/12 تاريخ 1972/5/28، إلى فقر صاحب المعاملة لإعفاء الطلاب اللبنانيين في الخارج، وأكثريتهم الساحقة محدودة الموارد، من الرسوم القنصلية على المعاملات التي تستوجبها متابعة الدراسة، بعد التأكد من عجزهم عن دفعها، وإعفائهم كذلك من جميع الرسوم القنصلية بما فيها تجديد جوازات السفر ومنحها[2] . وبإمكان البعثة عملاً بالمادة الخامسة من قانون 1944/6/10، الاكتفاء باستيفاء نصف الرسم المطلوب إذا لم يكن صاحب المعاملة في حالة فقر شديد ولكنه عاجز عن دفع كامل الرسم. ويجوز منح هذا الإعفاء النصفي للأجانب.

2- وجود نص قانوني أو معاهدة تقضي بالإعفاء. ويشار عندها إلى هذا النص في الوثيقة المعفاة من الرسوم[3].

3- الأوراق والـ معاملات المطلوبة لمصلحة إدارية لبنانية. وفي هذه الحالة يجب أن تكون المعاملة مطلوبة من قبل إحدى مؤسسات الدولة لأجل مصلحة عامة.

4- الأوراق أو المعاملات المطلوبة من أجل اختيار الجنسية.

---

(1) انظر التعليمات المالية الصادرة عن وزارة الخارجية اللبنانية في 1973/4/10 والموزعة على البعثات اللبنانية في الخارج بالتعميم، رقم 14/6، تاريخ الأول من حزيران (يونيو) 1973. وهذه التعليمات موقعة من وزير الخارجية والمغتربين ومقترنة بموافقة وزير المالية.

(2) راجع قرار مجلس الوزراء اللبناني، رقم8، الجلسة 39، في 1973/7/28. راجع كذلك تعميم وزارة الخارجية، رقم 14/12، تاريخ 1973/10/24.

(3) كإعفاء الفلسطينيين مثلاً من رسوم التأشيرات ورسوم منح وثائق السفر لهم أو تجديدها، عملاً بالمرسوم، رقم 7706، تاريخ 1954/12/29، وتعميم وزارة الخارجية، رقم 14/1، تاريخ 1976/6/17، وكذلك المعاملات المنصوص في لائحة الرسوم القنصلية على إجرائها مجانًا، وهي تتعلق بتعيين مقدار النفقة أو الإقرار بها أو الإقرار بسقوطها أو بتحملها، ومحضر نقل الجثة أو الرماد.

5- الأوراق أو المعاملات التي يحتاج إليها الموظفون ا أو عيالهم بسبب إقامتهم خارج لبنان. كالوكالات التي ينظمها أعضاء البعثة لأقربائهم في لبنان لإدارة أملاكهم أو حساباتهم أو لإنجاز معاملات معينة لهم.

6- التصديق أو التأشير على وثيقة أعطيت أو صدق عليها من نائب قنصلي أو من معتمد قنصلي إذا سبق له استيفاء الرسم المطلوب. كأن يقوم القنصل الفخري مثلاً باستيفاء الرسم على وثيقة ما، ثم عرضها على البعثة التابع لها للتأشير عليها، وهو أمر نادر الحدوث.

7- إعفاء مستندات بعض الشخصيات الأجنبية الموصوفة والمرموقة من الرسوم على سبيل المجاملة. وكل إعفاء يمنحه رئيس البعثة في هذه الحالة يكون مسئولاً عنه، فحاملوا جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والرسمية وجوازات الخدمة وجوازات مرور الأمم المتحدة يعفون من الرسوم عن جميع التأشيرات التي تمنح لهم. ويجوز لرؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية منح سمات مجاملة معفاة من الرسم لرجال الدين الموصوفين، وللشخصيات المرموقة التي هي من أصل لبناني، ولأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وموظفي هيئة الأمم المتحدة وأفراد عائلاتهم والأشخاص التابعين لهم في حال حيازتهم وثائق سفر عادية ويتم الإعفاء عادة بناء على مذكرة من وزارة خارجية الدولة المضيفة أو البعثة التي يتبع لها صاحب المعاملة تعرف بصفته ومركزه ، أما الرسوم القنصلية التي تستوفيها البعثات في الخارج فقد حددتها لائحة مرفقة بقانون 1944/6/10 . وتعدل هذه اللائحة عند الضرورة بقرارات مشتركة يتخذها كل من وزيري الخارجية والمالي وهذا ما حدث بالفعل مرات عدة ويقوم وزير الخارجية والمغتربين، عملاً بالمادة/16/ من قانون 1944/6/10بإعطاء التعليمات اللازمة لتطبيق لائحة الرسوم القنصلية وتفسيرها ،ويتم استيفاء الرسوم وفقًا للمادة (13) من القانون عينه بالعملة المحلية ويقوم رئيس البعثة الدبلوماسية أو القنصلية، كلما دعت الحاجة، باتخاذ قرار يحدد فيه سعر التحويل من العملة اللبنانية إلى العملة المحلية ويضيف إليه زيادة تتراوح بين 33 و40% من سعر التحويل في السوق الحرة (أو من السعر الرسمي في الدول الاشتراكية لأنه لا يجوز اعتماد سعر التحويل في السوق السوداء)ويعلق هذا القرار في مكان بارز في ردهة الاستقبال في البعثة وتبلغ نسخة عنه إلى وزارة الخارجية. ويستوفى الرسم مقابل إلصاق طوابع قنصلية لبنانية. وفي حال نفادها يستوفى مقابل إيصال يعطى لصاحب المعاملة

يبين اسمه ونوع المعاملة ورقمها وتاريخها ومقدار الرسم بالعملتين اللبنانية والمحلية، ويوقعه رئيس البعثة والموظف المسلكي المختص وتحفظ أرومته في البعثة ويدون على المعاملة أن الرسم استوفى دون طوابع لنفادها، كما يدون رقم الإيصال وتاريخه، وتسجل الرسوم المستوفاة مقابل طوابع أو دونها في السجلات المخصصة لذلك، وتودع قيمة الواردات المحصلة في حساب الواردات في المصارف ويتم تحويلها بالعملة الصعبة إلى الخزينة اللبنانية دوريا، وعلى الأكثر كل ثلاثة أشهر إذا سمحت قوانين القطع في الدولة المضيفة بهذا التحويل. وتمهر كل معاملة بخاتم يبين قيمة الرسوم المستوفى بالعملتين اللبنانية والمحلية إذا لم تعترض الدولة المضيفة على ذلك[1].

وعملاً بالمادة (18) من قانون 1944/6/10 يحق لمأمور المحاسبة في وزارة الخارجية استيفاء الرسوم التي أهملت البعثات في الخارج استيفائها سهوا أو لأي سبب آخر. ويتم ذلك في معرض التصديق على المعاملة في قسم المصادقات في وزارة الخارجية والمغتربين.

ونشير إلى أنه وفقًا للقواعد الدولية لا يحق للبعثات القنصلية أن تستوفى رسوما في أراضى الدولة المضيفة تتجاوز نطاق المهام القنصلية التي تقرها الاتفاقات والمعاهدات القنصلية، خصوصا إذا شكلت خرقًا لقوانين هذه الدولة[2] ولا ينبغي لهذه الرسوم أن تتعدى المقابل المعقول للخدمات المؤداة، فالبعثات لا يمكنها مثلاً أن تستوفى رسوما عالية على الفواتير القنصلية وشهادات المنشأ وما شابه ذلك، بحجة حماية البضائع الوطنية لأن سياسة الحماية الجمركية عن طريق فرض ضرائب مرتفعة على البضائع الأجنبية المستوردة تمارس فقط في أراضى الدولة ولا يمكن بأي شكل ممارستها في أراضى دول أخرى بواسطة البعثات القنصلية لما في ذلك من تعد على سيادة هذه الدول وإضرار بمصالح التجارة الدولية.

والمبالغ المحصلة من البعثة مقابل استيفاء الرسوم والتكاليف القنصلية لا تخضع لأي نوع من أنواع الضرائب والرسوم، وطنية كانت أم إقليمية أم محلية، في الدولة المضيفة، باعتبار أن الأموال المحصلة تعود لدولة أجنبية لا يمكن فرض ضريبة عليها، عملاً بالمبدأ ،وتعفى

---

(1) في عام 1960 مثلاً اعترضت يوغسلافيا على قيام السفارة الأميركية في بلغراد بتسجيل قيمة الرسم المستوفى بالعملة المحلية مع مقابله بالعملة الأميركية على المعاملات القنصلية بحجة أن سعر التحويل المعتمد في هذه المعاملات هو أقل من السعر الرسمي فاضطرت السفارة بناء على تعليمات الخارجية الأميركية إلى اعتماد السعر الرسمي.

(2) د. سيد ابراهيم الدسوقي ، مرجع سابق ، ص181. .

كذلك من كل ضريبة أو رسم، بما فيه رسم الطابع الذي تفرضه الدول عادة على جميع أنواع المستندات التي تنظم في أراضيها، الإيصالات التي تمنحها البعثة مقابل استيفائها للرسوم القنصلية.

وتعتبر غالبية الدول الرسوم القنصلية المحصلة جزء من واردات خزينتها العامة يجب تسديده لهذه الخزينة' عملاً بمبدأ الفصل بين واردات الموازنة العامة ونفقاتها بحيث لا يمكن حسم النفقات من الواردات وتسديد الرصيد للخزينة. إلا أن عملية تحويل هذه الرسوم تصطدم غالبا بقوانين القطع الأجنبي المعمول بها في الدولة المضيفة والتي تحول دون عملية التحويل أو تخضعها لإجراءات معقدة. وقد طالبت بعض الدول خلال مؤتمر فيينا القنصلي تضمين المادة (39) من الاتفاقية القنصلية نصا يلزم الدولة المضيفة بالإفساح في المجال للبعثات الدبلوماسية والقنصلية لتحويل المبالغ المحصلة في هذا المجال إلى دولها بحرية وبالعملة التي تشاء خصوصا وأن الواردات القنصلية التي تحصلها قنصليات بعض الدول في عدد من المدن والمناطق الرئيسية تفوق كثيرا نفقاتها مما يؤدى إلى تجميد مبالغ ضخمة في حساباتها في مصارف الدولة المضيفة ' إلا أن الاقتراح جوبه بمعارضة شديدة من دول رأت فيه تدخلاً في القوانين الداخلية للدولة المضيفة، علاوة على ما قد يؤدى إليه من إخضاع الحسابات القنصلية لتدقيق السلطات المحلية فيها 'ولهذا قرر المؤتمرون عدم تضمين المادة(39) أي نص في هذا المجال وترك الموضوع للاتفاقات بين الدول[1] أو للترتيبات التي تتوصل إليها البعثات القنصلية مع السلطات المحلية المختصة في البلد المضيف. ونشير إلى أن البعثات اللبنانية تواجه في بعض الدول صعوبات تتعلق بتحويل وارداتها القنصلية، إلا أن القوانين اللبنانية تتيح لرؤساء هذه البعثات، بعد حصولهم على إذن خاص من وزارة الخارجية، استعمال المبالغ المتراكمة في حساب الواردات في تسديد نفقات بعثاتهم، على أن تقتطع من حساب النفقات بالعملة الصعبة مبالغ مساوية للمبالغ المستعملة يجرى تسديدها للخزينة بحوالات مصرفية يوقعها رئيس البعثة إذا كانت أنظمة القطع في الدولة المضيفة تجيز له التحويل من حساب النفقات بالعملة الصعبة المفتوح لحساب البعثة في مصارفها، وإلا مباشرة من قبل الدائرة المختصة في لبنان قبل تحويل مبالغ مستحقة للبعثة إلى حسابها في الخارج.

(1) انظر المادة 42 من الاتفاقية الأوروبية حول الوظائف القنصلية لعام 1967 ، التي نصت على ضرورة إفساح الدولة المضيفة في المجال للبعثة القنصلية لتحويل مبالغ الرسوم المحصلة إلى دولتها بحرية.

ولـم تتطـرق المـادة(39) إلـى قيـام بعـض المقيمـين فـي الدولـة المضـيفة بتنظـيم معـاملات فـي البعثـة القنصـلية تنـتج آثـاراً فـي الدولـة المـذكورة، تهربـاً مـن دفـع رسـوم مرتفعـة تترتـب علـيهم فيمـا لـو أجروهـا أمـام السـلطات المختصـة فـي نفـس الدولـة، كتنظـيم عقـد بيـع أو توكيـل يتعلـق بعقـار موجـود فيهـا. ولا يجـوز للبعثـة القنصـلية، فـي رأينـا، إجـراء مثـل هـذه المعـاملات، إلا إذا سـمحت بـذلك قـوانين الدولـة المضـيفة وأنظمتهـا، نظـراً لمـا تحملـه مـن تحايـل علـى قـوانين هـذه الدولة[1].

(1) د. فاوي الملاح ، مرجع سابق ، ص 205.

المبحث الثاني

الامتيازات الخاصة بالمبعوثين الدبلوماسيين والقنصلين شاملة الامتيازات المالية

صاحب تطور مفهوم الدولة الحديثة التي أصبحت تقوم بمختلف المهام الأمنية والاجتماعية تزايد في الموجبات المطلوبة من المواطنين والأجانب. وللقيام بهذه المهام تفرض الدولة الحديثة ضرائب ورسوماً على الأفراد والمؤسسات في مجالات عدة وتنظم إقامة الأجانب وممارستهم الأعمال المختلفة فيها، واكتسابهم جنسيتها، واستفادتهم من مؤسسات الضمان الاجتماعي لديها ....الخ

ويختلف، كما سبق أن رأينا، وضع الموظف القنصلي (وبالأحرى الدبلوماسي) المقيم في الدولة المضيفة عن وضع بقية الأجانب فيها، باعتباره موظفاً رسميا لدولة أجنبية تنتدبه بصورة مؤقتة للقيام برعاية مصالحها وحماية شئون مواطنيها والعمل على تنمية العلاقات الودية بين الدولتين... ووضعه هذا يتطلب تسهيل إقامته وإعفاءه من أحكام القوانين المتعلقة بإقامة الأجانب العاديين، ومنحه ولو على سبيل المجاملة وشرط المعاملة بالمثل، امتيازات مالية تعفيه من الضرائب والرسوم ، **وسوف نقسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب ،نتناول في المطلب الاول : امتياز الإعفاءات الضريبية ، والمطلب الثاني: امتياز الإعفاءات الجمركية ، والمطلب الثالث: الامتيازات والتسهيلات الأخرى.**

المطلب الأول

امتياز الإعفاءات الضريبية

يعتبر عمل الدولة في جباية الضرائب والرسوم من رعاياها أو من المقيمين في أراضيها عملاً من أعمال السيادة لا يمكن أن تفرضه دولة على دولة أخرى.

ولهذا تستثنى الدور الدبلوماسية والقنصلية من الضرائب والرسوم باعتبارها دورا تملكها دول أجنبية، كما يعفى المبعوثون الد دبلوماسيون من الضرائب والرسوم باعتبارهم ممثلين لدولهم. وهذا ما أكدته المحكمة العليا في كندا عام 1943 في قضية تتعلق بفرض ضرائب على مساكن رؤساء البعثات الدبلوماسية.

قالت: "إن الضرائب والرسوم تفرض من قبل سلطة سياسية محليا على أشخاص أو أشياء ولا يمكن فرضها على الدول الأجنبية أو ممثليها"[1]. واستقر العرف الدولي منذ فترة طويلة على إعفاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية، وإعفاء الموظفين الدبلوماسيين وأفراد

([1]) د. علي صادق ابوهيف ، القانون الدبلوماسي ، مرجع سابق ، ص205

عائـــــلاتهم المقيمـين معهـم مـن الرسـوم والضـرائب التـــــي تطـال الممتلكـات والأشـخاص والمداخيـــل(مـع بعـض الاسـتثناءات). وتبلـور هـذا الإعفـاء بشـكل قاعـدة ثابتـة مـن قواعـد القانون الدولي[1]، تكرست في نص المادة(34) من اتفاقية فيينا الدبلوماسية[2].

ولكـن هنـاك اختلافـا بالنسـبة إلـى وضـع المـوظفين القنصـليين الـذين تقتصـر حصـاناتهم وامتيـازاتهم، كمـا بـ ينـا سـابقًا، علـى مـا هـو ضـروري لأداء مهـامهم القنصـلية. وفـي هـذا المجـال قـال الفقيـه Stewart، فـي مؤلفـه "الامتيـازات والحصـانات القنصـلية" الصـادر فـي عـام 1926 ، أن "لـيس هنـاك قاعـدة فـي القـانون الـدولي تخـول القناصـل حـق طلـب إعفـائهم مـن الضـرائب. وقـد تسـاءل الفقهـاء الـذين عـالجوا الموضـوع عـن الفائـدة مـن مـنحهم إعفـاءات ضـريبية باعتبارهـا غيـر ضـرورية لأداء مهـامهم القنصـلية. إلا أن التعمـيم فـي هـذا المجـال غيـر ممكـن نظـرا لاخـتلاف الأنظمـة الضـريبية المعمـول بهـا فـي دول العـالم، ولا يمكـن بالتـالي تحديـد مـا يسـتفيد منـه قنصـل مـا مـن إعفـاءات ضـريبية دون الرجـوع إلـى قـوانين الدولـة التـي يقـيم فيهـا. كمـا أن تزايـد عـدد المعاهـدات القنصـلية التـي تتضـمن بنـودا تقـر مـنح القناصـل إعفاءات ضريبية يثبت الأهمية التي أخذت الدول توليها لهذه الإعفاءات.

فالإعفاءات الضريبية التي يستفيد منها القناصل ليست إذًا حقًا ثابتًا لهم يقره القانـــــون الدولي العام، وإنما هي تطبيق لنص يرد في المعاهدات القنصلية أو القوانين والأنظمة الداخلية للدول. وتمنح هذه الإعفاءات على أساس المجاملة الدولية وشرط توفر مبدأ المعـــاملة بالمثـــــل ،وإذا كانت المادة (49) من اتفاقية فيينا القنصلية لم تشر إلى مبدأ المعاملة بالمثل كأساس لمنح الإعفاءات الضريبية فالسبب يعود إلى أن مجرد تصديق الدول على هذه الاتفاقية أو انضمامها إليها يعنى أخذها بنصوصها، وهذا يؤدى إلى تطبيق المبدأ المذكور.

ولكن التطورات الحديثة التي شهدتها المؤسسة القنصلية والتي سبق أن أشرنا إليها غير مرة في الفصول السابقة، دفعت الدول إلى التوسع يوما بعد يوم في منح الإعفاءات الضريبية للموظفين القنصليين. وبرز ذلك في المعاهدات القنصلية الثنائية، خاصة تلك التي نصت على إفادة الموظفين القنصلين من بند الدولة الأكثر رعاية[3]، وبذلك اقتربت الإعفاءات الضريبية التي يستفيد منها

---

(1) راجع تعليق لجنة القانون الدولي على المادة/32/ من مشروعها الدبلوماسي .

(2) يرى بعض المؤلفين أن الإعفاءات الضريبية، حتى بالنسبة إلى السلك الدبلوماسي، بقيت تقوم على أساس المجاملة الدولية، ولم تكتسب صفة القاعدة القانونية الدولية إلا بعد وضع اتفاقية فيينا الدبلوماسية عام 1961. وراجع علي صادق أبوهيف: "القانون الدبلوماسي"،مرجع سابق ص 207- 208

الموظفون القنصليون من تلك التي يستفيد منها الموظفون الدبلوماسيون، وجاءت لجنة القانون الدولي تقر هذا الاتجاه وتتبنى في المادة (48) من مشروعها القنصلي المتعلقة بالإعفاءات الضريبية، نص المادة(34) من الاتفاقية الدبلوماسية مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليها[1]. ومع تزايد عدد الدول المنضمة إلى اتفاقية فيينا القنصلية أصبحت الإعفاءات الضريبية الواردة في الاتفاقية تشكل قاعدة قانونية دولية واسعة.

وتنص المادة (49) من اتفاقية فيينا القنصلية، التي تحمل عنوان "الإعفاء من الضرائب" على ما يلي:

"1- يعفى الموظفون القنصليون والمستخدمون القنصليون وأفراد عائلاتهم الذين يشكلون جزءا من أسرهم من جميع الرسوم والضرائب، الشخصية أو العينية، وطنية كانت أم إقليمية أم بلدية، باستثناء:

(أ) الضرائب غير المباشرة التي تدخل في ثمن السلع أو الخدمات.

(ب) الرسوم والضرائب على الممتلكات العقارية الخاصة الكائنة في أراضي الدولة المضيفة، مع مراعاة أحكام المادة(32).

(جـ) الرسوم التي تفرضها الدولة المضيفة على التركات والإرث والانتقال، مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من المادة (51).

(د) الرسوم والضرائب على المداخيل الخاصة التي تنشأ في الدولة المضيفة، بما فيها أرباح رأس المال. وكذلك الضرائب على رأس المال المفروضة على استثمارات الشركات التجارية والمالية في الدولة المضيفة.

(هـ) المصاريف المفروضة مقابل خدمات خاصة أديت.

(و) رسوم التسجيل والمحاكم والرهن والطوابع، مع مراعاة أحكام المادة (32) .

2- يعفى خدم البعثة من الرسوم والضرائب على المرتبات التي يتقاضونها مقابل خدماتهم.

([3]) انظر المادة /10/ من المعاهدة القنصلية بين الاتحاد السوفياتي وألمانيا الفيدرالية لعام 1958، والفقرة (2) من المادة / 9/ من المعاهدة القنصلية السوفياتية- النمساوية لعام 1959 .

([1]) راجع الفقرة الأولى من تعليق لجنة القانون الدولي على المادة/48/ من مشروعها القنصلي .

3- على موظفي ا لبعثة القنصلية الذين يستخدمون أشخاصا لا تكون مرتباتهم معفية من ضريبة الدخل في الدولة المضيفة، أن يحترموا الالتزامات التي تفرضها قوانين تلك الدولة وأنظمتها على أرباب العمل في موضوع ضريبة الدخل".

وسنحاول، في ضوء المادة (49) وأحكام المعاهدات القنصلية المختلفة وأحكام القوانين والأنظمة الداخلية لبعض الدول، أن نحدد شروط استفادة موظفي البعثات القنصلية المسلكية والفخرية من الإعفاءات الضريبية، وأنواع الإعفاءات الضريبية واستثناءاتها، مع الإشارة إلى أن المادة(34) من اتفاقية فيينا الدبلوماسية والمادة (49) من اتفاقية فيينا القنصلية قد وضعتا قواعد الإعفاءات الضريبية لموظفي البعثات وليس للبعثات، ولكن ذلك لا يعنى أن البعثة كشخص معنوي لا تستفيد من الإعفاءات الممنوحة لموظفيها.

الفقرة الأولى : شروط استفادة موظفي البعثات القنصلية، المسلكية والفخرية، من الإعفاءات الضريبية:

من الرجوع إلى المادة (49) من اتفاقية فيينا القنصلية، معطوفة على المادتين (57) و(71) من الاتفاقية، وإلى العديد من المعاهدات القنصلية[1] وإلى أحكام القوانين والأنظمة الداخلية للعديد من الدول ' وإلى المؤلفات في القانون الدولي[2]، يتبين لنا أن الإعفاءات الضريبية ومدى شموليتها تختلف باختلاف الأشخاص المستفيدين منها (موظفون قنصليون، أو مستخدمون قنصليون، أو خدم) وباختلاف الوضع القانوني لهؤلاء في الدولة المضيفة (مواطنوها، أو مقيمون إقامة دائمة فيها، أو يتعاطون عملاً خاصا مكسبا في أراضيها)، وكذلك باختلاف طبيعة البعثة القنصلية التي يعملون فيها (قنصلية مسلكية أو قنصلية فخرية).

([1]) راجع: المادة/20/ من اتفاقية هافانا القنصلية لعام 1928.
- المادة/24/ من مشروع فريق هارفارد لعام 1932.

([2]) انظر محمد عزيز شكري: "المدخل إلى القانون الدولي العام". دار الفكر، 1973، ص366. ومحاضرة الدكتور محمد حافظ غانم: "القانون القنصلي". دراسات في الدبلوماسية العربية- الجزء الثاني، بيروت، 1965، ص25 .

أولاً: موظفو القنصليات المسلكية:

1- الموظفون القنصليون:

(أ) لا يستفيد الموظفون القنصليون المسلكيون إذا كانوا من مواطني الدولة المضيفة أو من المقيمين إقامة دائمة في أراضيها، ولا يستفيد أفراد عائلاتهم من أية إعفاءات ضريبية باستثناء تلك التي تمنحها لهم تلك الدولة بمحض إرادتها[1].

(ب) يعفى الموظفون القنصليون المسلكيون من جميع أنواع الضرائب والرسوم تقريبا، سواء أكانت شخصية أم عينية، وسواء أفرضتها السلطة المركزية أو الإقليمية أو المحلية أو البلدية أو سلطات الولايات.

وتشمل الإعفاءات الضريبية أفراد عائلات هؤلاء الموظفين الذين يشكلون أسرهم ويقيمون معهم ، وهم الأولاد القاصرون والبنات غير المتزوجات والأولاد الذين يتابعون دراستهم والزوج والأصول الذين تقع إعالتهم على كاهل الموظف القنصلي. وأقر المؤتمر القنصلي مساواة عائلة الموظف القنصلي بعائلة الموظف الدبلوماسي في هذا المجال. ويسقط حق أي فرد من أفراد عائلة الموظف القنصلي في الاستفادة من الإعفاءات بمجرد قيامه بأي عمل خاص مكسب في الدولة المضيفة أو بمجرد اكتسابه جنسيتها.

2- المستخدمون القنصليون:

(أ) لا يستفيد هؤلاء المستخدمون إذا كانوا من مواطني الدولة المضيفة أو من المقيمين إقامة دائمة فيها ولا يستفيد أفراد عائلاتهم من أية إعفاءات ضريبية مهما يكن نوعها، باستثناء تلك التي تقرر هذه الدولة منحها لهم بمطلق حريتها[2].ويفقدون حقهم في الاستفادة من هذه الإعفاءات عند تعاطيهم أي عمل مكسب يخرج عن نطاق وظائفهم الرسمية في البعثة، ويسقط عند ذلك حق أي فرد من أفراد عائلاتهم في الاستفادة من هذه الإعفاءات[3]. ويسقط كذلك حق كل فرد منهم في الاستفادة منها عند اكتسابه جنسية الدولة المضيفة أو عند قيامه بتعاطي أي عمل خاص مكسب في أراضيها.

---

(1) عملاً بأحكام المادة/71/ من اتفاقية فيينا القنصلية.
(2) عملاً بأحكام المادة/71/ من اتفاقية فيينا القنصلية.
(3) عملاً بالفقرة الثانية من المادة/57/ من الاتفاقية نفسها .

وإخضاع مستخدمي البعثة القنصلية (أو الدبلوماسية) من مواطني الدولة المضيفة أو من المقيمين إقامة دائمة في أراضيها لقوانينها الضريبية لا يعنى إلزام البعثة بجباية الضرائب والرسوم من هؤلاء المستخدمين نيابة عن الدولة المضيفة، إذ لا يمكن أن تقوم دولة ذات سيادة عن طريق إحدى مؤسساتها بجباية الضرائب لمصلحة دولة أخرى. ولهذا لا يمكن الطلب من بعثة أجنبية اقتطاع قيمة ضرائب الدخل من أصل مرتبات الموظفين المحليين لديها أو حملهم على دفع هذه الضرائب، كما لا يمكن الطلب منها الاحتفاظ في ملفاتهم بإيصالات دفع الضرائب، لأن العلاقة الضريبية هنا هي علاقة بين المستخدم والدولة المضيفة ولهذه الدولة الحق بإلزامه بدفع الضريبة بوسائلها الخاصة دون تدخل البعثة. إلا أنه ليس هناك ما يحول دون قيام البعثة على أساس المعاملة بالمثل بتسهيل عمل السلطات المحلية وتزويدها بشكل غير رسمي بمعلومات عن مداخيل الموظفين المحليين العاملين فيها. وتقديم هذه المعلومات لا يعتبر إلزاما قانونيا. ولا يمكن إبراز سجلات البعثة وجداولها الرسمية للسلطات المحلية نظرا لكونها تؤلف جزءا من أرشيف البعثة الذي يتمتع بحرمة خاصة ، والعديد من الدول يصر على اختيار موظفي البعثات المحليين وتحديد مرتباتهم ودفعها بواسطة وزارة خارجية الدولة المضيفة التي يمكنها أن تقتطع من المرتبات بعد تسلمها مقدار الضريبة المترتبة.

(ب) يستفيد المستخدمون القنصليون في البعثات القنصلية المسلكية من غير مواطني الدولة المضيفة، وممن لا يقيمون إقامة دائمة في أراضيها ولا يتعاطون عملاً مكسبا خاصا فيها، من الإعفاءات الضريبية عينها التي يستفيد منها الموظفون القنصليون، ويستفيد منها كذلك أفراد عائلاتهم الذين يقيمون معهم ممن لا يحملون جنسية الدولة المضيفة أو يتعاطون عملاً مكسبا فيها.

وسجلت مصر عند تصديقها على الاتفاقية القنصلية تحفظًا على المادة (49) وأعلنت أنها تقصر منح الإعفاءات الضريبية على الموظفين القنصليين وأزواجهم وأولادهم القصر، دون المستخدمين القنصليين وأفراد عائلاتهم وخدم البعثة. واعترضت على التحفظ المصري ألمانيا الفدرالية والدانمارك.

3- خدم البعثة القنصلية: يقتصر حق خدم البعثة القنصلية المسلكية، كالسائقين والسعاة والحجاب وعمال التنظيفات، على إعفائهم من الضرائب والرسوم المترتبة على مرتباتهم التي

يتقاضونها من البعثة، شرط أن لا يكونوا من مواطني الدولة المضيفة أو من المقيمين إقامة دائمة في أراضيها[1].

4- الخدم الخاصون: لا يستفيد الخدم الخاصون الذين يعملون لدى أحد موظفي البعثة القنصلية بشكل شخصي ويتلقون مرتباتهم منه ولا يؤلفون جزءا من خدم البعثة[2]، من أية إعفاءات ضريبية. وعلى رب عملهم، عملاً بالفقرة الثالثة من المادة (49) أداء ما يترتب عليهم من ضرائب ورسوم، وفقًا لقوانين الدولة المضيفة وأنظمتها.

ثانيا: موظفو القنصليات الفخرية

1-القناصل الفخريون: عملاً بالمادة (66) من اتفاقية فيينا القنصلية، يعفى القنصل الفخري، إذا لم يكن من مواطني الدولة المضيفة أو من المقيمين إقامة دائمة في أراضيها، "من جميع الرسوم والضرائب عن التعويضات والإيرادات التي يتقاضاها من الدولة الموفدة مقابل قيامه بأعماله القنصلية".

قد نتساءل عن فائدة هذا النص ما دام القناصل الفخريون عادة من مواطني الدولة المضيفة أو من المقيمين إقامة دائمة فيها ويتولون الأعمال القنصلية بشكل عارض إلى جانب قيامهم بأعمالهم الخاصة. إن لجنة القانون الدولي كانت في مشروعها تستثنى من الامتيازات والحصانات مواطني الدولة المضيفة دون أية إشارة إلى المقيمين إقامة دائمة فيها. وذكرت عند بحث مسألة إعفاء القناصل الفخريين من الرسوم والضرائب على التعويضات التي يتقاضونها مقابل أعمالهم القنصلية، إن هذا الإعفاء لا يشمل القناصل الفخريين ممن يحملون جنسية الدولة المضيفة ' دون أن تستثنى القناصل الفخريين الذين يقيمون إقامة دائمـ ة في هذه الدولة ويحملون جنسية الدولة الموفدة أو جنسية دولة ثالثة. كما أن مندوب البرتغال أوضح أن بلاده تعتمد أحيانا قناصل فخريين لا يحملون جنسية الدولة المضيفة ولا يقيمون إقامة دائمة فيها، وقد لا يتعاطون أي عمل مكسب غير العمل القنصلي، وإن وضعهم لا يختلف عن وضع القناصل المسلكيين على الرغم من انتمائهم إلى السلك القنصلي الفخري' وتفهما لمثل هذه الحالات الاستثنائية رفض المؤتمر القنصلي

(1)تشترط الولايات المتحدة لإعفاء هؤلاء أن تكون أسماؤهم في اللائحة الدبلوماسية التي تصدرها وزارة الخارجية الأميركية .
(2) قد يكون الطباخ والسفرجي والسائق والخادم الذين يعملون لدى رئيس البعثة القنصلية من خدم البعثة ويتلقون مرتباتهم منها.

اقتراحا بحذف المادة (66) مما اضطر دولاً عدة إلى الإعلان عن أن هذه المادة لا تشمل القناصل الفخريين من رعايا الدولة المضيفة أو من المقيمين إقامة دائمة في أراضيها[1].

وأكد البعض أن القنصل الفخري الذي يقوم بالأعمال القنصلية بشكل ثانوي إلى جانب قيامه بأعماله التجارية أو المهنية الخاصة، لا يستحق الاستفادة من الإعفاءات الضريبية حتى عن التعويضات التي يتقاضاها مقابل أعماله القنصلية، لأن هذه التعويضات تؤلف جزءا من المنفعة العامة لأعماله التجارية والمهنية، ولأن اختياره قنصلاً فخريا يتم في الغالب بناء على نجاحه فيها[2]. وهناك من اعتبر أن التعويضات التي يتقاضاها القنصل الفخري ما هي إلا إيراد مدفوع من حكومة أجنبية ذات سيادة لا يخضع للضريبة[3].

وفي رأينا أنه ليس هناك قاعدة دولية تلزم الدولة المضيفة بإعفاء القناصل الفخريين من الضرائب على التعويضات التي يتقاضونها مقابل المهام القنصلية إذا كانوا من مواطني هذه الدولة أو من المقيمين إقامة دائمة في أراضيها، ومع ذلك ليس هناك ما يحول دون قيام هذه الدولة بمنحهم هذا الإعفاء مجاملة وعلى أساس المعاملة بالمثل[4].

2- مستخدمو البعثة القنصلية الفخرية وخدمها: لا يستفيد هؤلاء، حتى لو استفاد القنصل الفخري، من أية إعفاءات ضريبية مهما يكن نوعها لأنهم موظفون شخصيون لدى هذا القنصل، يعملون غالبا في مؤسسته الخاصة ويتقاضون مرتباتهم منه.

الفقرة الثانية: أنواع الإعفاءات الضريبية واستثناءاتها:

كانت بعض المعاهدات القنصلية في البداية تحدد، بشكل حصري، الرسوم والضرائب التي يعفى منها موظفو البعثات القنصلية، لأن القاعدة العامة كانت تقر، مع بعض الاستثناءات، عدم إعفاء أسر هؤلاء الموظفين من الضرائب. ولهذا نصت المادة (24) من مشروع فريق هارفارد القنصلي على إعفاء الموظفين القنصليين من الضرائب التي تفرض على شخص القنصل وعلى دخله القنصلي وعلى دخله الناشئ خارج الدولة المضيفة، وكذلك من الضرائب المفروضة على الأشياء المنقولة وغير المنقولة المستعملة

([1]) انظر سموحي فوق العادة ، الدبلوماسية الحديثة ، مرجع سابق ، ص 128.

([2])انظر محمد طلعت الغنيمي: "الأحكام العامة في قانون الأمم، قانون السلام"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1970، ص808.

([3]) راجع المادة/61/(2)/ من القانون المصري رقم 14 لعام 1939، والمادة/ 47 (2)/ من قانون ضريبة الدخل اللبناني. كذلك راجع ما قاله المندوب البريطاني في المؤتمر القنصلي .

([4]) لا تعفى الولايات المتحدة، إلا بوجود نص تعاهدي صريح، القناصل الفخريين من مواطنيها أو من المقيمين إقامة دائمة في أراضيها من الضرائب والرسوم على تعويضاتهم التي يتلقونها مقابل قيامهم بالأعمال القنصلية، وهذا ما أكدته وزارة الخارجية الأميركية في 1964/11/30 .

في المهام القنصلية شرط أن لا تكون هذه الضرائب بمثابة تكاليف تؤدى مقابل خدمات[1]،بينما اعتمدت معاهدات قنصلية أ خرى طريقة تعداد الرسوم والضرائب المشمولة بالإعفاء وغير المشمولة به. فالمادة (10) من المعاهدة اليوغوسلافية- النمساوية لعام 1960 ، مثلاً، اعتبرت أن الضرائب والرسوم المشمولة بالإعفاء هي الضرائب المفروضة على الدخل الرسمي والضرائب المباشرة الأخرى، واستثنت من الإعفاء الضرائب المفروضة على العقارات والرهن والأعمال المكسبة الخاصة والضرائب غير المباشرة والتكاليف مقابل خدمات. ومع اتجاه الدول إلى تضييق شقة التمييز بين الموظفين الدبلوماسيين والموظفين القنصليين، اتسع نطاق الإعفاءات الضريبية التي يستفيد منها الموظفون القنصليون بهدف مساواتها بإعفاءات الموظفين الدبلوماسيين. وبرز هذه الاتجاه في المادة (20) من اتفاقية هافانا لعام 1928 التي نصت على إعفاء موظفي البعثات القنصلية للدول الأميركية المتعاقدة، الذين لا يتعاطون عملاً مكسبا خاصا في الدولة المضيفة أو لا يحملون جنسيتها، من جميع أنواع الضرائب والرسوم باستثناء ما يتعلق منها بعقارات تقع في أرضها. وبرز كذلك في المادة (13) من المعاهدة القنصلية الأميركية- البريطانية لعام 1951. وجاءت المادة(49) من اتفاقية فيينا القنصلية تكرس هذا الاتجاه الحديث في المساواة إلى أقصى حد ممكن، مستوحية أحكام المادة(34) من اتفاقية فيينا الدبلوماسية مع بعض التعديلات الطفيفة. ونصت فقرتها الأولى على مبدأ الإعفاءات الضريبية وعددت الاستثناءات، فأخذت بذلك غالبية المعاهدات القنصلية التي عقدت بعد عام 1963[2].

ولكن ما هي الضرائب والرسوم المشمولة بالإعفاء والضرائب المستثناة منه؟

أولاً: الرسوم والضرائب المشمولة بالإعفاء :

تقر المادة (49) والمعاهدات القنصلية والتشريعات الوطنية منح موظفي البعثات القنصلية إعفاءات ضريبية متعددة تشمل الرسوم والضرائب على الأشخاص والأشياء، سواء أكانت وطنية أم إقليمية أم بلدية، وغالبية هذه الرسوم والضرائب هي من نوع الضرائب المباشرة التي تفرض على المكلف مباشرة. وغ البا ما تشترط الدول المعاملة بالمثل للاستفادة منها. ومن هذه الضرائب والرسوم نذكر:

([1]) راجع نص المادة/16/ من المعاهدة القنصلية اللبنانية- اليونانية لعام 1948. والمادة/8/ من المعاهدة القنصلية السوفياتية- الصينية لعام 1959 اللتين تحصران الإعفاءات الضريبية بالضرائب الشخصية والمباشرة.

([2]) راجع نص المادة/24/ من المعاهدة الأميركية- الفرنسية لعام 1966، والمادتين 15 و18 من المعاهدة القنصلية السوفياتية- الفرنسية لعام 1969.

1- الضريبة على الدخل: يعفى موظفو البعثات القنصلية (والدبلوماسية) وفقًا للشروط التي ذكرناها من ضريبة الدخل على مرتباتهم وتعويضاتهم التي تدفعها لهم الدولة الموفدة مقابل قيامهم بوظائفهم الرسمية، وعلى مداخليهم الناجمة عن مصادر تقع خارج أراضي الدولة المضيفة. ولكنهم لا يستفيدون من أي إعفاء ضريبي بالنسبة إلى الدخل الخاص الناجم عن نشاط مكسب يقومون به في أراضي هذه الدولة. وكان التعامل الدولي قد أقر منذ زمن بعيد إعفاء الموظفين القنصليين من الضرائب المفروضة على دخلهم الرسمي. وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد أكدت ذلك في عام 1859 ثم في عام 1877. وهذا ما فعلته وزارة الخارجية الأميركية في عام 1863 ثم في عام 1884[1]. وبررت وزارة الخزانة الأميركية في عام 1919، إعفاء الموظف القنصلي من الضريبة على الدخل الناجم عن مصادر تقع خارج الولايات المتحدة، بأن هذا الموظف هو شخص غير مقيم في الولايات المتحدة على الرغم من وجوده جسديا في أراضيها، وبأنه لا يخضع بالتالي إلا لضريبة الدخل الناجم عن مصادر داخل الولايات المتحدة[2]. ونصت بعض القوانين الوطنية على هذا الإعفاء، كالقانون السوفياتي الذي ربطه بشرط المعاملة بالمثل[3]، وكالقانون البريطاني الذي أعفى من الضريبة مرتبات الموظفين القنصليين من غير الرعايا البريطانيين ومن غير المقيمين إقامة دائمة في بريطانيا، كما أعفى منها دخلهم الناجم عن مصادر تقع خارج بريطانيا' وكالقانون اللبناني الذي نص في الفقرة/2/ من المادة (47) من قانون ضريبة الدخل اللبناني (المرسوم الاشتراعي رقم 144 تاريخ 1959/6/12) على أن "يستثنى من الضريبة، الرواتب وملحقات الرواتب التي يقبضها سفراء الدول الأجنبية وممثلوها الدبلوماسيون وقناصلها وممثلوها القنصليون والرعايا الأجانب من موظفيهم، وذلك شرط المعاملة بالمثل".

2- الضرائب على الأجهزة المنزلية: يعفى موظفو البعثات القنصلية والدبلوماسية وفقاً للشروط التي ذكرناها من دفع أية ضريبة مباشرة على أجهزتهم المنزلية كالضرائب التي تفرض على الأثاث وأجهزة الراديو والتلفزيون والسيارات والدراجات والمراكب... [4].

3- الضريبة على الإيجار: يعفى موظفو البعثات القنصلية (والدبلوماسية) ممن تتوفر فيهم الشروط التي ذكرناها، من دفع الضرائب المباشرة التي تفرضها بعض الدول على

---

(1) د. أحمد ابوالوفا ، قانون العلاقات الدبلوماسية علما وعملا ، مرجع سابق ، ص 251

(2) نفس المرجع ، ص252 .

(3) .د. سهيل حسين الفتلاوي ، مرجع سابق ، ص312 .

(4) نفس المرجع ، ص313.

المستأجرين، كالضريبة على القيمة التأجيرية إذا كانت هذه الضريبة على عاتق المستأجر، ولكنهم ملزمون بدفعها إذا كانت أصلاً على عاتق مالك العقار ونقلت إليهم في عقد الإيجار، وذلك لمنع المالك من التهرب من دفع الضريبة المستحقة عليه عن طريق نقلها إلى المستأجر من موظفي البعثة الدبلوماسية أو القنصلية.

4- ضرائب ورسوم مختلفة أخرى: تختلف نظرة الدول إلى العديد من الرسوم والضرائب، فبينما يرى البعض فيها رسوما تؤدى مقابل خدمات معينة، يعتبر البعض الآخر أنها ضرائب مباشرة نستفيد من الإعفاء. وسنعود إلى الحديث عن ذلك فيما بعد. ونكتفي هنا بذكر بعض الأنواع، كالضرائب المفروضة على المحروقات، والضرائب المتعلقة بالمجهود الحربي والجيش، والرسوم المفروضة على إصدار بعض أنواع الرخص كرخص الصيد واقتناء الحيوانات وتملك السيارات وقيادتها[1].

ويمنح الموظفون الدبلوماسيون والقنصليون تأشيرات السفر الدبلوماسية والخاصة مجانًا. وتنص قوانين غالبية الـ دول على هذا الإعفاء، ففي لبنان مثلاً، تنص الفقرة الأولى من المادة (21) من المرسوم رقم 10188 تاريخ 1962/7/28 المتعلق بالدخول إلى لبنان والإقامة فيه والخروج منه (المعدلة بالمرسوم رقم 7451 تاريخ 1967/5/31) على ما يلي: "يعفى من الرسوم المفروضة على سمات المرور وسمات الإقامة حاملو جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والرسمية وجوازات مرور هيئة الأمم المتحدة...".

وتمنح الفقرة الثانية رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية والمدير العام للأمن العام حق منح سمات مجاملة لبعض الشخصيات من حاملي وثائق السفر العادية كأعضاء السلكين السياسي والقنصلي وموظفي هيئة الأمم المتحدة وأفراد عائلاتهم.

ثانيا: الضرائب والرسوم المستثناة من الإعفاء:

استثنت المادة (49) والمعاهدات القنصلية الحديثة ، بعض الرسوم والضرائب من الإعفاءات الضريبية ، وفرضت على موظفي البعثات القنصلية الالتزام بأدائها[2]. وتشمل هذه الاستثناءات: الضرائب غير المباشرة ، والرسوم والضرائب على الممتلكات العقارية الخاصة ، ورسوم التركات والإرث والانتقال، والضرائب والرسوم على

([1]) د. سموحي فوق العادة: "الدبلوماسية الحديثة"، مرجع سابق ، ص 340 -341 .

([2]) وهي نفس الاستثناءات الواردة في المادة/34/ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961.

الـدخل الخـاص، والنفقـات المدفوعـة مقابـل خـدمات خاصـة، ورسـم التسـجيل والمحـاكم والتوثيق والرهن والطابع.

1- الضـرائب غيـر المباشـرة: لا تشـمل الإعفـاءات الضـريبية، الضـرائب غيـر المباشـرة التـي تـدخل عـادة فـي ثمـن السـلع والخـدمات ويصـعب حسـابها، كـأنواع الملبوسـات والأدويـة والمـواد الغذائيـة والأدوات الكهربائيـة ومـا يبـاع فـي الأسـواق المحليـة العاديـة. ولتفـادى دفـع هـذه الضـرائب يلجـأ الموظفـون القنصـليون والدبلوماسـيون عـادة إلـى اسـتيراد هـذه السـلع مباشـرة أو بواسـطة مؤسسـات متخصصـة[1] ، أو إلـى شـرائها مـن الأسـواق الحـرة أو مـن المخـازن التـي تخصصـ ها الدولـة المضـيفة لهـم. وقـد تتبـع هـذه الدولـة طرقـا خاصـة تتـيح لهـم شـراء بعـض السـلع دون دفـع الضـريبة المترتبـة عليهـا، أو تتـيح لهـم اسـترداد قيمـة مـا دفعـوه بعـد شـرائها. فبالنسـبة إلـى المحروقـات تـرى بعـض الـدول، كالولايـات المتحـدة مـثلاً، أن الضـريبة المفروضـة عليهـا هـي ضـريبة غيـر مباشـرة مفروضـة علـى المـوزع الـذي يتقاضـاها مـن المسـتهلك بإضـافتها إلـى تمـن المبيـع ولا يحـق للقناصـل المطالبـة بإعفـائهم منهـا[2]، بينمـا تقـوم دول أخـرى، وعلـى أسـاس المعاملـة بالمثـل فـي الغالـب، بإعفـاء مـوظفي البعثـات الدبلوماسـية والقنصـلية مـن هـذه الضـرائب بتخصـيص محطـات وقـود لهـم تبـيعهم الوقـود دون ضـريبة، أو يمـنحهم بطاقـات خاصـة لشـراء المحروقـات مـن المحطـات العاديـة بعـد حسـم قيمـة الضـريبة منهـا علـى أن يسـترد أصـحاب المحطـات هـذه القيمـة مـن السـلطات المختصـة، أو بتنظـيم جـداول شـهرية يوقعهـا رئـيس البعثـة وترفـق بـالفواتير الثبوتيـة وترفـع إلـى السـلطات المحليـة المختصـة لاسـترداد قيمـة الضـرائب المدفوعـة. ومـا يقـال عـن المحروقـات يقـال عـن السـيارات والأدوات الكهربائية.

ويـدخل هنـا مفهـوم الضـرائب غيـر المباشـرة الضـرائب علـى المشـتريات التـي تعتمـدها بعـض الـدول فتضـيف إلـى سـعر البضـائع والخـدمات المباعـة نسـبة مئويـة مـن سـعرها (10% مـثلاً) كضـريبة مبيـع. وعلـى الـرغم مـن أن هـذه الضـريبة تبـرز فـي الفـاتورة بشـكل منفصـل عـن ثمـن السـلعة ، فإنهـا تبقـى ضـريبة غيـر مباشـرة مفروضـة أصـلاً علـى البـائع الـذي يخولـه القـانون تحصيلها من المشترى[3].

---

(1) د. حميد السيد محمد الغنيمي ، الملجأ في القانون الدولي ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية ،1976، ص 68.

(2) .د. سليمان حسن سليمان ، الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، دراسة مقارنة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ، رسالة دكتوراه ، كلية القانون ترهونة ، جامعة المرقب ،2005-2006، ص 123.

(3) د. عائشة راتب ، الحصانة القضائية للمبعوثين الدبلوماسيين ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد 21 ، القاهرة ، الجمعية المصرية للقانون الدولي ، 1965، ص66 .

والضرائب المفروضة على زبائن المطاعم والفنادق والملاهي وعلى أقساط المدارس، هي من هذا النوع لأنها تقع أصلاً على عاتق المؤسسات والقانون يخولها تحصيلها من الزبائن أو من أولياء التلاميذ. وتستعمل هذه الضرائب غير المباشرة لدعم المستشفيات والسجون والمؤسسات الاجتماعية العامة[1].

وبالنسبة إلى ضريبة الإنتاج والتصنيع التي يضيفها الصانع أو المنتج إلى ثمن السلعة، فإن دولاً عدة تعفى الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين منها على الرغم من كونها ضرائب غير مباشرة. ولكن بعض الدول تشترط أن يتم الشراء من المصنع مباشرة بينما يتيح البعض الآخر الشراء من الوكلاء على أن تنظم معاملة خاصة لاسترداد قيمة الضريبة. وفي الولايات المتحدة أكدت وزارة الخارجية في 1955/6/25 أن للموظف الدبلوماسي أن يستفيد على أساس المجاملة من الإعفاء من ضريبة الإنتاج إذا هو اشترى السلعة مباشرة من المصنع ولا يحق له استرداد قيمة الضريبة إذا تم الشراء من وكلاء البيع. ولا يستفيد الموظفون القنصليون من هذا الإعفاء إلا بوجود نص مخالف في معاهدة قنصلية لأن إعفاءهم يشمل فقط الضرائب التي تفرض عليهم مباشرة لا تلك التي تفرض أصلاً على الغير الذي يخوله القانون إحالتها على المستهلك. أما بالنسبة إلى السلع المشتراة لأغراض البعثة الرسمية فإنها تعفى من هذه الضريبة إذا تم شراؤها من المصنع مباشرة[2].

2- الرسوم والضرائب على الممتلكات العقارية الخاصة. - استقر الرأي منذ مدة طويلة على إخضاع موظفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية للرسوم والضرائب المفروضة على ممتلكاتهم العقارية الخاصة كالعقارات والأبنية والشقق الموجودة في الدولة المضيفة، أو على الدخل الذي تدره، أو على القيمة التأجيرية التي تقع على المالك مسئولية دفعها، أو على نقل ملكيتها. وفي ذلك توافق مع مبدأ السيادة المطلقة للدولة على إقليمها[3]. وهذا ما أكدته وزارة الخارجية البريطانية عام 1908 لقنصلها العام في بطرسبورغ[4] ووزارة الخارجية الأميركية عام 1931 م .

إلا أن العقارات التي يحوزها هؤلاء الموظفون نيابة عن دولهم وتخصص لأغراض البعثة فتستفيد، كما ذكرنا، من الإعفاءات الضريبية العقارية، عملاً بالمادة(32) من اتفاقية فيينا

([1]) د. فاوي الملاح ، مرجع سابق ، ص381.
([2]) د. مفيد محمد شهاب ، القانون الدولي العام ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1989، ص333 .
([3]) نفس المرجع ، ص333 .
([4]) د. هاني الرضا ، مرجع سابق ، ص211-212 .

القنصلية. ففي القضية التي رفعها القنصل الصيني في تورنتو عام 1950، من أجل إعفاء الدور المملوكة من دولته والمستعملة كدور للبعثة القنصلية العامة وكمسكن لرئيسها من الضرائب والرسوم، أقرت المحكمة الإعفاء باعتبار أن أملاك الدول الأجنبية تتمتع بحصانة ضريبية تعفيها من جميع الضرائب والرسوم باستثناء ما يعتبر مجرد تكاليف مقابل خدمات[1]. وأقر المدعى العام في ولاية Texasالأميركية هذا الاتجاه عندما أبدى رأيه في مدى إمكان إعفاء العقارات التي تملكها الدولة المكسيكية في هذه الولاية، وتستعملها لإيواء بعثتها القنصلية، من الضرائب والرسوم.

3- رسوم التركات والإرث والانتقال: لا يعفى موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية من الضرائب والرسوم المترتبة على التركات والإرث.

ولا يعفى موظفو البعثات القنصلية من رسوم الانتقال[2]بالنسبة إلى كل ما يعود إليهم بالوراثة، نتيجة لوفاة أحد الناس من غير أفراد عائلاتهم المقيمين معهم، من أموال منقولة أو غير منقولة في البلد المضيف.

وفي حال وفاة أحد الموظفين القنصليين أو الدبلوماسيين ممن لا يحملون جنسية الدولة المضيفة ولا يقيمون إقامة دائمة في أراضيها، أو في حال وفاة أحد أفراد عائلته الذين يقيمون معه، فإن الأموال المنقولة، كالأثاث والمجوهرات والنقود والحاجات الشخصية التي تدخل في تركة المتوفى، تعفى من رسوم التركات والإرث والانتقال شرط أن يكون وجودها في الدولة المضيفة ناجماً فقط عن وجود المتوفى في هذه الدولة بصفته موظفاً في البعثة القنصلية، أو بصفته فرداً من عائلة أحد موظفي البعثة، مقيماً معه، أي أن تكون موجودات التركة مرتبطة بمهام الموظف الرسمية أو ناجمة عن دخله الرسمي، لا أن تكون مرتبطة بنشاط مكسب خاص أو ناجمة عنه[3]. ولقد كرست هذا الأمر الفقرة الثانية من المادة (51) من اتفاقية فيينا القنصلية[4].

واستقر اجتهاد المحاكم على إعفاء الأموال المنقولة العائدة للموظف القنصلي المتوفى أو لأحد أفراد أسرته، من الضرائب والرسوم على التركات والانتقال مادامت لم تنجم عن دخل خاص كسبه في الدولة المضيفة. ففي عام 1958 مثلاً توفى قنصل الولايات المتحدة العام

([1]) .د. غازي حسن صباريني ، مرجع سابق ، ص 355.

([2]) لم يرد أي ذكر لرسم الانتقال في نص المادة/34/ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961.

([3]) راجع تعليق لجنة القانون الدولي على المادة/50/ من مشروعها القنصلي .

([4]) انظر الفقرة/4/ من المادة/39/ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961.

في منتريال وتم نقل ممتلكاته من مجوهرات وأثاث وسيارات إلى زوجته دون فرض أية ضريبة عليها، ولكنه طلب من الأرملة دفع ضريبة انتقال على الأموال المودعة في حساب مشترك باسمها واسم زوجها لأن هذه الأموال تخرج عن نطاق الحاجات الخاصة بالقنصل المستعملة تسهيلاً للإقامة وأداء المهام. إلا أن دراسة وافية للموضوع أظهرت أن الأموال قد تكونت من الدخل الرسمي الذي كان المتوفى يتقاضاه من دولته مقابل مهامه القنصلية، وأنها بالتالي تخضع للإعفاء الضريبي.

أما بالنسبة إلى الأموال غير المنقولة التي يملكها في الدولة المضيفة الموظف المتوفى أو أحد أفراد عائلته، فإنها لا تعفى من رسوم الإرث والتركات والانتقال لأن ذلك يدخل في اختصاص الدولة المضيفة. وقد أكدت وزارة الخارجية البريطانية في عام 1871 أن العقارات الخاصة التي يملكها قنصلها في جنيف لا تعفى من رسوم الإرث والانتقال عند انتقالها إلى زوجته بعد وفاته.

كذلك لا تعفى من الرسوم الأموال التي تدخل في تركة الموظف القنصلي المتوفى أو في تركة أحد أفراد عائلته إذا نجمت عن دخل خاص تم تحصيله في أراضي الدولة المضيفة عن طريق تعاطي نشاطات خاصة مكسبة تخرج عن نطاق المهام القنصلية.

4- الرسوم والضرائب على الدخل الخاص الناشئ في الدولة المضيفة:- لا يعفى موظفو البعثة القنصلية والدبلوماسية من الضرائب المترتبة على الدخل الخاص الذي يحصلون عل يه من نشاطات خاصة يقومون بها في الدولة المضيفة كالنشاطات التجارية والاستثمارات. ويعتبر التعامل الدولي أن هذا الدخل لا يرتبط بشكل أو آخر بصفة الموظف الرسمية.

ويفهم بالضرائب والرسوم على الدخل الخاص تلك التي تفرض على الدخل الشخصي الذي يحصل عليه الموظف القنصلي خارج نطاق دخله الرسمي، كالضرائب على أرباح رأس المال أو استثماراته في الأعمال التجارية والمالية في الدولة المضيفة. فموظفو البعثات القنصلية في الولايات المتحدة، مثلاً، يخضعون لضريبة الدخل الفيدرالية على استثمارات أموالهم في الصكوك والسندات، وعلى فوائد حساباتهم في المصارف الأميركية التي تشكل دخلاً خاصا اكتسب في الدولة المضيفة خارج نطاق الأعمال الرسمية. ولكن الفوائد على الحسابات الرسمية للبعثة تعفى من الرسوم. وتخضع كذلك للضريبة الأموال التي يتلقاها هؤلاء الموظفون كهبة أو يفوزون بها في اليانصيب.

5- النفقات مقابل خدمات خاصة: من هذه النفقات تلك التي تدفعها البعثة وموظفوها مقابل الخدمات البلدية من ماء وكهرباء وأعمال نظافة واتصالات سلكية ولاسلكية وأجهزة راديو[1] وخدمات مقدمة في الفنادق والمسارح والسينما ورسوم استعمال الطرقات التي تدفع من أجل تحسين هذه الطرقات وصيانتها، ورسوم المجارير والأرصفة.

وتختلف النظرة إلى بعض الرسوم، فهناك دول تعتبرها نفقات مقابل خدمات، وهناك دول تعتبرها ضريبة مباشرة، والأمثلة كثيرة نذكر منها:

(أ) الرسوم المفروضة على إصدار رخص للكلاب.

(ب) الرسوم المفروضة على تذاكر السفر والانتقال. وقد أكدت الحكومة البريطانية عام 1959 لقنصلها العام في ريوديجانيرو أن عليه دفع الرسم المفروض على تذاكر السفر في الدرجة الأولى في السفن والطائرات.

ويعتبر هذا الرسم في الواقع، أو يعتبر الفرق المالي بين تذاكر الدرجة الأولى والدرجة السياحية، بمثابة ضريبة ترف لا يعفى منها الموظفون الدبلوماسيون والقنصليون.

(جـ) الرسوم المفروضة على تسجيل السيارات وإصدار لوحاتها الخاصة وإصدار رخص السير ورخص القيادة. ويمكن اعتبار هذه الرسوم بمثابة نفقات لإتمام معاملة التسجيل وإصدار رخصة السير إذا كانت قيمتها زهيدة. وعندما تفوق قيمتها مقدار الخدمة تصبح مجرد ضريبة على الملكية تعفى البعثات وموظفوها من دفعها. ومن الملاحظ أن دولاً عدة لا تتقاضى هذه الرسوم، على أساس المجاملة، على الرغم من أن قيمتها لا تتعدى كلفة الخدمة المؤداة .

(د) رسم الخروج من المطارات والمرافئ الذي تفرضه بعض الدول. ونذكر أن لبنان يعفى الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين وموظفي المنظمات الدولية من هذا الرسم.

6- رسوم التسجيل والمحاكم والتوثيق والرهن والطابع: نلاحظ أن الاستثناءات الضريبية التي نصت عليها المادة(43) من اتفاقية فيينا الدبلوماسية تلزم الموظفين الدبلوماسيين بدفع هذه الرسوم المتعلقة بالأموال غير المنقولة فقط، بينما تلزم المادة(49) من اتفاقية فيينا القنصلية الموظفين القنصليين بدفعها بالنسبة إلى الأموال المنقولة وغير المنقولة، وهذا هو

(1) في عام 1932، فرضت الحكومة الإيطالية رسمًا على أجهزة الراديو، فاعتبرت وزارة الخارجية الأميركية أن هذا الرسم هو قيمة تدفع مقابل الخدمة التي تقدمها الدولة بتشغيل محطة الإذاعة وليس ضريبة مفروضة على ملكية الجهاز، وعلى الموظفين القنصليين القيام بدفعه .

أحد الفوارق بين المادتين التي فرضها اختلاف الطبيعة في مهام كل من البعثتين الدبلوماسية والقنصلية[1].

وعملاً بالمادة (34) من اتفاقية فيينا القنصلية لا تخضع لهذا النوع من الرسوم دار البعثة القنصلية ومسكن رئيسها المسلكي الممتلك أو المستأجر من قبل الدولة الموفدة أو من ينوب عنها باسـ تثناء الرسوم المترتبة أصلاً على المتعاقد مع الدولة المضيفة أو من ينوب عنها، كوضع المالك الذي تستأجر البعثة بناءه كمكاتب لها أو لسكن رئيسها.

المطلب الثاني

امتياز الإعفاءات الجمركية

تشمل الإعفاءات الجمركية الإعفاء من رسوم الاستيراد والتصدير التي تفرضها سلطات الدولة المضيفة عادة على البضائع المختلفة عند إدخالها إلي إقليمها أو عند إخراجها منه[2] والرسوم المرتبطة بها كالرسوم المفروضة على منح رخص الاستيراد[3]. ولا تعتبر من قبيل الضرائب والرسوم الجمركية نفقات تخزين البضائع ونفعها وحفظها بالتبريد وتوضيبها، وما شابه ذلك من خدمات، لأن هذه النفقات تشكل ثمنا لأداء الخدمة[4]. إلا أنه ليس هناك ما يحول دون قيام الدولة المضيفة بإعفاء البعثات وموظفيها من هذه النفقات على أساس المجاملة.

لقد نصت المادة (50) من اتفاقية فيينا القنصلية على إعفاء موظفي البعثات القنصلية من الرسوم الجمركية ومن إجراءات تفتيش أمتعتهم ووضعت لها قواعد، وذلك على الشكل التالي:

"1- تجيز الدولة المضيفة، وفقاً لما تسن من قوانين وأنظمة، دخول المواد الآتية، معفاة من جميع الرسوم الجمركية والضرائب والأتاوات الأخرى المرتبطة بها غير تكاليف التخزين والنقل ونفقات الخدمات المماثلة:

(أ) المواد المعدة للاستعمال الرسمي للبعثة القنصلية.

---

(1) راجع الفقرة/6/ من تعليق لجنة القانون الدولي على المادة/48/ من مشروعها القنصلي.

(2) راجع تعليق لجنة القانون الدولي على المادة/34/ من مشروعها الدبلوماسي .

(3) تنص المادة/6/ من المرسوم الاشتراعي اللبناني رقم 146 تاريخ 1942/2/27 المتعلقة برسوم الاستيراد والمعدلة بالمرسوم الاشتراعي رقم 228 تاريخ 1942/10/9 على ما يلي: "تعفى من رسم التحقيق (المفروض على رخص الاستيراد) ومن رسم 2% (يفرض بهذا المعدل من قيمة البضاعة المنوي استيرادها عند تسليم رخصتها) الرخص المسلمة لأجل (استيراد)... البضائع المعفاة من رسوم الجمرك إما بسبب الحصانة القنصلية أو الامتيازات العسكرية، وإما بسبب امتيازات".

(4) راجع الفقرة الأولى من المادة/17/ من المعاهدة القنصلية الفرنسية- السوفياتية لعام 1964.
كذلك الفقرة الأولى من المادة/25/ من المعاهدة القنصلية الأميركية- الفرنسية لعام 1966.

(ب) ا لمواد المعدة للاستعمال الشخصي للموظف القنصلي وأفراد عائلته الذين يشكلون جزءا من أسرته بما في ذلك المواد المعدة لإقامته. ولا ينبغي أن تتجاوز مواد الاستهلاك الكميات الضرورية لاستعمالها المباشر من قبل الأشخاص المعنيين[1].

2- يستفيد المستخدمون القنصليون من الامتيازات والإعفاءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بالنسبة إلى المواد المستوردة خلال الفترة الأولى من تسلمهم العمل[2].

3- تعفى من التفتيش الجمركي الأمتعة الشخصية المرافقة للموظفين القنصليين وأفراد عائلتهم الذين يشكلون جزءا من أسرهم. ولا يمكن إخضاعها للتفتيش إلا إذا كانت هناك أسباب جدية تدعو للاعتقاد بأنها تحتوى مواد غير تلك المذكورة في المقطع "ب" من الفقرة الأولى من هذه المادة، أو مواد تصديرها أو استيرادها ممنوع بمقتضى قوانين وأنظمة الدولة المضيفة، أو خاضع لقوانين وأنظمة الحجر الصحي. ولا يجوز إجراء هذا التفتيش إلا بحضور الموظف القنصلي أو المعنى من أفراد عائلته[3].

وبرزت في المؤتمر القنصلي أثناء مناقشة مشروع هذه المادة تيارات مختلفة عكست التضارب في نظرة الدول إلى منح الإعفاءات الجمركية تبعا لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، فبينما طالبت دول أوروبا الشرقية والدول الغربية الغنية بالتوسع في منحها للموظفين القنصليين، طالبت الدول الفقيرة بتقليصها وحصرها. وجاءت المادة (50) توفق بين الاتجاهين. وسنقول كلمة في تطور الاتجاهات الدولية في مجال الإعفاءات الجمركية، والقيود التي تحد منها وتحول دون إساءة استعمالها.

الفقرة الأولى: تطور الاتجاهات الدولية في مجال الإعفاءات الجمركية :

= وتخضع كل عملية إدخال أو إخراج بضاعة مرخص بها لدفع قيمة موحدة تستوفيها مصلحة الجمارك قدرها مائة فرش لبناني. يعفى من تأدية الجمالة.. أعضاء السلكين السياسي والقنصلي المشار إليهم في المادة 249، والمفوضات والقنصليات عما تستورده باسمها وفقًا لأحكام المادة/251/ (راجع نص المادتين 249 و251أدناه).

([1]) إن نص هذه الفقرة منقول حرفيًا عن نص الفقرة الأولى من المادة/36/ من اتفاقية فيينا الدبلوماسية باستثناء الجملة الأخيرة المتعلقة بمواد الاستهلاك. وقد أُضيفت إلى المادة/50/ من الاتفاقية القنصلية للحد من إمكان إساءة استعمال الموظفين القنصليين للإعفاءات الضريبية.

([2]) انظر نص المادة/37/ من اتفاقية فيينا الدبلوماسية المتعلقة بإعفاء الموظفين الإداريين من رسوم الجمارك.

([3]) إن نص هذه الفقرة مماثل لنص الفقرة/2/ من المادة/36/ من اتفاقية فيينا الدبلوماسية مع فارقين، الأول هو عدم حصر الإعفاء من التفتيش بالأمتعة الخاصة المرافقة للموظف الدبلوماسي، وبالتالي عدم إخضاع جميع أمتعته للتفتيش سواء أكانت مرافقة له أم لا. والثاني هو جواز إجراء تفتيش أمتعة الدبلوماسي بحضوره أو حضور ممثل مفوض منه.

كان الرأي السائد بين فقهاء القانون الدولي حتى النصف الأول من هذا القرن هو أن الإعفاءات تتم على أساس المجاملة الدولية والمعاملة بالمثل ولا تشكل قاعدة من قواعد القانون الدولي.

ووجدت لجنة القانون الدولي خلال إعداد مشروعي اتفاقيتي فيينا الدبلوماسية والقنصلية أن تطورا قد طرأ على هذا المفهوم وأدى إلى بروز قاعدة دولية تقر إعفاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية من الرسوم الجمركية على البضائع التي تستوردها لحاجاتها الرسمية[1].ومن هنا جاء المقطع الأول من الفقرة الأولى من كل من المادتين 36 من الاتفاقية الدبلوماسية و/50/ من الاتفاقية القنصلية، وكذلك المادة (62) من هذه الأخيرة، تكريسا لهذه القاعدة. كما نصت عليها غالبية المعاهدات القنصلية والقوانين الوطنية.

ومن المواد التي تستوردها البعثات لحاجاتها وتعفى من الرسوم الجمركية في حدود القوانين والأنظمة المحلية، نذكر: الأعلام والتروس (الشعارات) واللوحات والأختام والكتب والمطبوعات الرسمية والأفلام الدعائية ووثائق السفر وأجهزة الشيفرة والراديو والسينما والتليفزيون والتلكس والأثاث والأدوات المكتبية كالآلات الكاتبة والحاسبة والناسخة والملفات والخزانات الحديدية، والسيارات، والطائرات والسفن والدراجات الخ... المعدة لاستعمال البعثة الرسمي، والمآكل والمشروبات المختلفة الخاصة بالضيافة في المكاتب أو الضرورية لإقامة الحفلات الرسمية، وكذلك النقد الأجنبي الضروري لتسيير أعمال البعثة. وللبعثة الحق في إعادة تصدير هذه الممتلكات معفاة من الرسوم الجمركية، وذلك عند إغلاقها أو إنهاء أعمالها في الدولة المضيفة.

ويختلف موقف الدول من الإعفاءات الجمركية التي يمكن إفادة موظفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية منها بشكل عام وموظفي البعثات القنصلية بشكل خاص، نظرا لكثرة عدد هؤلاء وانتشارهم في مناطق مختلفة من البلد المضيف، ونظرا لما قد تشكله إساءة الاستعمال من ضرر يلحق باقتصاده. إن تقديم التسهيلات الضرورية لهؤلاء الموظفين بإعفائهم من بعض القيود الجمركية، يحسن من ظروف معيشتهم ويتيح لهم الانصراف التام إلى أعمالهم دون إضافة الوقت في البحث عن ضروريات الحياة اليومية. ولكن الدول المضيفة، وخصوصا الصغيرة منها، تتخوف من حدوث انعكاسات سلبية قد يتركها منح الإعفاءات الجمركية على اقتصادها وعلى نفسية

(1) راجع الفقرة الأولى من تعليق لجنة القانون الدولي على المادة/34/ من مشروعها الدبلوماسي وكذلك راجع الفقرة الأولى من تعليق اللجنة على المادة/49/ من مشروعها القنصلي.

مواطنيها، مع العلم أن ظروف هذه الدول قد تشجع على إساءة استعمال هذه الإعفاءات، نظرا لانتشار تجارة "السوق السوداء" فيها كنتيجة للأنظمة الجمركية والنقدية الصارمة التي تتبعها ولعدم توافر الوسائل والأجهزة الفاعلة الكفيلة بالحد من هذه التجاوزات. وقد يقال للدفاع عن منح هذه الإعفاءات الجمركية، أن تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل يحد من خسارة الدولة المضيفة لأن هذه الدولة تأخذ بعين الاعتبار، عند تحديد مرتبات موظفي سلكها الخارجي، الإعفاءات التي يستفيد منها هؤلاء، وتقوم بالتالي بتخفيض هذه المرتبات. إلا أن هذه الحجة واهية لأن عدد بعثات الدول الصغيرة أو الفقيرة لدى الدول الأخرى أو حجم هذه البعثات هو أقل بكثير من عدد البعثات العاملة في أراضيها أو حجمها.

لهذا نلاحظ أن العديد من المعاهدات القنصلية الثنائية يحدد فترة زمنية يمنح خلالها موظفو البعثات القنصلية إعفاءات جمركية، وتنتهي هذه الفترة بعد أشهر قليلة من تاريخ وصول الموظف القنصلي إلى مركز عمله. أما بالنسبة إلى الدول الكبرى الغنية فإن من مصلحتها تعميم الإعفاءات الجمركية وتوسيع نطاقها نظرا لكثرة عدد بعثاتها في الخارج وارتفاع عدد الموظفين فيها بحيث يؤدى منح هذه الإعفاءات إلى زيادة الاستيراد منها، دون أن تتضرر من منح إعفاءات جمركية واسعة للبعثات الأجنبية العاملة لديها التي تعتمد في شراء السلع على أسواقها ومؤسساتها.

وبالإضافة إلى هذه الأسباب، التي تدفع الدول، وفقًا لأوضاعها، إلى المناداة بالتوسع أو التضييق في منح الإعفاءات الجمركية، فهناك أسباب أخرى يستند إليها كل فريق لتعزيز موقفه. فالفريق الذي يدعو إلى التضييق يرى أن صفة الموظف القنصلي تختلف عن صفة الموظف الدبلوماسي وأن لا ضرورة بالتالي لمنحه امتيازات واسعة. وإذا كان لدولة واحدة عدة بعثات قنصلية منتشرة في أقاليم الدولة المضيفة أصبح عدد الموظفين القنصليين أكبر بكثير من عدد الموظفين الدبلوماسيين وأصبح التوسع في منح الإعفاءات الجمركية للموظفين القنصليين عبئًا ثقيلاً على عاتق الدولة المضيفة. ويستند الفريق المنادى بالتوسع في منح الإعفاءات الجمركية على الاتجاه الحديث في حقل العلاقات القنصلية الذي يدعو إلى تضييق شقة التمييز بين الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين وعلى اتجاه غالبية الدول إلى توحيد السلكين والمساواة بين حصاناتها وامتيازاتها إلى أقصى حد ممكن[1].

(1) د. سموحي فوق العادة ،الدبلوماسية الحديثة مرجع سابق ،ص329.

وبرز هذان الاتجاهان خلال مناقشة المادة (50) من اتفاقية فيينا القنصلية (المادة (49) من مشروع لجنة القانون الدولي) [1]. وتوصل المؤتمر إلى التوفيق بينهما، فجاءت المادة (50) تقر للموظفين القنصليين بحق الاستفادة من الإعفاءات الجمركية دون تحديد فترة زمنية ، وذلك بالنسبة إلى المواد التي يستوردونها لاستعمالهم الشخصي أو للاستعمال الشخصي للأفراد الذين يشكلون جزءا من أسرهم ، وفي ذلك مساواة مع الموظفين الدبلوماسيين، وتكريس لتطور مهم في حقل العلاقات القنصلية' يهدف إلى توحيد الامتيازات والحصانات الدبلوماسية والقنصلية بما في ذلك الإعفاءات الجمركية. وسبق لدول عدة قبل وضع اتفاقية فيينا القنصلية أن تبادلت مذكرات ساوت فيها، في حق الإعفاءات الجمركية، بين الموظفين القنصليين والموظفين الدبلوماسيين' كما ضمنت معاهداتها القنصلية ،وقوانينها وأنظمتها الداخلية · نصوصا مشابهة. ومن جهة ثانية سمحت المادة (50) لقوانين الدول المضيفة وأنظمتها بأن تحد من هذه الإعفاءات وتقيدها من أجل الحيلولة دون إساءة استعمالها. واستثنت بعض موظفي البعثة من الاستفادة منها وقيدت فترة استفادة بعضهم الآخر، وحددت الكميات المعفاة عن طريق حصرها بالمواد الضرورية للاستعمال المباشر. وأتاحت للسلطات الجمركية حق التفتيش عند قيام شك بحصون تجاوز. ونشير إلى أن هناك مبدأ مهما تتمسك به الدول عند منحها الإعفاءات الجمركية هو مبدأ المعاملة بالمثل، وإغفال المادة (50) النص عليه لا يعنى التخلي عنه، لأن عدم إيراده يعود إلى اعتقاد المؤتمرين بأن مجرد التزام الدول الموقعة على الاتفاقية بأحكامها، يؤدى إلى وجوب تبادلها المعاملة بالمثل. وبالفعل فإن للمبدأ أهمية كبيرة في حقل الإعفاءات الجمركية نظرا لتباين القوانين والأنظمة الداخلية للدول في تحديد هذه الإعفاءات[2]. ولقد أكدت وزارة الخارجية الأميركية غير مرة على أهمية هذا المبدأ بالنسبة إلى الإعفاءات الجمركية التي تمنحها، ففي كتاب وجهته في 1959/12/3 إلى بعثتها في برن أفادت أن منح الإعفاءات الجمركية في الولايات المتحدة يتم على أساس المعاملة الدقيقة بالمثل وبالتالي فإن إفادة موظفي البعثات القنصلية السويسرية العاملة في الولايات المتحدة من الإعفاءات الجمركية يتوقف على مدى استفادة موظفي البعثات القنصلية الأميركية العاملين في سويسرا من هذه الإعفاءات' وأعادت الخارجية الأميركية تأكيدها على المبدأ عام 1965 في جواب لها على استفسار من السفارة الكولومبية بهذا الخصوص' وتنص تعليمات وزارة الخارجية الأميركية على ضرورة قيام البعثات الأميركية في الخارج بإعلام الوزارة عن القيود التي تطبقها الدول عليها وعلى موظفيها في

([1]) د. محمود خلف ، مرجع سابق ، ص 77-78 .

([2]) د. سموحي فوق العادة: "الدبلوماسية الحديثة"، مرجع سابق ، ص350 .

مجال الإعفاءات الجمركية من أجل إبلاغها إلي السلطات الجمركية الأميركية لتطبيق معاملة مماثلة على موظفي بعثات هذه الدول العاملين في الولايات المتحدة .

وتشترط الفقرة/ب/ من المادة (263) من قانون الجمارك اللبناني تحقق شرط المعاملة بالمثل لمنح الإعفاءات الجمركية لموظفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية.

الفقرة الثانية: القيود على الإعفاءات الجمركية :

بالاستناد إلى المواد (50) و(57) و(71) من اتفاقية فيينا القنصلية وإلى المعاهدات القنصلية والقوانين والأنظمة الداخلية للدول[1] يتبين لنا أنه يمكن تقسيم القيود على الإعفاءات الجمركية إلى قيود متعلقة بالأشخاص، وقيود متعلقة بأنواع المواد المستوردة وكمياتها ومدة استيرادها، وقيود متعلقة ببيع المواد المستوردة أو إعادة تصديرها، بالإضافة إلى حق التفتيش الجمركي وتحديد إجراءات الاستيراد. ويشترط أن تكون هذه القيود عامة في حدود شرط المعاملة بالمثل وتشمل موظفي بعثات جميع الدول[2].

أولاً: القيود المتعلقة بالأشخاص :

عملاً بأحكام المادتين (57) و(71) من اتفاقية فيينا القنصلية، لا يستفيد من الإعفاءات الجمركية الموظفون القنصليون المسلكيون ومستخدمو البعثات القنصلية المسلكية ممن يحملون جنسية الدولة المضيفة أو يقيمون إقامة دائمة في أراضيها أو يتعاطون عملاً مكسبا خاصا في هذه الدولة[3]. وفي هذه الحالة لا يحق لأي فرد من أفراد عائلتهم الذين يشكلون جزءا من أسرهم الاستفادة من أي إعفاء قنصلي. ويسقط كذلك حق كل فرد منهم في الإعفاء عند اكتسابه جنسية الدولة المضيفة أو منحه إقامة دائمة فيها أو تعاطيه أي عمل مكسب في أراضيها. ولا يستفيد من الإعفاءات الجمركية خدم البعثة القنصلية والخدم الخاصون العاملون في منازل الموظفين القنصليين مهما يكن وضعهم حتى ولو لم يكونوا

([1]) تنص المادة 263من قانون الجمارك اللبناني على ما يلي:
"يمنح الإعفاء من الرسوم الجمركية ضمن الشروط والقواعد العامة التالية:
أ- أن تكون البضاعة قد شحنت بموجب بوالص شحن لأمر الشخص المستفيد من الإعفاء أو جرى شراؤها في المستودعات الجمركية أو المستودعات الحقيقية أو المستودعات الحقيقية الخاصة أو مستودعات المستوردين الوهمية أو في منطقة حرة.
ب- أن يتمتع بذات الإعفاءات والتسهيلات الجمركية الممثلون السياسيون والقناصل اللبنانيون في الدولة التي ينتمي إليها الممثل السياسي أو القنصل الأجنبي المستفيد من الإعفاء.
جـ- أن يكون الموظف الذي يستفيد من الإعفاء والتسهيلات الجمركية متقطعًا لوظيفته وإن لا يقوم بعمل آخر ولا يتعاطي التجارة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
د- تخضع المواد التي تستفيد من الإعفاء من الرسوم الجمركية إلى كافة المعاملات الجمركية والكشف إلا إذا نص على خلاف ذلك".
([2]) راجع الفقرة الثالثة من تعليق لجنة القانون الدولي على المادة/49/ من مشروعها القنصلي .
([3]) وهذا ما أكدته الفقرة (جـ) من المادة/263/من قانون الجمارك اللبناني المذكورة.

من مواطني الدولة المضيفة أو من المقيمين إقامة دائمة فيها أو اقتصر نشاطهم على عملهم لدى هؤلاء الموظفين.

ولا يستفيد القناصل الفخريون وموظفو البعثات القنصلية الفخرية من أي إعفاء بالنسبة إلى الحاجات الشخصية التي يستوردونها، لأن الإعفاءات الجمركية التي تمنح لبعثاتهم تقتصر على المواد المخصصة لاستعمال البعثة الرسمي، عملاً بالمادة (62) من اتفاقية فيينا القنصلية التي تنص على ما يلي:

"تجيز الدولة المضيفة، وفقاً لأحكامها التشريعية والتنظيمية، إدخال المواد الآتية، معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب، ومن الأتاوات الأخرى غير تكاليف التخزين والنقل ونفقات الخدمات المماثلة. وهذهالمواد التي يشترط أن تكون مخصصة للاستعمال الرسمي لبعثة قنصلية يرئسها موظف قنصلي فخري هي: الشعار والإعلام ولوحات الإعلان والأختام والطوابع والكتب والمطبوعات الرسمية ومفروشات المكاتب والتجهيزات المكتبية والمواد المشابهة المرسلة إلى البعثة من قبل الدولة الموفدة أو بناء على طلبها".

وقد تحدد قوانين بعض الدول عدد موظفي البعثة القنصلية الذين يستفيدون من الإعفاءات الجمركية، ففي لبنان مثلاً حددت المادة (249) من قانون الجمارك اللبناني العدد باثنين في العاصمة وبواحد في المدن الأخرى[1].

ثانيا: القيود المتعلقة بأنواع المواد المستوردة وكمياتها ومدة استيرادها:

تقتصر المواد التي تشملها الإعفاءات الجمركية على تلك المعدة للاستعمال الشخصي للموظف أو المستخدم القنصلي وأفراد عائلته الذين يشكلون جزءا من أسرته كالمواد الضرورية لإقامته، كالملابس والأجهزة المنزلية والسيارة، أو لاستعماله الشخصي، كالملابس وأدوات الزينة والحلي، ومنها المواد الاستهلاكية، كالمأكولات والمشروبات والأدوية...

([1]) تنص المادة/249/ من قانون الجمارك اللبناني على ما يلي:
"تعفى من الرسوم الجمركية ومن إجراءات الفتح والكشف جميع الأصناف المستوردة وفقًا لأحكام المادة/263/ من هذا القانون باسم ممثلي الدول الأجنبية الوارد ذكرهم فيما يلي والمعدة لاستعمالهم الشخصي فقط أو لاستعمال أفراد عائلاتهم.
أ- رئيس البعثة الدبلوماسية والمستشارون والسكرتيريون والملحقون الذين ينتمون إلى السلك الدبلوماسي.
ب- الملحقون الفنيون والملحقون العسكريون المساعدون من مختلف الأسلحة شرط أن يرشحهم رئيس البعثة وأن تقبل بهم وزارة الخارجية والمغتربين في لبنان.
جـ- القناصل العامون ونواب القناصل شرط أن لا يتجاوز عدد من يستفيد منهم من الإعفاء الاثنين في العاصمة والواحد في المدن الأخرى.
على أن لا يستفيد كل شخص من الأشخاص الوارد ذكرهم أعلاه من الإعفاء سوى عن سيارة واحدة باستثناء رئيس البعثة الذي يمكنه أن يستورد أكثر من سيارة واحدة شرط أن تكون ملكه الخاص.

وجميع المواد التي تخرج عن هذا الإطار، كتلك التي تستورد من أجل بيعها في الأسواق المحلية أو الإتجار بها، لا يشملها الإعفاء[1] .ويمنع استيراد المواد المحظورة دوليا كالأفيون والمخدرات الأخرى. وتنص قوانين بعض الدول على منع استيراد بضائع معينة لأسباب دينية أو أخلاقية أو صحية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية خاصة بها، كمنع استيراد الخمر وإدخال الأفلام الخلاعية والمجلات الجنسية والمنشورات السياسية الهدامة والأسلحة النارية في بعض الدول.

وتلجأ الدول غالبا إلى تحديد الكمية السنوية التي يمكن استيرادها من بعض البضائع المعفاة من الرسوم الجمركية بحيث لا تتعدى الكميات المستوردة حاجة الاستهلاك الشخصي، وهذا ما نصت عليه الفقرة 1–ب من المادة(50) من اتفاقية فيينا القنصلية. وهذا الشرط لم يرد أصلاً في مشروع لجنة القانون الدولي القنصلي ولا في المادة (36) من اتفاقية فيينا الدبلوماسية. وقد تمت إضافته بناء على اقتراح من الوفد الأسباني إلى المؤتمر القنصلي. وفي لبنان مثلاً يحق لرئيس البعثة الدبلوماسية دون تحديد استيراد كل ما يحتاج إليه من المشروبات الروحية والدخان والسيجار، بينما لا يحق لرئيس البعثة القنصلية أن يستورد سنويا، دون رسوم جمركية، إلا في نطاق محدود [2]. وبالنسبة إلى السيارات فإن الدول تتيح للموظفين الدبلوماسيين والقنصليين غالبا استيراد سيارة واحدة دون رسوم جمركية خلال فترة عملهم لديها[3] أو كل سنتين أو ثلاث. ويمنح رئيس البعثة الحق في استيراد سيارتين خلال هذه المدة، بالإضافة إلى السيارات التي يتم استيرادها باسم البعثة ولحاجاتها. على أنه يمكن منح الإعفاء لسيارة أخرى بديلة إذا ما تعرضت السيارة الأولى نتيجة حادث للتلف الكامل[4].

وعلى الرغم من أن المادة (50) لا تنص على مدة محددة بعد وصول الموظفين القنصليين وأفراد عائلاتهم للاستفادة خلالها من حق استيراد السلع الشخصية دون دفع الرسوم الجمركية، فإن ربط تطبيق هذه المادة بالقواعد المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الداخلية للدول يسمح لهذه القوانين والأنظمة بتحديد مدة يتم خلالها الاستيراد. ففي سويسرا

([1]) راجع الفقرة الخامسة من تعليق لجنة القانون الدولي على المادة/49/ من مشروعها القنصلي.

([2]) راجع تعميم وزارة الخارجية اللبنانية رقم 20/م تاريخ 1973/2/31. وقد طلبت الوزارة في هذا التعميم من رؤساء البعثات اللبنانية في الخارج التأكد من عدم تجاوز الكمية المحددة والمعفاة من الرسوم الجمركية والتي تطبق على موظفي البعثات الأجنبية العاملين في لبنان وذلك حرصًا على سمعة البعثات اللبنانية في الخارج وسمعة موظفيها.

([3]) راجع المادة/249/، المذكورة، من قانون الجمارك اللبناني.

([4]) د. سموحي فوق العادة: "الدبلوماسية الحديثة، مرجع سابق . ص347.

مـثلاً تحـدد المـدة بسـنة مـن تـاريخ الوصـول الأول، وفـي كولومبيـا بأربعـة أشـهر. كمـا قـد تحـدد المعاهـدات القنصـلية الثنائيـة هـذه المـدة. وبالنسـبة إلـى المسـتخدمين القنصـليين وأفـراد عـائلاتهم فـإن حقهـم فـي الإعفـاء مقصـور علـى المـواد الشخصـية الضـرورية التـي يسـتوردونها عنـد بدايـة إقـامتهم، وهـذا مـا نصـت عليـه الفقـرة الثانيـة مـن المـادة (50) التـي سـاوت المسـتخدمين القنصـليين فـي هـذا المجـال بمـوظفي البعثـات الدبلوماسـية الإداريـين والفنيـين. وتحـدد القـوانين الداخليـة المـدة الضـرورية لبدايـة الإقامـ ة التـي تتـراوح غالبـا بـين ثلاثـة أشـهر وسـنة مـن تـاريخ الوصول الأول للمستخدم إلى أراضى الدولة المضيفة[1].

ثالثًا: القيود المتعلقة ببيع المواد المستوردة أو إعادة تصديرها:

تفـرض الدولـة المضـيفة قيـودا علـى المسـتفيدين مـن الإعفـاءات الجمركيـة الـذين يبيعـون الأشـياء التـي يسـتوردونها أو التـي تـم شـراؤها مـن الأسـواق المحليـة معفـاة مـن الرسـوم والضـرائب. فالسـيارات مـثلاً لا يمكـن بيعهـا لمـواطني الدولـة المضـيفة إلا بعـد انقضـاء سـنتين أو ثـلاث أو أربـع علـى إدخالهـا أو عنـد انتهـاء مهمـة الموظـف. وتجيـز بعـض الـدول البيـع عنـد انقضـاء هـذه المـدة دون دفـع الرسـوم الجمركيـة[2]، بينمـا يشـترط بعضـها الآخـر دفـع هـذه الرسـوم قبـل إتمـام عمليـة البيـع. وقـد تشـترط دول أخـرى كالـدول الاشـتراكية أن يـتم البيـع لمؤسسات حكومية متخصصة أو للبعثات الدبلوماسية أو القنصلية الأخرى وموظفيها[3].

وبالنسـبة إلـى تصـدير الأشـياء التـي حصـل عليهـا الموظـف القنصـلي فـي الدولـة المضـيفة عنـد انتهـاء مهمتـه، فيجـب التمييـز بـين الأشـياء التـي تمنـع قـوانين هـذه الدولـة تصـديرها كـالتحف الفنيـة واللوحـات وسـبائك الـذهب، وهـذه لا يمكـن للموظـف إخراجهـا[4]وبـين الأشـياء التـي لا تحـول القـوانين دون تصـديرها، وهـذه يمكـن تصـديرها معفـاة مـن الرسـوم. وخلـت المـادة (50)

([1]) في مصر مثلاً تمتد هذه المدة إلى ستة أشهر من تاريخ الوصول الأول ويمكن تمديدها بموافقة وزارة الخارجية. راجع الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون رقم 61/55، تاريخ 1961/6/12، المجلة المصرية للقانون الدولي 1961، ص59، أما في لبنان، وعملاً بالمادة/50/ من قانون الجمارك، فيشترط أن يكون الاستيراد قد تم خلال ثلاثة أشهر اعتبارًا من وصول المستخدم إلى لبنان ويجوز تمديد هذه المدة في بعض الظروف الخاصة التي يترك حق تقديرها لوزارة الخارجية على أن لا تتجاوز المدة ستة أشهر، ويشترط أن يقترن طلب الإعفاء بموافقة رئيس البعثة السياسية والقنصلية.

([2]) تنص المادة الثالثة من القانون المصري رقم 61/55 المتعلق بالإعفاءات الجمركية الخاصة بالسلكين السياسي والقنصلي على ما يأتي: "لا تستحق الرسوم والعوائد الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم إذا تصرف المستفيد من الإعفاء فيما تم إعفاؤه منه، وفقًا للبندين أولاً وثانيًا =

= من المادة الأولى (ويتعلقان بإعفاء السيارات)، بعد أربع سنوات من تاريخ السحب من الجمارك، ما لم يكن نظام المعاملة بالمثل يقضى بغير ذلك". راجع المجلة المصرية للقانون الدولي، 1961، ص60.

([3]) راجع تعليق لجنة القانون الدولي على المادة/49/ من مشروعها القنصلي.

([4]) د.، سموحي فوق العادة ، الدبلوماسية الحديثة ، مرجع سابق ، ص347 .

من أية إشارة إلى الإعفاء من رسوم التصدير، ولعل المؤتمرين أرادوا الإفساح في المجال أمام كل دولة للاجتهاد في هذا المجال.

أما بالنسبة إلى الأشياء المستوردة من الخارج معفاة من الرسوم الجمركية، فللموظف الحق المطلق في إعادة تصديرها، وهذا ما استقر عليه الرأي في مؤتمر فيينا للعلاقات القنصلية. ولم يرد النص على هذا الحق في المادة (50) خوفاً من إساءة تفسير كلمة تصدير التي تشمل تصدير جميع ما حصل عليه الموظفون القنصليون والمستخدمون القنصليون في الدولة المضيفة، علاوة على أن نص المادة (36) من اتفاقية فيينا الدبلوماسية قد جاء خاليا من هذه العبارة.

وقد تعتمد بعض الدول نظام القطع الذي يمنع تصدير النقد النادر إلى الخارج. وعليها عندئذ أن توفر للموظفين والمستخدمين القنصليين والدبلوماسيين لدى انتهاء مهامهم، المبالغ اللازمة من هذا النقد لتحويل مدخراتهم المودعة في مصارفها، شرط أن لا تكون قد نجمت عن نشاط خاص مكسب قاموا به في أراضيها، أو عن إساءة استعمال لامتيازاتهم كقيامهم بالإتجار بالمشروبات مثلاً. وتعتبر من قبيل المدخرات التي يجوز تصديرها إلى الخارج، الأموال الناجمة عن بيع سياراتهم وسلعهم المنزلية إذا كانت قوانين الدولة المضيفة تسمح بهذا البيع.

وهناك حالة خاصة لابد من الإشارة إليها، وهي وفاة أحد موظفي البعثة القنصلية أو أحد أفراد عائلته. ففي هذه الحالة يتوجب على الدولة المضيفة أن تسمح بتصدير منقولات المتوفى كحساباته في المصارف وحاجاته الشخصية وأثاثه المنزلي باستثناء تلك التي تمت حيازتها في الدولة المضيفة والتي يمنع القانون الداخلي تصديرها كالتحف واللوحات الفنية[1]. ولقد نصت المادة (51) من الاتفاقية القنصلية على ما يلي:

"في حالة وفاة أحد موظفي البعثة القنصلية أو أحد أفراد عائلته الذي يؤلف جزءا من أسرته يتوجب على الدولة المضيفة:

(أ) أن تجيز تصدير أموال المتوفى المنقولة ما عدا تلك التي اكتسب ملكيتها في الدولة المضيفة ويكون تصديرها ممنوعا وقت الوفاة"....[2].

---

(1) د. محمد عزيز شكري: "المدخل إلى القانون الدولي العام"، دار الفكر، الطبعة الثانية، 1973، ص366.

(2) إن نص هذه الفقرة مماثل لنص القسم الأول من الفقرة الرابعة من المادة/39/ من اتفاقية فيينا الدبلوماسية، وكذلك لنص المادة/26/ من المعاهدة القنصلية الأميركية- الفرنسية لعام 1966. راجع مناقشات المادة/51/ هذه في المؤتمر القنصلي.

رابعا: حق التفتيش الجمركي وتحديد الإجراءات الشكلية للاستيراد:

تحدد قوانين الدولة المضيفة عادة الإجراءات لإدخال البضائع المستوردة والمعفاة من الرسوم إلى أراضيها. وغالبا ما تشترط[1] تنظيم مسح جمركي يتضمن بيانا تفصيليا بالمواد المستوردة وكمياتها يوقعه رئيس البعثة، ويرسل إلى وزارة خارجية الدولة المضيفة لتوقيعه والمصادقة عليه تمهيدا لإبرازه للسلطات الجمركية المختصة. وهذا إضافة إلى الإجراءات الأخرى التي تنص عليها الأنظمة الداخلية لبعض الدول[2].

ولا تخضع الأمتعة الشخصية للموظفين الدبلوماسيين وأفراد عائلاتهم، سواء أكانت مرافقة لهم أم وصلت بعدهم بوسائل النقل عينها أو بوسائل أخرى، للتفتيش الجمركي كقاعدة عامة، كما لا تخضع لهذا التفتيش بشكل عام، الأمتعة الشخصية للموظفين القنصليين وأفراد عائلاتهم المرافقة لهم[3]. إلا أن هناك حالات معينة يتوافر فيها لدى السلطات المختصة في الدولة المضيفة أسباب وجيهة تدعوها إلى الاعتقاد باحتواء هذه الأمتعة الشخصية أشياء يمنع استيرادها أو تصديرها أو تخرج عن نطاق الأمتعة الشخصية للموظف وأفراد عائلته أو تخضع لإجراءات الحجر الصحي، ففي هذه الحالات سمحت اتفاقية فيينا الدبلوماسية لسلطات الدولة المضيفة بإجراء التفتيش الاستثنائي شرط أن تفتح الحقائب بحضور الموظف الدبلوماسي نفسه أو وكيل مخول عنه[4]، كما سمحت اتفاقية فيينا القنصلية بذلك لسلطات الدولة المضيفة بشرط أن يتم فتح الحقائب بوجود صاحب العلاقة أو أحد أفراد عائلته. ونشير إلى أن مشروع زوريك ومشروع لجنة القانون الدولي القنصلي قد خليا من أي ذكر لمنح الموظفين القنصليين وأفراد عائلاتهم حق الإعفاء من تفتيش حقائبهم الشخصية. وقد تمت إضافة الفقرة الثالثة من المادة (50) المتعلقة بهذا الإعفاء بناء على اقتراح تقدم به الوفد الأوكراني، وبغية تحقيق المساواة في المعاملة بين الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين. وأخذت بعض المعاهدات القنصلية اللاحقة لاتفاقية فيينا القنصلية بنص الفقرة الثالثة من المادة (50) حرفياً وأوردته في صلب أحكامها[5].

---

(1) باستثناء حالة إدخال الحقائب والأشياء الخاصة المرافقة للمستفيد من الإعفاء.

(2) راجع، نص المادة/263/ من قانون الجمارك اللبناني، التي سبق لنا أن ذكرناها.

(3) يختلف النص الذي ورد في الفقرة الثالثة من المادة/50/ من الاتفاقية القنصلية عن النص الذي ورد في الفقرة الثانية من المادة/36/ من الاتفاقية الدبلوماسية في كون الأول يحصر الإعفاء من التفتيش بالأمتعة الشخصية المرافقة للموظفين القنصليين وأفراد عائلاتهم بينما لا يشترط النص الدبلوماسي أن تكون هذه الأمتعة مرافقة للموظفين الدبلوماسيين وأفراد عائلاتهم. راجع كذلك المادة/249/ من قانون الجمارك اللبناني التي أوردنا نصها أعلاه.

(4) راجع الفقرة/2/من المادة/36/ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 .

(5) راجع، مثلاً، الفقرة الثالثة من المادة /25/ من المعاهدة القنصلية الأميركية- الفرنسية لعام 1966.

وتشترط بعض الدول من أجل إعفاء الحقائب الشخصية للموظفين الدبلوماسيين والقنصليين من التفتيش إبراز بطاقة خاصة تحصل عليها البعثة من وزارة خارجية الدولة المضيفة أومن الهيئة التي تعينهاهذه الوزارة ، قبل وللموظف' أوتنظيم تصريح موقع من صاحب العلاقة يقرفيه بعدم وجود أشياء ممنوعة ضمن حقائبه' بينمالاتسمح دول أخرى بفتح حقائب هؤلاءالموظفين إلابناء على أمرمن المدير الأعلى للجمارك'ومالاشك فيه أن فتح هذه الحقائب يجب أن لايتم إلافي حالة وجود قرائن جديدة وأكيدة على وجود أشياء ممنوعة فيها وذلك نظراً لما ينطوي عليه التفتيش من مس بكرامة الموظف وحرمته الشخصية[1] .

وإذا كان اتفاقيتا فيينا الدبلوماسية والقنصلية لم تتطرق إلى نتائج التفتيش، فمالاشك فيه أن نتائجه الإيجابية تؤدي إلى إحراج الموظف والتأثير في وضعه الوظيفي، وخصوصاً إذا احتجت الدولة المضيفة على تصرفه، أوإذاأعلنته شخصاًغيرمرغوب فيه،وهومايحصل عادة عند تكرار المخالفة. أماإذاكانت نتيجة التفتيش سلبية فيتوجب على السلطات التي قامت بالتفتيش الاعتذار للموظف،كما يتوجب على وزارة خارجية الدولة المضيفة الاعتذار للبعثة التي يتبع لها،خصوصاً إذا قامت هذه البعثة بتوجيه مذكرة احتجاج إليها. وقد يؤدي التفتيش، إذا كان متعمداً يستهدف إذلالاً لموظف وإهانته ، إلى تدهور العلاقات بين الدولتين وإلى معاملة الدولة الموفدة موظفي بعثات الدولة المتعسفة لديها بالمثل[2]

المطلب الثالث

الامتيازات والتسهيلات الأخرى

([1])طالبت بعض الدول أثناء مناقشة المادة /36/ من اتفاقية فيينا الدبلوماسية بوجود ممثل عن وزارة خارجية الدولة المضيفة عند فتح الحقائب، ألا أن دولاً أخرى عارضت ذلك نظراً لبعد مراكز الحدود فيها عن مقر وزارة الخارجية.

(2)قبل أن ننهي بحثنا عن الإعفاءات الجمركية نشير إلى أن قوانين بعض الدول تتيح لموظفيها الدبلوماسيين والقنصليين العاملين في الخارج عند نقلهم إلى الإدارة المركزية إدخال أمتعتهم الشخصية وأثاثهم المنزلي دون دفع رسوم جمركية، ففي لبنان مثلاً "يحق لموظفي السلك الخارجي الذين لا يسكنون دور البعثات إدخال الأثاث والادوات المنزلية العائدة لهم معفاة من الرسوم الجمركية عند نقلهم إلى لبنان في نطاق من الكميات والأنواع المحددة من قبل إدارة الجمارك وذلك ضمن الشروط الآتية: 1- أن تكون الحاجات مستعملة وغير ذات صبغة تجارية بنوعها وعددها. 2- أن تقدم مع الإرسالية لائحة مفصلة بمفردات المشحونات منظمة من قبل الموظف ومصدقة من قبل رئيس البعثة ومن وزارة الخارجية والمغتربين بشخص الوزير أو الأمين العام. 3- لا يستفيد الموظف من الإعفاء إلا بعد عودته إلى لبنان كل سبع سنوات. 4- يشمل الإعفاء رؤساء البعثات والمستشارين والسكرتيرين والملحقين بمن فيهم الفنيون، ويعود حق التقدير عند كل خلاف إلى وزير الخارجية والمغتربين ووزير المالية (مع العلم أن القناصل العامين في السلك الخارجي اللبناني هم مستشارون والقناصل سكرتيرون ونواب القناصل ملحقون).

وتعفى سيارة واحدة ولمرة واحدة لرئيس البعثة السياسية عند عودته نهائياً إلى لبنان شرط أن تكون قد انقضى على استعمالها من قبله في الخارج مدة سنة وأن تبقى في استعماله بعد عودته مدة أدناها سنة واحدة وفي حالة بيعها تطبق عليها الرسوم الجمركية بمعدل 25% من القيمة. (وردت هذه المعلومات في كتاب وجهته الخارجية اللبنانية إلى البعثات اللبنانية في أوسط الستينات).

عــلاوة علــى الحصــانات والامتيــازات التــي ســبق ذكرهــا، يتمتــع موظفــو البعثــات القنصــلية (والدبلوماســية) بامتيــازات أخــرى تتعلــق بالضــمان الاجتمــاعي، وباكتســاب الجنســية وتســجيل الأجانــب وأذون الاقامــة والعمل،وبالخــدمات الشخصــية والعامــة والعســكرية، وســنعالج هــذه الاستثناءات في فقرات ثلاث.

الفقرةالأولى :الاستثناء من نظام الضمان الاجتماعي:

تنص المادة (48) من إتفاقية فيينا القنصلية على مايلي:

1-مع مراعاة أحكام الفقرة الثالثة من هذه المادة، يعفى موظفو البعثة القنصلية بالنسبة إلى الخدمات التي يقدمونها إلى الدولة الموفدة، ويعفى أفراد عائلاتهم الذين يشكلون أسرهم، من أحكام الضمان الإجتماعي التي قد تكون نافذة في الدولة المضيفة.

2- إن الاعفاء المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة يطبق كذلك على الخدم الخاصين العاملين فقط في خدمة موظفي البعثة القنصلية ، شرط :

(أ) أن لايكونوا من مواطني الدولة المضيفة أومن المقيمين إقامة دائمة فيها.

(ب) أن يكونوا من الخاضعين لأحكام الضمان الاجتماعي المطبقة في الدولة الموفدة أوفي دولة ثالثة.

3- على موظفي البعثة القنصلية الذين يستخدمون أشخاصاً لايسري عليهم الأعفاء المنصوص عليه في الفقرة (2) من هذه المادة أن يراعوا الالتزامات التي تفرضها أحكام الضمان الاجتماعي المطبقة في الدولة المضيفة على أرباب العمل.

4- إن الاعفاء المنصوص عليه في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة لايحول دون الاشتراك الاختياري في نظام الضمان الاجتماعي المعتمد في الدولة المضيفة شرط أن توافق عليه الدولة.

أن نص المادة (48) مماثل لنص المادة (33) من إتفاقية فيينا الدبلوماسية معطوفة على المادة (37) من الاتفاقية عينها، مع الإشارة إلى أن المادة (33) تضمنت فقرة خامسة إضافية نصت على عدم الإخلال بالاتفاقيات الثنائية أو الجماعية المتعلقة بالضمان الاجتماعي، المعقودة سابقاً والتي لاتحول في المستقبل دون عقد اتفاقات مماثلة . وخلو المادة (48) من الاتفاقية القنصلية من هذها لفقرة الإضافية لايعني إلغـــــاء اتفاقات الضمان الاجتماعي المعقودة بين الدول الأطراف فيها أو التــي

ستعقد مستقبلاً باعتبار أن الفقرة الأولى من المادة (73) من الاتفاقية عينها نصت على أن أحكام اتفاقية فيينا القنصلية لاتؤثر في الاتفاقات الدولية الأخرى المعقودة بين الدول الأطراف، ولاتحول دون عقد إتفاقيات أخرى لتأكيد أحكامها وإكمالها وتعزيزها.

ومن العودة إلى نص المادة (48) يتبين لنا أن هناك موظفين مستثنين من التزامات الضمان الاجتماعي المعمول بها في الدولة المضيفة وآخرين يخضعون لهذه الالتزامات.

أولاً– موظفو البعثة القنصلية المستثنون من الضمان الاجتماعي ومبررات هذاالاستثناء.

لم تتطرق كتب القانون الدولي في مامضى إلى مسألة الضمان الاجتماعي لأن هذا الحق الجديد في حد ذاته[1] برز مع تطور الدور الاجتماعي لتوفير الحماية للأفراد في بعض الظروف الصعبة التي تواجههم خلال حياتهم ، كالحوادث والمرض والعجز والوفاة والانقطاع عن العمل أوالتعاقد. وتلزم هذه المؤسسات أرباب العمل والعمال بدفع اشتراكات نقدية لتغطية التعويضات المختلفة التي تقدمها هذه المؤسسات إلى المضمونين. وتعمد الدول إلى عقد اتفاقيات دولية وإقليمية[2] بهدف ضمان استمرارية الضمان الاجتماعي وشموليته. وتسعى منظمة العمل الدولية بشكل دائم إلى نشر أحكام الضمان الاجتماعي وتعميمها تطبيقاً للمبدأ المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن "لكل شخص، كفرد من أفراد المجتمع، الحق في الضمان الاجتماعي". ويمكن القول بشكل عام أن غالبية الدول تعتمد في الوقت الحاضر أنظمة ضمان اجتماعي تقوم بتطبيقها مؤسسات متخصصة وتشمل جميع مواطنيها (العاملين في أراضيها في الغالب) وجميع الأجانب المقيمين فيها إقامة دائمة.

إلا أن لموظفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية وضعاً خاصاً، فهم من جهة يتمتعون بحصانات وامتيازات تحول دونإ خضاعهم للالتزامات المالية التي تفرضها الدولة على المقيمين العاديين في أراضيها، وطبيعة وظيفتهم من جهة أخرى تفرض عليهم التنقل من دولة إلى أخرى، فيستحيل عليهم تأمين استمرارية إفادتهم من الضمان الاجتماعي في بلادهم واستثنائهم بالتالي من أنظمة الضمان الاجتماعي وإلتزاماتها المعتمدة في الدولة المضيفة[3]

([1])حتى أن المعاهدات القنصلية الحديثة نسبياً قد خلت من أي نص حول الموضوع. ومن المعاهدات الحديثة التي تطرقت إلى الموضوع المعاهدة القنصلية الفرنسية- التشيكية لعام 1968 التي استعادت في مادتها /20/ نص المادة /48/ من اتفاقية فيينا القنصلية.

([2])كمعاهدة الضمان الاجتماعي بين فنلندا والدانمارك وأيسلندا والنرويج والسويد المعقودة في 15\9\1955 والتي استثنت من أحكامها، في المادة /26/، موظفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية من غير رعايا الدولة المضيفة، بينما أخضعت الموظفين القنصليين الفخريين لهذه الأحكام.)

([3])راجع ما قاله مساعد المدير العام لكتب العمل الدولي Jenksخلال مناقشة المادة /33/ من اتفاقية فيينا الدبلوماسية ، وراجع كذلك تعليق لجنة القانون الدولي على المادة /47/ من مشروعها القنصلي .

يعفى من الضمان الاجتماعي موظفو البعثة القنصلية المسلكية والبعثة الدبلوماسية،من موظفين قنصليين ومستخدمين وخدم ، وأفراد عائلاتهم الذين يشكلون أسرهم، شرط أن لايكون المستفيد من الإعفاء من مواطني الدولة المضيفة أو من المقيمين إقامة دائمة في أراضيها، وذلك عملاً بالمادة (71) من اتفاقية فيينا القنصلية ،على أن ينحصر الإعفاء بكل مايتعلق بعملهم في البعثة القنصلية دون أن يشمل الأعمال الخاصة التي يستخدمون فيها عمالاً وموظفين، ففي هذه الحالة يتوجب عليهم أداء مستحقات الضمان الاجتماعي بصفتهم أرباب عمل خاص.

ويشمل الإعفاء كذلك الخدم الخاصين الذين يعملون لدى موظفي البعثة ولا يحملون جنسية الدولة المضيفة ولا يقيمون إقامة دائمة في أراضيها شرط أن يكون هؤلاء الخدم مشمولين بأحكام الضمان الاجتماعي المعتمد في الدولة الموفدة أو في دولة ثالثة ينتمون إليها.

غير أن إعفاء هؤلاء الموظفين والخدم من الخضوع لنظام الضمان الاجتماعي في الدولة المضيفة لا يمنع أبداً اشتراكهم اختيارياً فيه إذا سمحت بذلك أنظمة الدولة المضيفة وقوانينها، خصوصاً وأن دولاً عدة في العالم تعتمد نظاماً اجتماعياً يقدم العلاج الطبي مجاناً للمضمونين([1]).

وهناك دول تفيد، على أساس المعاملة بالمثل، موظفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية العاملين لديها من بعض تقديمات الضمان الاجتماعي مجاناً دون أن تلزمهم بدفع أي اشتراك أو انتساب في المقابل مهما تكن قيمته زهيدة.

ثانياً- موظفو البعثة القنصلية الخاضعون للضمان الاجتماعي ومبررات هذا الخضوع.

علينا أن نميز بين وضعين: وضع الموظف القنصلي العامل، ووضع الموظف القنصلي رب العمل.

1- تخضع الفئات التالية من الأشخاص لأحكام الضمان الاجتماعي في الدولة المضيفة وتستفيد من تقديمات مؤسسة الضمان الاجتماعي:

(أ) موظفو البعثة القنصلية (والدبلوماسية) مـــــن موظفين قنصليين ودبلوماسيين ومستخدمين وخدم ، وأفراد عائلاتهم الذين يشكلون جزءاً من أسرهم، شرط أن يكون أي من هؤلاء من مواطني الدولة المضيفة أو من المقيمين إقامة دائمة فيها.

(1) كنظام التامين الصحي الوطني في بريطانيا مثلاً .

(ب) موظفو البعثة القنصلية أو الدبلوماسية الذين يتعاطون أعمالاً خاصة خارج نطاق وظائفهم الرسمية وفي حدود هذه الأعمال الخاصة.

(جـ) الخدم الخاصون العاملون في منازل موظفي البعثات إذا كانوا من مواطني الدولة المضيفة أو من المقيمين إقامة دائمة فيها، أو إذا لم يكونوا من المنتسبين للضمان الاجتماعي في الدولة الموفدة أو في دولة ثالثة مهما تكن جنسيتهم.

(د) القناصل الفخريون وموظفو البعثات القنصلية الفخرية وأفراد عائلاتهم. وما يفرض خضوع جميع هذه الفئات للضمان الاجتماعي هو مبدأ الشمولية الذي ستلزمه فكرة الضمان الاجتماعي بحيث يتوجب تعميمه وإفادة كل شخص من تقدمياته([1]) .

2- تلزم البعثات القنصلية وموظفيها بدفع اشتراكات الضمان الاجتماعي المستحقة على أرباب العمل، وذلك بالنسبة إلى جميع الأشخاص العاملين في هذه البعثات أو لدى موظفيها والذين يخضعون، وفقاً لما بيناه، لأحكام الضمان الاجتماعي. وهذه الاشتراكات لا تشكل ضريبة بأي شكل من الأشكال لأنها إسهام في واجب إنساني تفرضه طبيعة الحياة المعاصرة([2]) . وليس من المعقول حرمان موظف أو مستخدم من تقدميات الضمان الاجتماعي التي يستفيد منها غيره من مواطني الدولة المضيفة أو من المقيمين بشكل دائم فوق أراضيها لمجرد أنه يعمل في بعثة دبلوماسية أو قنصلية أو لدى أحد موظفيها. ولا يجوز للدول أن تتجاهل مبدأ أساسياً من مبادئ حقوق الإنسان يقضي بشمولية الضمان الاجتماعي فتمتنع، متذرعة بحصانات بعثاتها وموظفيها وامتيازاتهم، عن دفع المستحقات لهذه المؤسسة الاجتماعية، أو تتيح لهؤلاء الموظفين الامتناع عن دفع هذه المستحقات([3]).

ولهذا تقوم البعثات الدبلوماسية والقنصلية وموظفوها، بصفتهم أرباب عمل، بدفع اشتراكات الضمان الاجتماعي دورياً. وفي هذا تطور حديث مهم، فالموظفون المحليون في البعثات كانوا في السابق يتعرضون لصعوبات بسبب استثناء البعثات الأجنبية من دفع التزامات الضمان الاجتماعي المترتبة على أرباب العمل، وهذا ما دفع بعضن الدول إلى تصنيف مواطنيها والمقيمين في أراضيها ممن يعملون في البعثات الأجنبية ضمن فئة العمال- أرباب العمل ، وإجبارهم عل دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي المترتبة على العمال وأرباب العمل. وكان في ذلك حيف كبير لأنهم يتحملون نسباً عالية

(1) يظهر مبدأ الشمولية هذا بشكل واضح في الباب الثاني من قانون الضمان الاجتماعي اللبناني المنفذ بالمرسوم رقم 13955 تاريخ 26 أيلول 1963 وتعديلاته. وعنوان هذا الباب: "مراحل وميدان تطبيق الضمان الاجتماعي". (المواد7 إلى12).

[2]) د. سموحي فوق العادة: "الدبلوماسية الحديثة". مرجع سابق . ص 267-269

[3]) راجع ما قاله السيد Jenks مساعد المدير العام لمكتب العمل الدولي، خلال مناقشة المادة/33/ من اتفاقية فيينا الدبلوماسية .

من الاشتراكات كانت تدفعهم غالباً إلى التحاليل في التصريح عن مقدار دخلهم. إن الاتجاه الحديث الذي يخضع البعثة وموظفيها، كأرباب عمل، لأحكام الضمان الاجتماعي، يحمل فائدة مشتركة للفريقين، فهو من جهة يصون حقوق المستخدمين والعمال المحليين عند تركهم العمل أو عند مرضهم.. إذ تتولى مؤسسة الضمان الاجتماعي دفع ما يستحق لهم من تعويضات كان من الممكن أن يستحيل أو يصعب عليهم الحصول عليها لتمتع البعثات وموظفيها بحصانة قضائية، وهو من جهة أخرى يحول دون نشوء منازعات في وجه البعثات وموظفيها هي في غنى عنها.

وتعتمد بعض الدول قوانين وأنظمة عمل تفرض على أرباب العمل مساهمات في صناديق عمالية معينة أو دفع تعويضات صرف من الخدمة علاوة على تلك التي تقوم بدفعها صناديق الاجتماعي. وتعتبر المساهمة في الصناديق العمالية مماثلة لاشتراكات الضمان الاجتماعي، وعلى جميع أرباب العمل الالتزام بأدائها ومنهم البعثات الأجنبية وموظفوها. وبالنسبة إلى تعويضات الصرف من الخدمة، التي يدفعها رب العمل للعامل عند صرفه من عمله، فعلى الرغم من قول بعض المؤلفين بإعفاء البعثات الدبلوماسية، دون القنصليين، من دفعها نظراً لعدم خضوع هؤلاء للتشريع المحلي([1]) ، فإننا نعتقد بضرورة تقيد جميع البعثات الأجنبية وموظفيها بأحكام القوانين المحلية في هذا المجال لأن هذه التعويضات تماثل إلى حد بعيد تقديمات الضمان الاجتماعي وتهدف إلى تحقيق غاية إنسانية لا تتعارض مع عمل البعثات وموظفيها ومع الحصانات الممنوحة لهؤلاء. علاوة على الواجب الملقى على عاتق هذه البعثات وهؤلاء الموظفين باحترام القوانين والأنظمة في الدولة المضيفة. أما بالنسبة إلى الموظفين القنصليين الذين يستخدمون أشخاصاً بصفتهم الشخصية، فهم ملزمون حكماً بدفع هذه المستحقات نظراً لعدم تعلق الاستخدام بمهامهم الرسمية([2]) .

وأخيراً نطرح سؤالاً عن الطرق التي يمكن لمؤسسة الضمان الاجتماعي اللجوء إليها لإلزام البعثات الأجنبية وموظفيها بدفع ما يستحق عليهم من اشتراكات إذا هم تمنعوا عن القيام بذلك اختيارياً. والجواب هو في اعتماد المؤسسة طرق المراجعة التي يمكن اللجوء إليها لإلزام البعثات الأجنبية وموظفيها بالقيام بالالتزامات التي ذكرناها عند بحثنا موضوع الحصانة القضائية.

---

(1) د. محود خلف ، مرجع سابق ، ص119 .

(1) وهذا ما قررته عام 1955 محكمة في ليولد فيل (عاصمة الكونغو البلجيكي آنذاك) في دعوى رفعها أحد المستخدمين على القنصل الأميركي مطالباً بتعويض صرفه من عمله .

الفقرة الثانية الاستثناء من الأحكام المتعلقة باكتساب الجنسية وتسجيل الأجانب والحصول على أذون الإقامة والعمل([1]).

أشرنا سابقاً بالتفصيل إلى استثناء موظفي البعثة القنصلية (والدبلوماسية) وأفراد عائلاتهم المقيمين معهم من الأحكام القانونية المتعلقة باكتسابهم جنسية الدولة المضيفة، فأولاد هؤلاء الموظفين لا يكتسبون جنسية هذه الدولة بمجرد ولادتهم فوق أراضيها إذا كانت تعتمد نظام مكان الولادة أساساً لمنح جنسيتها،كما لا تكتسب الموظفة في البعثة جنسية هذه الدولة بمجرد زواجها من أحد مواطنيها([2]) . ولا تؤدي إقامة هؤلاء الموظفين وأفراد عائلاتهم في الدولة المضيفة، مهما تطل إلى اكتسابهم جنسيتها. ولقد سبق لنا أن شرحنا المناقشات التي دارت خلال المؤتمر القنصلي حول هذا الموضوع وأدت إلى إبدال المادة(52) من مشروع لجنة القانون الدولي القنصلي ببروتوكول اختياري يتعلق باكتساب الجنسية، ألحق باتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية وجاء مماثلاً للبروتوكول الاختياري المتعلق بالموضوع عينه والملحق باتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

وسنتطرق إلى استثناء موظفي البعثة القنصلية من أحكام قوانين وأنظمة الدولة المضيفة المتعلقة بتسجيل الأجانب ومنحهم أذون الإقامة، وإلى استثناء هؤلاء من الحصول على أذون العمل([3]) .

أولاً- الاستثناء من الأحكام المتعلقة بتسجيل الأجانب وأذونات الإقامة .

تنص المادة (46) من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية على ما يلي:

1)- يعفي الموظفـ ون القنصليون والمستخدمون القنصليون وأفراد عائلاتهم الذين يشكلون أسرهم من جميع الموجبات التي تنص عليها قوانين وأنظمة الدولة المضيفة في موضوع تسجيل الأجانب وأذون الإقامة.

---

(2) إن ما نذكره من أحكام في هذه الفقرة يتعلق بالموظفين الأجانب ولا علاقة له بالموظفين من مواطني الدولة المضيفة لأن القوانين والأنظمة المتعلقة باكتساب الجنسية وتسجيل الأجانب والحصول على أذونات الإقامة والعمل تنظم وضع الأجانب في الدولة المضيفة ولا علاقة لها بمواطني هذه الدولة. راجع الفقر/6/ من تعليق لجنة القانون الدولي على المادة/26/ من مشروعها القنصلي.

(1) بينما يؤدي زواج ابنة أحد موظفي البعثة من أحد مواطني الدولة المضيفة إلى اكتسابها جنسية هذه الدولة في الغالب وخروجها من مفهوم أفراد أسرة الموظف القنصلي وما يرتبط به من حصانات وامتيازات.

(2) نشير إلى أن المادة/ 46/ من مشروع لجنة القانون الدولي القنصلي كانت تتضمن فقرتين، تتعلق الأولى بالاستثناء من أحكام تسجيل والحصول على أذونات الإقامة، وتتعلق الثانية بالإعفاء من الحصول على أذونات العمل. إلا أن اللجنة الثانية للمؤتمر القنصلي قررت فصلها إلى مادتين مستقلتين أصبحنا المادة/ 46/ والمادة /47/ من الاتفاقية .

2)- ومع ذلك، فإن أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة لا تطبق على المستخدم القنصلي إذا لم يكن مستخدماً دائماً لدى الدولة الموفدة أو إذا كان يتعاطى عملاً مكسباً خاصاً في الدولة المضيفة، كما لا تطبق على أي فرد من أفراد عائلة هذا المستخدم"([1]) .

وتنص المادة (56) من الاتفاقية كذلك على ما يلي:

" يعفى الموظفون القنصليون الفخريون، باستثناء من يمارس منهم الدولة المضيفة، ولفائدة شخصية، مهنياً أو تجارياً، من جميع الموجبات التي تنص عليها قوانين وأنظمة الدولة المضيفة في موضوع تسجيل الأجانب وأذون الإقامة".

تفرض الدول عادة على الأجانب الموجودين في أراضيها إجراءات معينة، كتسجيل أنفسهم لدى دوائر الشرطة خلال مدة معينة، وحصولهم بعد ذلك على بطاقة إقامة إذا رغبوا في إطالة مدة إقامتهم. إلا أن الدول تستثني موظفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية من هذه الإجراءات تسهيلاً لإقامتهم وممارسة مهامهم، خاصة وأن على البعثات إبلاغ وزارة خارجية الدولة المضيفة أو الهيئة المختصة التي تحددها هذه الوزارة، بأسرع ما يمكن، أسماء هؤلاء الموظفين وأسماء أفراد عائلاتهم وتاريخ وصولهم ومغادرتهم وكل تغيير يطرأ على أوضاعكم([2]). وتتم عملية التبليغ بواسطة البعثة الدبلوماسية، وفي حال عدم وجودها، بواسطة البعثة القنصلية عينها([3]). ونصت غالبية المعاهدات

القنصلية الحديثة على استثناء الموظفين والمستخدمين القنصليين وأفراد عائلاتهم المقيمين معهم من الالتزامات التي تنص عليها قوانين الدولة المضيفة وأنظمتها والمتعلقة بتسجيل الأجانب والحصول على بطاقات الاقامة[4]. وتنص القوانين الداخلية الحديثة للدول على ذلك أيضا[5].

---

(1) خلت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية من أي نص مماثل نظراً لاتساع نطاق الحصانات والامتيازات الدبلوماسية التي يتمتع بها موظفو البعثات الدبلوماسية وأفراد عائلاتهم المقيمون معهم ومنهم الموظفون الإداريون والفنيون وأفراد عائلاتهم، مما يجعلهم مستثنى حكماً من أحكام الإقامة العامة في الدولة المضيفة. ولهذا فإن النص على الاستثناء في حقل العلاقات الدبلوماسية هو أقل أهمية من النص عليه في حقل العلاقات القنصلية. راجع الفقرة السابعة من تعليق لجنة القانون الدولي على المادة/46/ من مشروعات القنصلي .

(2)راجع المادة/24/ من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية والمادة/10/ من مثيلتها الدبلوماسية

(3) د. محمد عزيز شكري ، مرجع سابق ،ص 365 .

(1) – راجع المادة /22/ من المعاهدة القنصلية الفرسية – الأميركية لعام 1966.

- المادة /24/ من المعاهدة القنصلية الفرنسية – السوفيانية لعام 1966.

- المادة /24/ من المعاهدة القنصلية الأميركية – السوفيانية لعام 1964.

- والمادة /19/ من المعاهدة القنصلية التشيكية – النمساوية لعام 1969.

(2) ففي فرنسا مثلاً يحصل أفراد السلك القنصلي على بطاقة قنصلية تصدرها وزارة الخارجية الفرنسية، وفي لبنان تنص المادة /3/ من القانون الصادر في 1962/7/10 والمتعلق بالدخول إلى لبنان والإقامة فيه والخروج منه على ما يلي: "يستثنى من أحكام هذا القانون أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلى، أما القناصل الفخريون فلا يستثنون إلا من الأحكام الخاصة بالإقامة والدخول

وتختلف الأحكام المتعلقة باستثناء موظفي البعثات القنصلية من القوانين والأنظمة المتعلقة بإجراءات التسجيل والإقامة باختلاق صفة هؤلاء الموظفين وذلك على الشكل التالي:

1- يعفى الموظفون القنصليون والمستخدمون القنصليون العاملون في البعثات القنصلية المسلكية وأفراد عائلاتهم المقيمون معهم إعفاء تاما من إجراءات التسجيل والإقامة العادية شرط أن لا يكون هؤلاء أو أي فرد من أفراد عائلاتهم من المقيمين إقامة دائمة في أراضي الدولة المضيفة أو ممن يتعاطون عملاً مأجورا في أراضيها[1]. ولقد تحفظت مصر عند تصديقها علي الاتفاقية القنصلية على شمول المستخدمين القنصليين بأحكام المادة (46) ورفضت كل من المانيا الفدرالية والدانمارك هذا التحفظ.

ويعتبر شمول أفراد عائلات الموظفين القنصليين المقيمين معهم بهذا الاستثناء وكذلك شموله المستخدمين القنصليين وأفراد عائلاتهم المقيمين معهم، تطورا حديثاً في حقل العلاقات القنصلية، إذ أن جميع المعاهدات القنصلية التي عقدها الاتحاد السوفياتي مثلاً قبل عام 1960 باستثناء المعاهدة مع بولندا لعام 1958 كانت تقصر الاستثناء على الموظفين القنصليين فقط بينما تطبق على أفراد عائلة هؤلاء الموظفين وعلى المستخدمين القنصليين وأفراد عائلاتهم أحكام الإقامة التي ترعى وضع الأجانب العاديين.

ويتم تسجيل الأشخاص المشمولين بالإعفاء لدى وزارة خارجية الدولة المضيفة التي تصدر لهم تأشيرات الخروج والعودة (إذا وجدت)، كما تصدر لهم بطاقات مجانية دبلوماسية أو قنصلية، تحمل اسم الموظف وصورته وتحدد درجته وصفته واسم البعثة التي ينتمي إليها، وتوعز إلى السلطات المحلية بتسهيل مهمته. وتنوب هذه البطاقات عن بطاقات الإقامة العادية التي تصدرها سلطات الأمن العام المختصة عادة[2].

2- لا يستثني خدم البعثة والخدم الخاصين العاملين لدى أي من موظفي البعثة من الأحكام المطبقة في الدولة المضيفة والمتعلقة بتسجيل الأجانب والحصول على بطاقات الإقامة. ولا يحول إخضاع هؤلاء الخدم لقوانين الدولة المضيفة وأنظمتها، التي ترعى

والخروج". وقضت المادة /18/ من المرسوم رقم 10188 تاريخ 1962/7/28 المتعلق بتطبيق قانون 1962/7/10 بأن "ينظم بقرار من وزير الخارجية والمغتربين كيفية وشروط إعطاء بطاقات إقامة مجانية لموظفي البعثات الأجنبية في لبنان وإلى أفراد عائلاتهم وإلى الأشخاص التابعين لهم". ولقد صدر بالفعل قرار وزير الخارجية هذا بتاريخ 1968/9/27. وسنشير إليه لاحقًا.

(3) وذلك عملاً بأحكام المادة /46/ من اتفاقية فيينا القنصلية معطوفة على المادتين 71 و 57 من الاتفاقية عينها.

(3) وهذه الأحكام هي عينها المطبقة على الموظفين الدبلوماسيين والإداريين والفنيين في البعثة الدبلوماسية وأفراد عائلاتهم. راجع محاضرة الدكتور سموحي فوق العادة: "الامتيازات والحصانات الدبلوماسية". دراسات في الدبلوماسية العربية، الجزء 18، بيروت 1974، ص99.

تسجيل الأجانب والحصول على بطاقات الإقامة ، دون تسهيل إنجاز هذه المعاملات عن طريق التقدم بالطلبات إلى وزارة خارجية الدولة المضيفة التي تتوسط لدى دوائر الأمن المختصة لإتمام عملية التسجيل وإصدار البطاقات.

3- لا يستثنى القناصل الفخريون من إجراءات الإقامة المعتمدة في الدولة المضيفة إلا في حالة كونهم من غير المقيمين إقامة دائمة في أراضي هذه الدولة وممن لا يتعاطون أي نشاط مكسب خاص في هذه الأراضي، وهذا أمر نادر الوجود باعتبار أن هؤلاء القناصل هم في الغالب من التجار أو من أرباب المهن الخاصة المقيمين في الدولة المضيفة والذين يقومون بالأعمال القنصلية إلى جانب قيامهم بأعمالهم الخاصة. ومن هنا فإن نص المادة /65/ من الاتفاقية القنصلية يبقى نصا نظريا. كذلك لا يستثنى أفراد عائلة الموظف القنصلي الفخري وموظفو البعثات القنصلية الفخرية الآخرون وأفراد عائلاتهم من هذه الأحكام بأي شكل من الأشكال.

4- وأخيرا يبدو من المفيد أن نذكر في هذا المجال الأحكام المطبقة في لبنان التي نص عليها القرار رقم 68/519 المتعلق بإقامة أفراد البعثات الأجنبية والهيئات الدولية في لبنان والأشخاص التابعين لهم، والصادر عن وزير الخارجية والمغتربين في 1968/9/27، تطبيقاً للمادة (3) من القانون الصادر بتاريخ 1962/7/10 والمادة (18) من المرسوم رقم 10188 تاريخ 1962/7/28. وينص القرار وتعديلاته على ما يلي:

المادة الأولى:- يصف أفراد البعثات الأجنبية والهيئات الدولية في لبنان والأشخاص التابعون لهم إلى خمس فئات:

1- الدبلوماسيون المعتمدون في لبنان وأفراد عائلاتهم.

2- الموظفون الدوليون التابعون للأمم المتحدة وأفراد عائلاتهم الحاملون جواز سفر من الأمم المتحدة.

3- حاملو جوازات السفر الخاصة وأفراد عائلاتهم.

4- حاملو جوازات السفر العادية من الموظفين الإداريين والفنيين الملحقين بالسلك الدبلوماسي أو القنصلي أو هيئات الأمم المتحدة وأفراد عائلاتهم.

5- المستخدمون الأجانب لدى البعثات الأجنبية أو الهيئات الدولية في لبنان والخدم الخصوصيون التابعون للأشخاص المذكورين في الفئات الأولى والثانية والثالثة.

المـــادة الثانيـــة:– تعطـى بطاقـات الإقامـة لأفـراد الفئـات الخمـس المـذكورة فـي المـادة الأولـى مـن هـذا القـرار مجانـا وتكـون صـالحة لإقامـة أصـحابها فـي لبنـان ولـدخولهم إليـه دون سـمة طيلـة مدة صلاحيتها.

المـــادة الثالثـــة:- تحمـل بطاقـة الإقامـة صـورة صـاحبها واسـمه وشـهرته وجنسـيته ومركـزه فـي البعثة أو الهيئة الدولية ويخصص نوع من البطاقات لكل فئة من الفئات.

المـــادة الرابعـــة:- تبقـى البطاقـات المعطـاة لأفـراد الفئـات الأولـى والثانيـة والثالثـة صـالحة طيلـة مـدة عمـل صـاحبها فـي لبنـان، أمـا البطاقـات التـي تعطـي لأفـراد الفئتـين الرابعـة والخامسـة فتكـون صـالحة لمـدة سـنة واحـدة قابلـة للتجديـد فـي حالـة حيـازة صـاحبها علـى وثـائق سـفر صالحة[1].

المـــادة الخامســـة:- يقـدم طلـب البطاقـة، أيـة كانـت الفئـة التـي ينتسـب إليهـا الموظـف، إلـى وزارة الخارجيـة والمغتـربين مرفقـاً بـثلاث صـور شمسـية ممهـورة بخـتم البعثـة علـى أن يتضـمن الطلـب كامـل هويـة صـاحبه وجنسـيته ونـوع جـواز سـفره ووظيفتـه (وفيمـا يخـتص بالأقـارب درجـة القرابـة من الموظف) ومركز وتاريخ الدخول إلى لبنان.

يجـب أن تحمـل هـذه الطلبـات خـتم الهيئـة أو البعثـة التـي تعمـل فيهـا صـاحب العلاقـة وأن تقترن بتوقيع رئيسها المسؤول وموافقته على الطلب.

المـــادة السادســـة:- تـنظم وزارة الخارجيـة والمغتـربين بطاقـات الإقامـة العائـدة للأشـخاص مـن الفئتين الأولى والثانية ويوقع هذه البطاقات وزير الخارجية والمغتربين أو من يفوضه.

المـــادة الســـابعة:- تـنظم المديريـة العامـة للأمـن العـام البطاقـات العائـدة للأشـخاص المـذكورين فـي الفئـات الثالثـة والرابعـة والخامسـة ويوقـع هـذه البطاقـات مـدير عـام الأمـن العـام أو مـن يفوضـه. أمـا الخـدم التـابعون لأفـراد الفئـة الخامسـة فتـرى علـيهم القواعـد العامـة المنصـوص عنها في الأنظمة المرعية.

المـــادة الثامنـــة:- ترسـل وزارة الخارجيـة والمغتـربين إلـى المديريـة العامـة للأمـن العـام جـدولاً شهريا مفصلاً بالبطاقات الممنوحة مع صور شمسية لحاملي تلك البطاقات.

(1) كانت المدة في الأصل 3 سنوات فعدلت إلى سنة واحدة بقرار وزير الخارجية والمغتربين رقم 70/61 تاريخ 1970/2/10.

المـادة التاسـعة: علـى كـل بعثـة أو هيئـة أن تسـحب البطاقـة مـن حاملهـا فـور انتهـاء مـدة عملـه فـي لبنـان وتعيـدها إلـى وزارة الخارجيـة والمغتـربين وأن تهـئ لـه وثيقـة صـالحة للسـفر فـي أي وقت.

المـادة العاشـرة: يطبـق هـذا القـرار علـى المـوظفين والمسـتخدمين الفلسـطينين فـي البعثـات الدبلوماسـية والمنظمـات الدوليـة المعتمـدة فـي لبنـان شـرط أن تكـون هـويتهم مسـجلة فـي المديرية العامة لشؤون الفلسطينين أو في المديرية العامة للأمن العام[1].

ثانيا: الاستثناء من الأحكام المتعلقة بإجازات العمل .

تنص المادة(47) من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية على ما يلي:

1- يعفـى موظفـو البعثـات القنصـلية، فيمـا يتعلـق بخـدماتهم المقدمـة للدولـة الموفـدة، مـن جميـع الموجبـات التـي تفرضـها قـوانين وأنظمـة الدولـة المضـيفة المتعلقـة باسـتخدام اليـد العاملـة الأجنبية، في موضوع إجازات العمل.

2- ويعفـى أيضـاً مـن الموجبـات المشـار إليهـا فـي الفقـرة السـابقة مـن هـذه المـادة الخـدم الخاصـون للمـوظفين القنصـليين وللمسـتخدمين القنصـليين إذا كـانوا لا يتعـاطون أي عمـل خاص مكسب آخر في الدولة المضيفة.

نصـت الفقـرة الأولـى علـى إعفـاء جميـع مـوظفي البعثـة القنصـلية مـن مـوظفين قنصـليين ومسـتخدمين وخـدم مـن الأحكـام المعمـول بهـا فـي الدولـة المضـيفة والمتعلقـة بالحصـول علـى أذون العمـل. ومـن المعـروف أن الـدول لا تتـيح للأجانـب العمـل فـي أراضـيها قبـل حصـولهم علـى تـرخيص بالعمـل تصـدره عـادة وزارة العمـل. وتـذهب بعـض الـدول إلـى فـرض الحصـول علـى التـرخيص علـى طرفـي عقـد العمـل ، بحيـث يحصـل رب العمـل علـى التـرخيص باسـتخدام أجنبـى كمـا يحصـل العامـل الأجنبـي علـى تـرخيص العمـل. ولـيس إعفـاء البعثـة وموظفيهـا مـن أذون العمـل العاديـة بـالأمر المسـتغرب، فهـؤلاء الموظفـون يعملـون لـدى دولـة أجنبيـة ويتقاضـون منهـا مرتبـاتهم، وهـم لا يحملـون جنسـية الدولـة المضـيفة ولا يقيمـون إقامـة دائمـة فـي أراضـيها ولا يتعـاطون فيهـا أي عمـل خـاص مـأجور، خـارج نطـاق وظـائفهم فـي البعثـة، والقواعـد التـي ترعـى تعيينـهم وممارسـة مهـامهم فـي الدولـة المضـيفة قـد حـددتها اتفاقيـة فيينـا للعلاقـات القنصـلية، فرؤسـاء البعثـات القنصـلية يحصـلون علـى إجـازات قنصـلية تتـيح لهـم

(1) أضيفت هذه المادة بقرار وزير الخارجية والمغتربين رقم 5317 تاريخ 1973/12/27 أما المادة العاشرة من القرارالاصلي فقد أصبحت المادة الحادية عشرة بموجب التعديل عينه وتنص على العمل بالقرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ممارسة مهامهم كما يتم تبليغ أسماء بقية موظفي البعثة إلى وزارة خارجية الدولة المضيفة، ولهذه الوزارة الحق في الامتناع عن منح الإجازة والحق في سحبها، كما أن لها الحق في عدم قبول أي موظف من موظفي البعثة أو في إعلانه شخصا غير مرغوب فيه، وذلك وفقًا لما بيناه سابقًا، ولكن الوضع يختلف إذا كان موظف البعثة مواطنا للدولة المضيفة أو مقيما إقامة دائمة في أراضيها، فلهذه الدولة عندئذ أن تفرض عليه الحصول على ترخيص خاص منها يجيز لع العمل لدى البعثات الأجنبية، كما أن لهذه الدولة الحق في أن تطلب من أي موظف من موظفي البعثة القنصلية الحصول على ترخيص قبل تعاطيه أي عمل مكسب خاص في أراضيها يخرج عن نطاق مهامه في البعثة، وهذا إذا أجازت قوانين هذه الدولة لهؤلاء الموظفين تعاطي مثل هذه الأعمال[1].

الفقرة الثالثة :الاستثناء من الخدمات الشخصية والعامة والعسكرية:

تنص المادة (52) من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية على ما يلي:

"على الدولة المضيفة أن تعفى موظفي البعثة القنصلية وأفراد عائلاتهم الذين يشكلون جزءا من أسرهم من كل خدمة شخصية، ومن كل خدمة ذات منفعة عامة، مهما يكن نوعها ومن الأعباء العسكرية كعمليات الاستيلاء والمساهمات العسكرية والإيواء العسكري .

وتكرر المادة (67) من الاتفاقية نفس النص بالنسبة إلى الموظفين القنصليين الفخريين.

/وتقر المادة(52) منح موظفي البعثات القنصلية المسلكية من موظفين قنصليين ومستخدمين قنصليين وخدم في البعثة وأفراد عائلاتهم نفس الإعفاءات التي نصت عليها المادة (35) معطوفة على المادة (37) من اتفاقية فيينا الدبلوماسية بالنسبة إلى موظفي البعثات الدبلوماسية، بشرط أن لا يكون هؤلاء الموظفون وأفراد عائلاتهم من مواطني الدولة المضيفة أو من المقيمين إقامة دائمة في أراضيها أو ممن يتعاطون عملاً مكسبا خاصا فيها خارج وظائفهم في البعثة[2].ويستفيد القناصل الفخريون من الإعفاءات عينها عملاً

(1) راجع الفقرتين 4 و5 من تعليق لجنة القانون الدولي على المادة/31/ من مشروعها القنصلي.

(2) عملاً بالمادتين 57 و71 من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية ، وكذلك المادتين 38 و42 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 .

بالمادة (67) المذكورة، دون أن يشمل هذا الإعفاء أفراد عائلاتهم، أو القناصل الفخريين الذين يحملون جنسية الدولة المضيفة أو يقيمون إقامة دائمة في أراضيها[1]. أما بالنسبة إلى القنصل الفخري الذي يتعاطي أعمالاً خاصة مكسبة ونشاطًا تجاريا إلى جانب مهامه القنصلية كما هو الحال غالبا، فليس هناك برأينا ما يحول دون إلزامه بأداء هذه الخدمات شرط عدم المساس بحرمة البعثة القنصلية ومحفوظاتها وعدم تعطيل أعمالها، باعتبار أن وضعه بالنسبة إلى أعماله الخاصة لا يختلف عن وضع أي أجنبي مقيم في الدولة المضيفة، وبالتالي يمكن مثلاً مصادرة مسكنه للحاجات العسكرية وإلزامه بالمساهمات المادية[2].

الفقرة الرابعة : الإعفاءات المالية :

اولا – طبيعة الإعفاءات المالية:

جرى العمل بين الدول على أن يتمتع المبعوثون الدبلوماسيون لكل منها في البلاد المعتمدين لديها بفريق من الامتيازات المالية مؤداها إعفاؤهم من بعض الضرائب والرسوم المفروضة على عموم الأفراد، وهذا الإعفاء وإن لم تكن تقتضيه مهام عملهم ولا تتطلبه صيانة استقلالهم وحريتهم كما هو الحال بالنسبة للحصانات الشخصية والقضائية، فإنه مع ذلك له ما يبرره لاعتبارين: الأول أنه نتيجة منطقية للمركز الممتاز الذي يتمتع به المبعوث الدبلوماسي، إذ لو أن العرف جرى على أن يؤدى المبعوث الدبلوماسي الضرائب والرسوم تماما كأي شخص آخر خاضع لولاية الدولة صاحبة الإقليم، ولو أنه رفض أداء ما هو مطلوب منه أو نازع فيه، لما أمكن إجباره على الأداء، بما أنه لا يجوز أن يتخذ ضده أي إجراء من إجراءات التنفيذ الجبري لاستيفاء حق الدولة قبله، وهذا أمر مسلم به عموما بحيث لا يوجد بين السوابق الدولية مثل واحد لمبعوث دبلوماسي أرغم على أداء الضرائب

(1) عملاً بأحكام المادة/71/ من الاتفاقية القنصلية. راجع كذلك تعليق لجنة القانون الدولي على المادة/64/ من مشروعها القنصلي (م67 من الاتفاقية) .

(2) انظر محمود خلف ، مرجع سابق ، ص222 .

العامة أو المحلية في البلد الذي كان معتمدا لديه[1].وأما الاعتبار الثاني فهو أن الدولة المعتمد لديها المبعوث لا تضار ماديا من إعفائه من الضرائب وبالأخص الضرائب الشخصية المباشرة، لأن مثل هذا الإعفاء يمنح عادة على أساس التبادل والمبعوث باعتباره مواطنا لدولته يظل خاضعا لها في شأن هذه الضرائب ويلتزم بأدائها لخزينتها كبقية مواطنيها ما دام لا يؤديها في جهة أخرى، وبذا تحصل الدولة من مبعوثيها لدى الدول الأخرى على ما يقابل ما تعفى مبعوثي هذه الدول لديها من أدائه لها، فتتم الموازنة بين ما تفقده بالإعفاء الذي تمنحه وما تحصل عليه نتيجة الإعفاء الذي يمنح لها، ولا تكون لها إذا مصلحة مالية أو اقتصادية في ألا تمنع هذا الإعفاء[2].

غير أن الاعتبارين المتقدمين وإن كانا يبرران الإعفاءات المالية التي جرى العرف عليها، فإنهما لم يجعلا من هذا العرف قاعدة ملزمة للدول كما هو شأن الحصانات الشخصية والقضائية، فإعفاء المبعوثين الدبلوماسيين من أداء الضرائب والرسوم في الدول المعتمدين لديها ظل يقع في نطاق المجاملات ولم ينتقل إلى نطاق القواعد القانونية حتى إبرام اتفاقية فيينا سنة 1961.

وبالتالي فقد كان يخضع لرغبة وتقدير كل دولة، تمنحه في الحدود التي تراها وتتوسع أو تضيق هذه الحدود وفق مقتضيات العلاقات التي تربطها بالدول الأخرى وعلى أساس المعاملة بالمثل في الغالب، ولم يكن للمبعوث أن يدعى لنفسه حقًا في هذا المجال، ما لم يكن هناك بين دولته والدولة الموفد إليها اتفاق أو معاهدة تفرض هذا الإعفاء أو كان ضمن تشريع هذه الدول أحكاما بهذا المعنى .

وقد عينت أغلب الدول بتنظيم موضوع الإعفاءات المالية التي تمنحها للمبعوثين الأجانب المعتمدين لديها عن طريق تشريعات خاصة وضعتها لهذا الغرض[3]، كما أن الكثير من المعاهدات الثنائية التي أبرمت في أوقات مختلفة تضمنت الإشارة إلى هذه الإعفاءات والحدود التي تمنح فيها، ومن سنة 1928 في شأن الحصانات والامتيازات الدبلوماسية وقد جاء في المادة (18) منها ما يفيد إعفاء المبعوثين الدبلوماسيين من أداء الضرائب الشخصية والرسوم الجمركية في حدود معينة، وطبيعي أن أحكام هذه الاتفاقية لا تلزم غير الدول الأمريكية التي اشتركت فيها في علاقاتها فيما بينها دون غيرها من الدول الأخرى.

([1]) د. منتصر سعيد حمودة ، مرجع سابق ، ص139 .

([2]) انظر جينيه بند 269 ص 428- 429.

([3]) انظر عرضًا مفصلاً لهذه التشريعات وما ورد فيها في جينيه 1 بند 268 وما بعده.

على أنه بإبرام اتفاقية فينا سنة 1961 أصبح للإعفاءات المالية صفة القاعدة القانونية بالنص عليها في المادة (34) من هذه الاتفاقية الدول الأطراف فيها التزام بمنح تلك الإعفاءات في الحدود التي ذكرتها المادة المشار إليها في ما سنبينه فيما يلي:

ثانيا- حدود الإعفاءات المالية:

يستخلص مما جرى عليه العمل في أغلب الدول ومن النصوص التشريعية أو الاتفاقية الموجودة في هذا الشأن أن الإعفاءات المالية التي يتمتع بها المبعوثون الدبلوماسيون في الدول المعتمدين لديها لا تشمل الضرائب غير المباشرة كما لا تشمل الرسوم التي تقابل خدمات معينة مما يقدم نظير أداء قيمة نقدية معددة كتوريد المياه والكهرباء والإذاعة اللاسلكية والنظافة وما إلى ذلك، فهذه الضرائب والرسوم يؤديها المبعوثون الدبلوماسيون كبقية الأفراد ويلتزمون بها، وأن الإعفاءات المذكورة تتناول الضرائب المباشرة والرسوم الجمركية بقدر يتفاوت من دولة إلى أخرى وعلى أساس المعاملة بالمثل.

وتشمل الضرائب المباشرة التي يتناولها الإعفاء الضرائب الشخصية بمختلف أنواعها ومن بينها ضريبة كسب العمل وضريبة الإيراد العام وما شاكل ذلك، أما الضرائب العقارية فالغالب ألا يعفى المبعوث منها بالنسبة للعقارات التي يمتلكها بصفة شخصية في إقليم الدولة المعتمد لديها، كما أنه لا يعفى كذلك من ضريبة التركات على ما قد يؤول إليه بطريق الوراثة من أموال موجودة في هذه الدولة.

وبالنسبة للرسوم الجمركية يتناول الإعفاء كل ما يستورده المبعوث من أشياء لازمة لإقامته أو لاستعماله الخاص في الدولة المبعوث لديها في الحدود التي تبينها قوانين هذه الدولة.

وقد تضمن مشروع مجمع القانون الدولي الذي أقره في كمبردج سنة 1895 في المادة (11) منه ما نتفق مع الأحكام المتقدمة، كما نصت المادة (18) من اتفاقية الهافانا بين الدول الأمريكية على إعفاء المبعوثين الدبلوماسيين من الضرائب المباشرة بكافة أنواعها، وقصرت الإعفاء بالنسبة للضرائب العقارية على العقارات الخاصة بالبعثة ذاتها، وحددت الإعفاء من الرسوم الجمركية بما يلزم لاستعمال المبعوث أو أفراد أسرته.

وقد جاءت المادة (34) من اتفاقية فينا مؤيدة للأحكام السابقة بعد أن بين استقرار الدول على السير على مقتضاها بصفة عامة، وإليكم نص هذه المادة:

"يعفـــــــى المبعـوث الدبلوماســي مــن كــل الضــرائب والرســوم الشخصــية والعينيــة ، العامــة والمحلية والبلدية ، فيما عدا:

أ- الضرائب غير المباشرة التي لطبيعتها تدمج عادة في أثمان السلع والمنتجات.

ب- الضــرائب والرســوم علــى الأمــوال العقاريــة الخاصــة الكائنــة فــي إقليـــــم الدولــة المعتمــد ليها، ما لم يكن المبعوث الدبلوماسي يحوزها لحساب الدولة المعتمدة لأغراض البعثة.

ج- ضــرائب التركـــــــات المســتحقة للدولــة المعتمــد لــديها، مــع مراعــاة أحكــام الفقــرة 4 مــن المادة (39)[1].

د- الضــرائب والـ رسـوم علــى الإيـرادات الخاصــة التــي يكـون مصــدرها فــي الدولــة المعتمــد لــديها. والضــرائب علــى رأس المــال التــي تفـرض علــى الأمـوال المسـتخدمة فــي مشـروعات تجاريــة فــي الدولة المعتمد لديها.

هـ- الضرائب والرسوم التي تحصل مقابل خدمات خاصة.

و- رســـــــــــوم التســجيل والقيــد والــرهن والدمغــة بالنســبة للأمــوال العقاريــة، مــع مراعــاة أحكام المادة (23).

وقـد جـاء فـي تعليـق لجنـة القـانون الـدولي علـى هـذا الـنص أنـه يمثـل مـا اسـتقر عليـه العمـل فعـــلا فـــي عمـــوم الـــدول كحـــد أدنـــى للإعفـــاءات الماليـــة التـــــــي تمنـــــح للمبعـــوثين الدبلوماسـيين ، ومـؤدى هـذا أنــه يجـوز مـنح الإعفـاء فـي بعـض الحـالات المسـتثناه بحكـم المادة إذا رأت ذلك أي من الدول لاعتبارات خاصة بها.

أما الرسوم الجمركية فقد تناولتها الاتفاقية في نص خاص- المادة (36)- جاء فيه ما يلي:

"1- تمـنح ا لدولـة المعتمـد لـديها، وفقًـا للأحكـام التشـريعية والتنظيميـة التـي تأخـذ بهـا، الـدخول والإعفـــاء مـــن الرســـوم والعوائـــد الجمركيـــة وغيرهـــا مـــن المســـتحقات المتصـــلة بهـــا خـــلاف مصاريف الإيداع والنقل والمصروفات المقابلة لخدمات مماثلة، بالنسبة:

أ- للأشياء المخصصة للاستعمال الرسمـــــــــي للجنة.

---

(1) وتنص هذه الفقرة في الشطر الأخير منها على أنه في حالة وفاة المبعوث أو أحد أفراد الشركة تحصل من الورثة ضرائب أيلولة على الأموال المنقولة التي يكون سبب وجودها في الدولة المعتمد لديها وجود المتوفى بهذه الدولة كعضو في البعثة أو كفرد من أفراد أسرة عضو البعثة.

ب- للأشياء المخصصة للاستعمال الشخصي للمبعوث الدبلوماسي أو لأفراد أسرته الذين يقيمون معه في معيشة واحدة، بما فيها الأشياء المعدة لإقامته.

2- يعفى المبعوث الدبلوماسي من تفتيش متاعه الخاص، ما لم توجد مبررات جدية للاعتقاد أنها تحوى أشياء لا تتمتع بالإعفاء المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة، أو أشياء يكون استيرادها أو تصديرها محظور بمقتضى تشريع الدولة المعتمد لديها أو خاضعة للوائحها الخاصة بالحجر الصحي، وفي مثل هذه الحالة يجب ألا يتم التفتيش إلا في حضور المبعوث الدبلوماسي أو ممثله المفوض في ذلك".

وكما هو ظاهرٍ من النص المتقدم تتحدد الإعفاءات الجمركية التي تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين وفقاً لتشريع ونظم الدولة المعتمد لديها المبعوث ويفيد ذلك أن هذه الإعفاءات تتوقف على محض رغبة هذه لدولة ولا التزام عليها في هذا الشأن، على أن لجنة القانون الدولي، مع تسليمها بأن الإعفاءات الجمركية ظلت تعتبر من قبيل المجاملة، ترى أنه نظراً لاتساع نطاق التطبيق لها يكون هناك محل حالاً لقبولها كقاعدة من قواعد القانون الدولي[1].

إنما من ناحية أخرى نظرا لما يحدث كثيرا من إساءة استغلال الإعفاء الجمركي، فقد رأت اللجنة أن تقر للدول بالحق في أن تفرض بالنسبة له، عن طريق التشريعات أو اللوائح الخاصة، القيود التي تراها لمنع هذا الاستغلال، كتحديد قدر السلع المستوردة التي تتمتع بالإعفاء والمدة التي يجب أن يتم خلالها استيراد الأشياء اللازمة لإقامة المبعوث وتلك التي يمتنع أثناءها بيع الأشياء المعفاة وما شاكل ذلك، ومثل هذه القيود لا تعتبر متنافية مع مبدأ الإعفاء ما دامت تتقرر بصفة عامة ولا تقصر على حالات فردية[2].

([1]) د.سيد ابراهيم الدسوقي ، مرجع سابق ، ص 528 .

([2]) انظر ضرغام عبد الله الرباع ،مرجع سابق ،ص408 .

الخاتمة

وختاما نجد أنه يقتضي نظاما للتمثيل الدبلوماسي الدائم أن يكون لكل بعثة دبلوماسية مقر خاص بها في إقليم الدولة المعتمدة لديها ، تمارس فيه مهامها وتحتفظ فيه بالوثائق الخاصة بها وتتخذ منه مركزاً لها في علاقاتها بحكومة الدولة الموفدة لديها.وتمشياً مع طبيعة الأمور يجب أن يكون هذا المقر في عاصمة هذه الدولة أو في أحدى ضواحيها حيث أن عمل البعثة يتطلب الاتصال من وقت لآخر بالسلطة المركزية ممثلة في شخص وزير الخارجية أو من ينوب عنه وقد يكون مقر البعثة ملكاً للدولة الموفدة لها إذا كانت إمكانياتها تسمح لها بذلك وكانت قوانين الدولة المعتمدة لديها لا تحول دون تملك الجهات الأجنبية للأموال العقارية ، وهذا هو الغالب ، إذ تشتري الدولة الموفدة الدار التي ترى تخصيصها لبعثتها الدبلوماسية تمارس إعمالها علي الدار التي تشغلها بطريق الإيجار أو بأي طريق آخر يسمح لها بالانتفاع بها . والمفروض في جميع الأحوال أن الدولة صاحبة الإقليم ، بقبولها التمثيل الدبلوماسي لدولة ماليديها ، تلتزم بأن تيسر لهذه الدولة الحصول علي المكان اللازم لإقامة بعثتها بهذا الطريق أو بذاك علي حسب الأحوال . وقد أكدت هذا الالتزام المادة (21) من اتفاقية فيينا حيث تنص في فقرتها الأولي علي أنه (علي

الدولة المعتمد لديها ، إما أن تسهل في نطاق تشريعها تملك الدولة المعتمدة الأماكن اللازمة لبعثتها في إقليمها ، وأما أن تساعد الدولة المعتمدة في الحصول علي هذه الأماكن بوسيلة أخرى ، وتضيف الفقرة الثانية من ذات المادة أنه عليها كذلك ، عند الاقتضاء مساعدة البعثات في الحصول علي مساكن لائقة لأعضائها الحصانة التي يتمتع بها مقر البعثة فأن الحصانات والامتيازات الواردة في اتفاقية فيينا لعام1961، وادا كانت شكلا للإطار العام فإنه لابد من نصوص وطنية داخلية تفسر ،وتكون أآثر تفصيلا لما هو وارد في الاتفاقية، وهذا ماقامت به بعض الدول.

ومن هنا وجدنا المزايا والحصانات الدبلوماسية تمثل قيدا على مبدأ سيادة الدولة على إقليمها. ولا يجوز للدولة المضيفة الخروج على مقتضاها عند التعامل مع البعثة الدبلوماسية وأعضائها، وإلا عد ذلك إهانة موجهة للدولة الموفدة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعكير صفو العلاقات الودية بينهما، بل قد ينتهي بإثارة دعوى المسؤولية ضد الدولة المضيفة

وتتوزع هذه الامتيازات والحصانات مابين مزايا وحصانات وتسهيلات مقررة للبعثة الدبلوماسية ذاتها، وأخرى مقررة لصالح المبعوثين الدبلوماسين.

وفي نهاية هده الرسالة ظهرت لدينا بعض النتائج والتوصيات يمكن تسجيلها لتكزن نهاية هده الدراسة وهي على النحو التالي :-

اولاً – النتـــــــائـــج :-

1 – المساعدة في إيجاد مقر للبعثة **:**

يتعين على الدولة الموفد إليها تسهيل حصول الدولة الموفدة على المقر اللازم لبعثتها الدبلوماسية ، ويجب عليها عند الاقتضاء مساعدة أعضاء البعثة في الحصول على المسكن اللائق بهم. وتطبق الملكية في هذا الخصوص مبدأ المعاملة بالمثل.

2 – حرمة مقر البعثة :

يتمتع مقر البعثة بحصانة وحرمة، فلا يجوز اقتحامه أو تفتيشه بوساطة رجال السلطة العامة في الدولة الموفد إليها إلا بموافقة رئيس البعثة. وتمتد الحصانة لتشمل محفوظات البعثة ووثائقها المختلفة ، وعلى الدولة المضيفة اتخاذ الإجراءات الملائمة كافة ، لمنع اقتحام الأماكن التابعة للبعثة أو الإضرار بها أو الإخلال بأمنها أو الانتقاص من هيبتها

وتنال البعثات الدبلوماسية في المملكة العربية السعودية عناية السلطات المحلية ورعايتها، تمشيا مع احترام المملكة لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكام القانون الدولي، وهو ما تقدره كثيرا تلك البعثات. ومن ناحية أخرى، فإن البعثات الدبلوماسية السعودية في الخارج لديها التعليمات الخاصة باحترام أنظمة الدول المعتمد لديها وسيادتها، تمشيا مع سياسة المملكة القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى

3 – حرية الاتصال:

تلتزم الدولة المضيفة بضمان حرية اتصال البعثة الدبلوماسية مع الدولة المعتمدة، وغيرها من الجهات التي يلزمها التخاطب معها. وللبعثة الدبلوماسية أن تستعمل في ذلك وسائل الاتصال الملائمة الملائمة، على أنه لا يجوز لها أن تقيم أو تستعمل جهاز إرسال لاسلكي إلا بموافقة الدولة المعتمد لديها. وتأخذ المملكة بهذا الرأي، وهو ما تبنته اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية في المادة (1/27).

وللبعثة الدبلوماسية أن تستعمل كذلك الحقائب الدبلوماسية التي لايجوز تفتيشها أو التحفظ عليها ، ونظرا لإمكان إساءة استعمال الحقيبة الدبلوماسية، وذلك باستعمالها في غير الأغراض المخصصة لها، فقد قامت المملكة بالتحفظ على هذا النص عند انضمامها إلى اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، انسجاما مع أنظمتها التي تأخذ بمبدأ التخيير المتعارف عليه دوليا.

4 – رفع العلم والشعار الخاص بالبعثة :

للبعثة الدبلوماسية الحق في رفع علم الدولة المعتمدة وشعارها على أماكن البعثة ، ومن بينها مكان إقامة رئيس البعثة ووسائل الاتصال الخاصة بها.

5 – المزايا والحصانات الشخصية :

تعد المزايا والحصانات الشخصية من أقدم الامتيازات التي تقررت للمبعوثين الدبلوماسيين وتتمثل هذه الحصانات في وجوب احترام شخص المبعوث الدبلوماسي وعدم امتهان وضعه وصفته، مع التزام سلطات الدولة المضيفة باتخاذ الإجراءات اللازمة كافة لمنع الاعتداء على شخصه أو حريته أو كرامته، وملاحقة كل من يعتدي عليه بالعقاب الشديد. ويترتب على ذلك عدم جواز إلقاء القبض عليه، أو احتجازه ، أو اعتقاله إداريا أو قضائيا، حتى ولو ارتكب عملاً يخل بقانون الدولة الموفد إليها أو سلامتها.

ويتمتع سكن الPمبعوث الدبلوماسي الخاص بذات الحماية والحرمة التي يتمتع بها مقر البعثة الدبلوماسية. وتمتد هذه الحصانة لأملاكه وأوراقه ومراسلاته.

ويتمتع المبعوث الدبلوماسي بحصانة قضائية مطلقة في المسائل الجنائية. فلا يجوز اتخاذ أي إجراء قضائي ضده كإلقاء القبض عليه أو التحقيق معه أو محاكمته، نتيجة لما يرتكبه من جرائم. ويتمتع كذلك بحصانة قضائية في المسائل المدنية والإدارية، إلا في الحالات الاستثنائية الآتية : الدعاوى المتعلقة بعقار يمتلكه في الدولة المعتمد لديها؛ الدعاوى المتعلقة بتركته، والتي يكون للمبعوث فيها مركز بصفته الشخصية وليس باسم الـ دولة المعتمدة؛ الدعاوى المتعلقة بأي نشاط مدني أو تجاري يمارسه في الدولة المعتمد لديها، خارج نطاق مهامه الرسمية .

ولا يجوز إكراه المبعوث الدبلوماسي على الإدلاء بشهادته أمام المحاكم الجنائية أو المدنية. ويجوز التنازل عن الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي، بشرط أن يتم ذلك صراحة من قبل الدولة المعتمدة. ولكن إذا قام المبعوث الدبلوماسي برفع دعوى قضائية أمام محاكم الدولة الموفد لديها، فليس له بعد ذلك الاحتجاج بالحصانة، وذلك بالنسبة لأي طلب فرعي يتصل بالطلب الأصلي.

ويتمتع المبعوث الدبلوماسي بحرية التنقل داخل أراضي الدولة الموفد إليها، عدا دخول الأماكن التي يحرم أو ينظم دخولها لأسباب تتعلق بالأمن الوطني. وتخضع هذه الحرية في المملكة للتعليمات المحلية، حيث لا يجوز دخول الأماكن المقدسة لغير المسلمين. وتحتاج زيارة الأماكن الأثرية والتاريخية والعسكرية بالمملكة إلى إذن خاص.

ولتمكين المبعوث الدبلوماسي من تأدية مهام وظيفته وتيسير دخوله وخروجه من الدولة المعتمد لديها، تلتزم الأخيرة بمنحه التيسيرات اللازمة كأن تعفيه من الحصول على الإقامة بالطرق العادية. ويحصل المبعوث الدبلوماسي في المملكة وأفراد عائلته على إقامة لمدة عامين قابلة للتجديد. كما يحصل على تأشيرة خروج وعودة لمدة سنة واحدة ولعدة سفرات من إدارة المراسم بوزارة الخارجية

ولا يخضع المبعوث الدبلوماسي لنظام التأمينات الاجتماعية، وله الحق في ممارسة الشعائر الدينية داخل مقر البعثة.

وتمتد الحصانات والامتيازات التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي إلى أفراد أسرته، إذا كانوا يقيمون معه، ولم يكونوا من رعايا الدولة المعتمد لديها. وأفراد عائلة الدبلوماسي في المملكة هم الأولاد والزوجة والأقارب الذين يعولهم شرعا.

6 – الإعفاءات المالية :

يعفي المبعوث الدبلوماسي من الضرائب والرسوم الشخصية والضريبة العامة والمحلية والبلدية كافة، فيما عدا بعض الضرائب غير المباشرة والرسوم على الأموال العقارية الخاصة... كما تعفي المادة (63) من اتفاقية فيينا المبعوث الدبلوماسي من الرسوم الجمركية، وفقًا للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول في الدولة المضيفة.

ثانياً – التوصيـــــــات

1-يلعب التمثيل الدبلوماسي دوراً كبيراً في العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية وعليه يجب ان يتمتع اعضاء البعثات الدبلوماسية بالكفاءة العالية والاخلاق الحميدة ، والشخصية القوية وحسن المظهر ، وان يتقن اللغات الاجنبية على تقدير الانجليزية .

2-يجب على اعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدين الالتزام بالقيام بمهامهم المنوطة بهم بحيادية ويجب ان يتجنبوا استغلال الحصانات والامتيازات المالية الممنوحة لهملإغراضهم الشخصية .

3-يجب العمل على مراجعة نصوص اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961 من اناحية الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، وخاصة مايتعلق بالتميز بين مفهوم الحصانات والامتيازات الخاصة بالاعفاءات المالية من ضرائب ورسوم جمركية والحد منها ودلك بسبب ماتتكبده ميزانيات الدول من خسائر على صهيد هدا الاعفاء .

4- نظراً للاهمية التي تعلقها الدول المعاصرة على تأمين الحماية لموظفيها الدبلوماسين والقنصلين ، خصوصا بعد تكاثر حوادث خطفهم والاعتداء عليهم في السنوات الاخيرة ، ومانجم عن دلك من ثوتر في العلاقات الدولية ، يجب على الدولة المستقبلة ايضاً تأمين الحماية اللازمة لهولاء الاشخاص ودلك من اجل قيامهم باعمالهم في جو يسوده الأمن والطمأنينة .

الملحق

ملحق رقم (1)

اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961 م

الدول الأطراف في هذه الاتفاقية :

اذ تذكر أنه منذ زمن بعيد وشعوب كل البلدان تعترف بنظام الممثلين الدبلوماسيين وتعرف أهداف ومبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالمساواة في حق سيادة كل الدول – وفي المحافظة على السلام والأمن الدوليين وفي تنمية علاقات الصداقة بين الأمم وهي مقتنعة بأن اتفاقية دولية عن العلاقات والامتيازات والحصانات الدبلوماسية ستساعد على تحسين علاقات الصداقة بين البلدان مهما تباينت نظمها الدستورية والاجتماعية وهي على يقين بأن الغرض من هذه المزايا والحصانات ، ليس هو تمييز أفراد ، بل هو تأمين أداء البعثات الدبلوماسية لأعمالها على أفضل وجه كممثلة لدولها وتؤكد أنه يجب أن يستمر تطبيق قواعد القانون الدولي التقليدي في المسائل التي لم تفصل فيها نصوص هذه الاتفاقية صراحة واتفقت على ما يأتي:

المادة 1

لأغراض هذه الاتفاقية يكون مدلول العبارات الاتية وفقا للتحديد الاتي:

أ- اصطلاح (رئيس البعثة) هو الشخص الذي كلفته الدولة المعتمدة بالعمل بهذه الصفة .

ب- اصطلاح (أعضاء البعثة) يشمل رئيس البعثة وأعضاء طاقم البعثة .

ت-اصطلاح (أعضاء طاقم البعثة) يشمل أعضاء الطاقم الدبلوماسي وطاقم الإداريين والفنيين وطاقم خدمة البعثة .

ث-اصطلاح (أعضاء الطاقم الدبلوماسي) يشمل أعضاء طاقم البعثة الذين لهم الصفة الدبلوماسية .

ج- اصطلاح (الممثل الدبلوماسي) يشمل رئيس البعثة أو أي عضو من الطاقم الدبلوماسي للبعثة .

ح- واصطلاح (الطاقم الإداري والفني) يشمل أعضاء طاقم البعثة الذين يقومون بأعمال إدارية أو فنية في البعثة .

خ- اصطلاح (طاقم الخدم) أعضاء طاقم البعثة الذين يؤدون أعمال الخدمة فيها .

د- اصطلاح (طاقم الخدم) أعضاء طاقم البعثة الذين يؤدون أعمال الخدمة فيها .

ذ- اصطلاح (الخادم الخاص) يشمل من يعمل في أعمال الخدمة لدى أحد أعضاء البعثة وليس مستخدما لدى الحكومة المعتمدة .

ر- اصطلاح (مباني البعثة) يشمل المباني وأجزاء المباني والأراضي الملحقة بها التي تستعملها البعثة – أياً كان المالك – كما تشمل مقر رئيس البعثة .

المادة 2

تنشأ العلاقات الدبلوماسية بين الدول وتوفد البعثات الدبلوماسية الدائمة بناء على الاتفاق المتبادل بينهما .

المادة 3

تشمل أعمال البعثة الدبلوماسية ما يأتي :

أ- تمثيل الدولة المعتمدة لدى الدولة المعتمدة لديها .

ب-حماية مصالح الدولة المعتمدة وكذلك مصالح رعاياها لدى الدولة المعتمد لديها في الحدود المقرة في القانون الدوى .

ت-التفاوض مع حكومة الدولة المعتمد لديها .

ث-التعرف بكل الوسائل المشروعة على ظروف الأحداث في الدولة المعتمد لديها وعمل التقارير عن ذلك لحكومة الدول المعتمدة .

ج- تهيئة علاقات الصداقة وتنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية بين الدولة المعتمدة والدولة المعتمد لديها .

ح- لا يفسر أي نص من نصوص هذه الاتفاقية بأنه يحرم البعثة الدبلوماسية من مباشرة الأعمال القنصلية .

المادة 4

يجب على الدولة المعتمدة أن تتأكد من الحصول على موافقة الدولة المعتمد لديها قبل أن تعتمد مرشحها رئيساً لبعثتها لدى الدولة الثانية .

ليست الدولة المعتمد لديها مضطرة لأن تذكر للدولة المعتمد أسباب رفضها قبول الممثل المقترح .

المادة 5

للدولة المعتمدة – بعد إعلامها الدول المعنية الاخرى المعتمد لديها – أن تعتمد رئيس هيئة أو تعين عضواً من الطاقم الدبلوماسي تبعاً للظروف – في عدة دول – إلا إذا اعترضت إحدى الدول المعتمد لديها صراحة على ذلك .

إذا اعتمدت الدولة المعتمدة رئيس بعثة لدى دولة أو أكثر فلها أن تنشئ بعثة دبلوماسية يديرها قائم بالأعمال بالنيابة في كل دولة لا يقيم فيها رئيس البعثة إقامة دائمة .

يصح أن يمثل رئيس البعثة أو أحد أعضاء طاقمها الدبلوماسي دولته لدى أي منظمة دولية .

المادة 6

تستطيع عدة دول أن تعتمد نفس الشخص رئيسا لبعثتها لدى دولة أخرى إلا إذا اعترضت الدولة المعتمد لديها على ذلك .

المادة 7

مع مراعاة نصوص المواد 8،9،11– للدولة المعتمدة أن تعين كما تشاء أعضاء طاقم بعثتها – وبالنسبة للملحقين العسكريين والبحريين والجويين فللدولة المعتمد لديها أن توجب إبلاغها أسمائهم كي تنظر في قبول تعينهم .

المادة 8

من حيث المبدأ يكون أعضاء طاقم البعثة الدبلوماسي من جنسية الدولة المعتمدة لا يمكن اختيار أعضاء طاقم البعثة الدبلوماسي من مواطني الدولة المعتمد لديها إلا بموافقة هذه الدولة – التي يجوزك لها سحب موافقتها على ذلك في أي وقت .

وللدولة المعتمد لديها أن تستعمل نفس الحق بالنسبة لمواطني دولة ثالثة ليسوا من مواطني الدولة المعتمدة .

المادة 9

للدولة المعتمد لديها في أي وقت وبدون ذكر الأسباب أن تبلغ الدولة المعتمدة أن رئيس أو أي عضو من طاقم بعثتها الدبلوماسي أصبح شخصا غير مقبول أو أن أي عضو من طاقم بعثتها (من غير الدبلوماسيين) أصبح غير مرغوب فيه، وعلى الدولة المعتمدة أن تستدعي الشخص المعني أو تنتهي أعماله لدى البعثة وفقاً للظروف ويمكن أن يصبح الشخص غير مقبول أو غير مرغوب فيه قبل أن يصل الى أراضي الدولة المعتمد لديها .

فـإذا رفضـت الدولـة المعتمـدة التنفيـذ – أو لـم تنفـذ فـي فتـرة معقولـة الالتزامـات المفروضـة عليهـا فـي الفقـرة الاولـى مـن هـذه المضـادة – فللدولـة المعتمـد لـديها ان تـرفض الاعتـراف للشخص المعني بوصفه عضوا في البعثة .

المادة 10

تبلغ وزارة خارجية الدولة المعتمد لديها أو أي وزارة أخرى اتفق عليها:

أ- تعيين أعضاء البعثة بوصولهم وبسفرهم النهائي أو بانتهاء أعمالهم في البعثة .

ب-بالوصـول وبالرحيـل النهـائي لشـخص يتبـع أسـرة عضـو البعثـة – كـذلك عـن حالـة الشـخص الذي أصبح أو لم يمس عضواً في أسرة عضو البعثة .

ت- بالوصـول وبالرحيـل النهـائي للخـدم الخصوصـيين الـذين يعملـون فـي خدمـة الأشـخاص المنوه عنهم في الفقرة (أ) وفي حالة تركهم خدمة هؤلاء الأشخاص .

ث- عـن تشـغيل وتسـريح الأشـخاص المقيمـين فـي الدولـة المعتمـد لـديها سـواء كـانوا أعضـاء فـي البعثة أو خدماً خاصين يتمتعون بالمزايا والحصانات .

ج- يكون التبليغ مقدما بالنسبة للوصول والرحيل النهائي في كل الحالات إذا أمكن ذلك .

المادة 11

فـي حالـة عـدم وجـود اتفـاق خـاص بحجـم البعثـة – فللدولـة المعتمـد لـديها أن تحـتم أن يكـون العـدد محـدداً فـي نطـاق مـا تعتبـره معقـولا وعاديـا – مـع ملاحظـة الظـروف والملابسـات القائمـة في هذه الدولة ، ومع الأخذ باعتبار حاجة البعثة المعنية .

للدولة المعتمد لديها في نفس الحدود وبدون تفرقة – أن ترفض تعيين موظفين من فئة معنية .

المادة 12

لـيس للدولـة المعتمـدة – بـدون الحصـول مقـدماً موافقـة الدولـة المعتمـد لـديها ان تنشـئ مكاتـب تابعة لبعثتها في نواح اخرى غير التي توجد فيها البعثة .

المادة 13

يعتبـر رئـيس البعثـة أنـه تسـلم مهـام منصـبه لـدى الدولـة المعتمـد لـديها إذا مـا قـدم أوراق اعتمـاده أو إذا مـا أخطـر وزارة الخارجيـة بوصـوله ، وقـدم إليهـا صـورة مـن أوراق اعتمـاده – أو قـام بعمـل ذلـك لـدى وزارة أخـرى تبعـاً للمتفـق عليـه – ووفقـاً لمـا يجـري عليـه العمـل فـي الدولـة المعتمـد لـديها – علـى أن يطبـق ذلـك بشـكل موحـد . ويتوقـف موعـد تقـديم أوراق الاعتمـاد أو صورة تلك الأوراق على تاريخ وساعة وصول رئيس البعثة .

المادة 14

رؤساء البعثة ثلاث طبقات :

أ- طبقة السفراء وسفراء البابا المعتمدين لدى رؤساء الدول ورؤساء البعثات الآخرين الذين من نفس الطبقة .

ب- طبقة المبعوثين – والوزراء – وزراء البابا المفوضين المعتمدين لدى رؤساء الدول .

ت- طبقة القائمين بالأعمال المعتمدين لدى وزارات الخارجية وليست هناك أي تفرقة بين رؤساء لبعثات من حيث طبقاتهم سوى ما يتصل بأسبقيتهم وبالمراسم .

المادة 15

تتفق الدول فيما بينها على الطبقة التي يتبعها رؤساء بعثاتها .

المادة 16

تكون أسبقية رؤساء البعثات لكل طبقة تبعاً لتاريخ وساعة تسلمهم لمهام مناصبهم وفقاً لما جاء بالمادة (13)

التعديلات التي تستحدث في أوراق اعتماد رئيس البعثة ولا تغير في طبقته لاتؤثر في أسبقيته . لا تؤثر هذه المادة في العرف الجاري أو الذي قد تقبله الدولة المعتمد لديها بالنسبة لأسبقية ممثل الكرسي البابوي .

المادة 17

يبلـــــغ رئيس البعثة وزراء الخـــــارجية أو الوزارة الأخرى المتفق عليها بأسبقية أعضاء الدبلوماسي لبعثته .

المادة 18

تتبع في كل دولة إجراءات موحدة لاستقبال رؤساء البعثات كل وفقاً للطبقة التي ينتمي اليها

المادة 19

إذا ما خلا منصب رئيس البعثة – أو إذا حدث ما يمنع رئيس البعثة من مباشرة أعماله قام مكانه قائم بالأعمال بالنيابة بصفة وقتية – ويبلغ رئيس البعثة اسم القائم بالأعمال بالنيابة – أما إذا حدث ما يمنعه من ذلك ، فتبلغ وزارة خارجية الدولة المعتمدة وزارة خارجية الدولة المعتمد لديها أو الوزارة المتفق عليها .

وفي حالة عدم وجود عضو من الطاقم الدبلوماسي للبعثة يجوز للدولة المعتمدة بموافقة الدولة المعتمد لديها أن تعين شخصا من الطاقم الإداري أو الفني قائماً بالأعمال الإدارية الجارية .

المادة 20

للبعثة ولرئيسها الحق في رفع العلم الوطني وشعار الدولة المعتمدة على مباني البعثة ومنها مقر رئيس البعثة وكذلك على وسائل تنقلاته .

المادة 21

على الدولة المعتمد لديها – وفي حدود ما تسمح به تشريعاتها – أن تيسر للدولة المعتمدة أن تحوز في أراضيها المباني اللازمة لبعثتها أو أن تسهل لها العثور على مبان بطريقة أخرى.

كما يجب عليها إذا ما استدعى الأمر مساعدة البعثات للحصول على مساكن ملائمة لأعضائها .

المادة 22

تتمتع مباني البعثة بالحرمة وليس لممثلي الحكومة المعتمد لديها الحق في دخول مباني البعثة إلا إذا وافق على ذلك رئيس البعثة .

على الدولة المعتمد لديها التزام خاص باتخاذ كافة الوسائل اللازمة لمنع اقتحام أو الإضرار بماني البعثة وبصيانة أمن البعثة من الاضطراب أو من الحط من كرامتها .لا يجوز أن تكون مباني البعثة أو مفروشاتها أو كل ما يوجد فيها من أشياء أو كافة وسائل النقل عرضة للاستيلاء أو التفتيش أو الحجز لأي إجراء تنفيذي .

المادة 23

تعفي الدولة المعتمدة ورئيس البعثة من كل الضرائب والعوائد العامة والإقليمية والبلدية بالنسبة لم باني البعثة التي تمتلكها أو تستأجرها على شرط ألا تكون هذه الضرائب أو العوائد مفروضة مقابل خدمات خاصة .

والإعفاء الضريبي المذكور في هذه المادة لا يطبق الضرائب والعوائد إذا ما كان تشريع الدولة المعتمدة لديها يفرضها على الشخص الذي يتعامل مع الدولة المعتمد أو مع رئيس البعثة .

المادة 24

لمحفوظات ووثائق البعثة حرمتها في كل وقت وأينما كانت .

المادة 25

تمنح الدولة المعتمد لديها كافة التسهيلات كي تتمكن البعثة من القيام بأعمالها .

المادة 26

ومع ما تقي به القوانين والتعليمات من المناطق المحرمة أو المحدد دخولها لأسباب تتعلق بالأمن الوطني – على الدولة المعتمد لديها أن تمكن لكل أعضاء البعثة الحرية في التنقل والمرور في أراضيها .

المادة 27

تسمح الدولة وتحافظ على حرية مراسلات البعثة في كل ما يتعلق بأعمالها الرسمية وللبعثة كي تتصل بحكومتها وببقية البعثات وبقنصليات دولتها أينما وجدت ، أن تستعمل كافة وسائل الاتصالات اللازمة – ومنها حاملو الحقائب الدبلوماسية والمراسلات بالرمز بنوعية

ومع ذلك فلا يجوز للبعثة تركيب أو استعمال محطة إرسال بالراديو إلا بموافقة حكومة الدولة المعتمد لديها .

مراسلات البعثة الرسمية ذات حرمة ، فاصطلاح المرسلات الرسمية يعني كل المراسلات المتعلقة بأعمال البعثة لا يجوز فتح أو حجز الحقيبة الدبلوماسية . يجب أن تحمل الربطات التي تكون الحقيبة الدبلوماسية علامات خارجية ظاهرة تبين طبيعتها – ويجب ألا تشمل إلا المستندات الدبلوماسية والأشياء المرسلة للاستعمال الرسمي.

يجب أن يكون لدى حامل الحقيبة الدبلوماسية مستند رسمي يثبت صفته وعدد الربطات التي تكون الحقيبة الدبلوماسية . وتحميه أثناء قيامه بمهمته في الدولة الموفد إليها ويتمتع بالحصانة الشخصية – ولا يجوز إخضاعه لأي نوع من أنواع القبض أو الحجز .يجوز للدولة المعتمدة أو لبعثتها أن تعين حامل حقيبة في مهمة خاصة ، وفي هذه الحالة تطبق أحكام الفقرة الخامسة من هذه المادة – أيضاً – مع ملاحظة أن الحصانات المذكورة ينتهي العمل بها من وقت أن يسلم حامل الحقيبة الحقيبة الى الهيئة المرسلة إليها .

يجوز تسليم الحقيبة الدبلوماسية لقائد طائرة تجارية مرخص لها بالهبوط في مطار تالٍ ويجب أن يحمل القائد وثيقة رسمية تبين عدد الربطات التي تتكون منها الحقيبة ولا يعتبر هذا القائد حامل حقيبة دبلوماسية – وللبعثة أن ترسل أحد أعضائها ليتسلم مباشرة وبحرية الحقيبة الدبلوماسية من قائد الطائرة .

المادة 28

تعفى الرسوم والضرائب التي تحصلها البعثة في أعمالها الرسمية من أي رسم أو ضريبة .

المادة 29

لشخص الممثل الدبلوماسي حرمة – فلا يجوز بأي شكل القبض عليه أو حجزه – وعلى الدولة المعتمد لديها أن تعامله بالاحترام اللازم له ، وعليها أن تتخذ كافة الوسائل المعقولة لمنع الاعتداء على شخصه أو على حريته أو على اعتباره .

المادة 30

يتمتع المسكن الخاص للمثل الدبلوماسي بنفس الحرمة والحماية اللتين تتمتع بهما مباني البعثة وتشمل الحرمة مستنداته ومراسلاته – وكذلك أيضاً متعلقات الممثل الدبلوماسي مع مراعاة ما جاء بالبند (3) من المادة (31).

المادة 31

1- يتمتع الممثل الدبلوماسي بالحصانة القضائية الجنائية في الدولة المعتمد لديها ويتمتع أيضاً بالحصانة القضائية المدنية والإدارية – إلا إذا كان الأمر يتعلق بما يأتي:

أ- إذا كانت دعوى عينية منصبة على عقار خاص كائن في أراضي الدولة المعتمد لديها – إلا إذا شغله الممثل الدبلوماسي لحساب دولته في خصوص أعمال البعثة .

ب- إذا كانت دعوى خاصة بميراث ويكون الممثل الدبلوماسي منفذاً للوصية أو مديراً للتركة أو وارثاً فيها أو موصى له بصفته الشخصية لا باسم الدولة المعتمدة .

ت- إذا كانت دعوى متعلقة بمهنة حرة أو نشاط تجاري – أياً كان – يقوم به الممثل الدبلوماسي في الدولة المعتمد لديها خارج نطاق أعماله الرسمية .

2- لا يجوز إجبار الممثل الدبلوماسي على الإدلاء بالشهادة .

3- لا يجوز اتخاذ أي إجراء تنفيذي ضد الممثل الدبلوماسي إلا في الحالات المذكورة في الفقرات أ – ب- ج – من البند 1 من هذه المادة – وعلى شرط إمكان إجراء التنفيذ بدون المساس بحرمة شخص الممثل أو بحرمة مسكنه .

4- عدم خضوع الممثل الدبلوماسي لاختصاص قضاء الدولة المعتمد لديها لا يعفيه من الخضوع لقضاء الدولة المعتمدة .

المادة 32

للدولة المعتمدة أن تتنازل عن الحصانة القضائية عن ممثليها الدبلوماسيين وعن الأشخاص الذين يتمتعون بالحصانة بمقتضى المادة 37 يجب أن يكون التنازل صريحاً .

إذا رفع الممثل الدبلوماسي أو الشخص الذي يتمتع بالإعفاء من القضاء المحلي دعوى وفقاً للمادة 37 فلا يجوز له بعد ذلك أن يستند الى الحصانة القضائية بالنسبة لأي طلب يترتب مباشرة على دعواه الأصلية .

إن التنازل عن الحصانة القضائية في الدعاوى المدنية أو الإدارية لا يعني التنازل عن الحصانة بالنسبة لإجراءات تنفيذ الأحكام التي يجب الحصول لها على تنازل مستقل .

المادة 33

مع اتباع ما جاء بنص البند الثالث من هذه المادة – وللخدمات التي يؤديها للدولة الموفدة يعفى الممثل الدبلوماسي من أحكام قوانين التأمين الاجتماعي القائمة في الدولة المعتمد لديها ويسري أيضا الإعفاء المذكور بالبند الأول من هذه المادة على الخدم الخصوصيين الذين يعملون فقط للمثل الدبلوماسي بشرط: أن لا يكونوا من مواطني الدولة المعتمد لديها أو ان تكون إقامتهم الدائمة في تلك الدولة .

أن يكونوا خاضعين لقوانين التأمينات الاجتماعية القائمة في الدول المعتمدة في الدولة الثالثة على الممثل الدبلوماسي الذي يستخدم أفرادا لا ينطبق عليهم الإعفاء المذكور بالبند الثاني من هذه المادة ، أن يحترم التزامات نصوص تشريع التأمين الاجتماعي الواجبة على رب العمل في الدولة المعتمد لديها .

الإعفاء المذكور في البندين 1،2 من هذه المادة لا يمنع من الاشتراك الاختياري في نظام التأمين الاجتماعي للدولة المعتمد لديها إذا ما سمح بذلك تشريعها .

لا تؤثر أحكام هذه المادة على الاتفاقات الثنائية أو الجماعية الخاصة بالتأمين الاجتماعي التي عقدت في الماضي وكذلك تلك التي تعقد في المستقبل .

المادة 34

يعفى الممثل الدبلوماسي من كافة الضرائب والرسوم – الشخصية والعينية – العامة أو الخاصة بالمناطق أو النواحي – مع استثناء الضرائب غير المباشرة التي تتداخل بطبيعتها عادة في أثمان البضائع أو الخدمات .

ب- الضرائب والرسوم المفروضة على العقارات الخاصة الواقعة في أراضي الدول المعتمد لديها إلا إذا كان الممثل الدبلوماسي يحوزها لحساب الدولة المعتمدة في شئون أعمال البعثة

ج – ضرائب التركات التي تحصلها الدولة المعتمد لديها مع ملاحظة سريان أحكام البند 4 من المادة (39)

خ- الضرائب والرسوم على الدخل الخاص النابع في الدولة المعتمد لديها والضرائب المفروضة على رأس المال المركز في الاستثمار في مشروعات تجارية في الدولة المعتمد لديها .

د- الضرائب والرسوم التي تحصل نتيجة لخدمات خاصة .

ذ- رسوم التسجيل والمقاضاة و الرهون ورسوم الدفعة الخاصة بالأملاك الثابتة بشرط مراعاة أحكام المادة 23.

المادة 35

على الدولة المعتمد لديها إعفاء الممثلين الدبلوماسيين من كل مساهمة شخصية ومن كل الخدمات العامة مهما كانت طبيعتها – ومن كل التزام عسكري مثل الاستيلاء – و المشاركة في أعمال ، أو في إيواء العسكريين .

المادة 36

ومع تطبيق النصوص التشريعية والتعليمات التي تستطيع وضعها – تمنح الدولة المعتمد لديها الإدخال والإعفاء من الرسوم الجمركية ومن العوائد والرسوم الأخرى مع استثناء رسوم التخزين والنقل والمصارف المختلفة الناتجة عن الخدمات المماثلة عما يلي: الأشياء الواردة للاستعمال الرسمي للبعثة .

الأشياء الواردة للاستعمال الشخصي للمثل الدبلوماسي أو لأعضاء أسرته الذين يعيشون معه – وتدخل فيها الأصناف المعدة لإقامته .

ويعفى الممثل الدبلوماسي من تفتيش أمتعته الشخصية – إلا إذا وجدت أسباب قوية تدعو إلى الاعتقاد بأنها تحوي أشياء لا تمنح عنها الإعفاءات المذكورة في البند (1) من هذه المادة – أو أصنافا محظورة استيرادها أو تصديرها بمقتضى التشريع أو تكون خاضعة لتعليمات الحجر الصحي للدولة المعتمد لديها – وفي هذه الحالة لا يجوز إجراء الكشف إلا بحضور الممثل الدبلوماسي أو من ينتدبه .

المادة 37

يتمتع أعضاء أسرة الممثل الدبلوماسي الذين يعيشون معه في نفس المسكن بالمزايا والحصانات المذكورة في المواد 29 الى 36 على شرط ألا يكونوا من رعايا الدولة المعتمد لديها .

أعضاء الطاقم الإداري والطاق م الفني للبعثة ، وكذلك أعضاء أسرهم الذين يعيشون معهم في نفس المسكن بالنسبة لكل منهم – وعلى شرط أن لا يكونوا من رعايا الدولة المعتمد لديها أو أن تكون إقامتهم الدائمة في أراضيها – يتمتعون بالمزايا والحصانات المذكورة في المواد من29 إلى 35 – مع استثناء الحصانة في عدم الخضوع القضائي للاختصاص المدني أو الإداري للدولة المعتمدين لديها – الوارد ذكرها في البند (1) من المادة (31) في التصرفات الخارجة عن نطاق أعمالهم الرسمية – ويتمتعون بالمزايا المذكورة في البند (أ) من المادة (36) بالنسبة للأشياء المستوردة بسبب إقامتهم الأولى (أول توطن) .

أفراد طاقم الخدمة للبعثة الذين ليسو من رعايا الدولة المعتمدين لديها أو من المقيمين فيها إقامة دائمة يتمتعون بالحصانة بالنسبة للتصرفات التي تحدث منهم أثناء تأدية أعمالهم – ويعفون من الضرائب والرسوم عن مرتباتهم التي يتقاضونها في وظائفهم – وكذلك يتمتعون بالإعفاء الوارد ذكره في المادة 33.

الخدم الخصوصيون لأعضاء البعثة الذين ليسوا من رعايا الدولة المعتمد لديها والذين لا يقيمون فيها إقامة دائمة يتمتعون بالإعفاء من الضرائب والرسوم عن مرتباتهم التي يتقاضونها عن خدمتهم وفي كل الحالات لا يتمتعون بمزايا أو حصانات إلا في الإ في الحدود التي تقررها الدولة المعتمد لديها – كما أن للدولة المعتمد لديها أن تستعمل حق ولا ينهى على هؤلاء الأشخاص على أن لا يعوق ذلك كثيراً البعثة عن أداء أعمالها .

المادة 38

إذا لم تمنح الدولة المعتمد لديها مزايا وحصانات إضافية – فالمثل الدبلوماسي من جنسية الدولة المعتمد لديها أو الذي تكون إقامته الدائمة فيها لا يتمتع بالحصانة القضائية أو بحرمة شخصه إلا بالنسبة لتصرفاته الرسمية التي يقوم بها أثناء تأدية أعماله.

إن الأعضاء الآخرين لطاقم البعثة والخدم الخصوص الذين من جنسية الدولة المعتمد لديها، أو الذين تكون إقامتهم الدائمة في أراضيها لا يتمتعون بالمزايا والحصانات إلا في

الحدود التي تقررها لهم تلك الدولة – ومع ذلك فللدولة المعتمد لديها أن تستعمل حق ولايتها على هؤلاء الأفراد بطريقة لا تعوق كثيراً قيام البعثة بأعمالها .

المادة 39

كل فرد من الذين لهم الحق في المزايا والحصانات بمجرد دخوله أراضي الدولة المعتمد لديها بقصد الوصول الى مقر عمله – أما إذا وجد في تلك الأراضي فمن وقت تبليغ وزارة الخارجية بتعيينه أو بتبليغ أي وز ارة أخرى متفق عليها عندما تنقضي مهمة شخص من الذين يتمتعون بالمزايا والحصانات ، تنتهي عادة هذه المزايا والحصانات من وقت مغادرة هذا الشخص لأراض الدولة المعتمد لديها أو عند انتهاء المهلة المعقولة التي تمنح له لهذا السبب – ويستمر سريانها لهذا الوقت حتى عند قيام نزاع مسلح ، ومع كل فتستمر الحصانة بالنسبة لأعمال التي قام بها هذا الفرد كعضو في البعثة، إذا توفي أحد أفراد البعثة يستمر أعضاء أسرته في التمتعبالمزايا والحصانات التي يتمتعون بها الى أن يمر وقت معقول يسمح لهم بمغادرة أراضي الدولة المعتمد لديها .

إذا توفي عضو من البعثة ليس من جنسية الدولة المعمد لديها أو لم يكن فيها مكان إقامته الدائمة – أو أحد أفراد أسرته المقيمين معه – تسمح الدولة المعتمد لديها بتصدير منقولات المتوفي – مع استثناء تلك التي حازها أثناء معيشته فيها التي تحرم قوانينها تصديرها وقت الوفاة ولا تحصل ضرائب ميراث على المنقولات التي كان سبب وجودها في الدولة المعتمد لديها هو وجود المتوفي في هذه الدولة كعضو في البعثة أو كفرد من أفراد أسرة عضو البعثة.

المادة 40

إذا مر الممثل الدبلوماسي أو من وجد في أراضي دولة ثالثة منحته تأشيرة على جواز سفره إذا كان ذلك ضرورياً – بغية الذهاب لتولي مهام عمله أو اللحاق بمنصبه أو العودة لبلاده – تمنحه الدولة الثالثة الحرمة وكل الحصانات اللازمة التي تمكنه من المرور أو من العودة، كما تعامل نفس المعاملة أعضاء أسرته المرافقين له الذين يتمتعون بالمزايا والحصانات أو الذين يسافرون منفردين عنه للحاق به أو للعودة لبلادهم .

وفي الحالات المشابهة المذكورة في البند (1) من هذه المادة لا يجوز للدولة الثالثة إعاقة المرور عبر أراضيها بالنسبة لأعضاء الطاقم الإداري أو الفني أو لطاقم الخدمة للبعثة أو لأفراد أسرهم .

تمنح الدولة الثالثة المراسلات وكافة أنواع الاتصالات الرسمية المارة ، بما فيها المرسلات الرمزية بنوعيها نفس الحرية والحماية التي تمنحها الدولة المعتمدة لديها، وتمنح حاملي الحقائب الذين حصلوا على التأشيرات اللازمة والحقائب الدبلوماسية المارة ، نفس الحرمة الحماية اللتين تلتزم بمنحها الدولة المعتمد لديها

وتطبق أيضاً التزامات الدولة الثالثة وفقا لما جاء في البنود السابقة بالنسبة للمثل الدبلوماسي وكذلك الأشخاص المذكورين فيها ، وكذلك على المراسلات والحقائب الدبلوماسية الرسمية إذا ما وجدت لسبب قاهر في أراضي الدولة الثالثة .

المادة 41

مع عدم المساس بالمزايا والحصانات ، على الأشخاص الذين يتمتعون بها احترام قوانين ولوائح الدولة المعتمدين لديها ، وعليهم كذلك واجب عدم التدخل في الشئون الداخلية لتلك الدولة كل المسائل الرسمية المعهود بحثها لبعثة الدولة المعتمدة مع الدولة المعتمد لديها يجب أن تبحث مع وزارة خارجية الدولة المعتمد لديها عن طريقها أو مع أي وزارة متفق عليها لا تستعمل مباني البعثة في أغراض تتنافى مع أعمال تلك البعثة التي ذكرت في هذه الاتفاقية أو مع قواعد القانون الدولي العام أو مع الاتفاقيات الخاصة القائمة بين الدولة المعتمدة والدولة المعتمد لديها .

المادة 42

لا يجوز أن يقوم الممثل الدبلوماسي في الدولة المعتمد لديها بأي نشاط مهني أو تجاري في سبيل الكسب الخاص .

المادة 43

تنتهي مهمة الممثل الدبلوماسي كما يلي :

إذا ما أخطرت الدول المعتمد الدولة المعتمد لديها بإنهاء أعمال الممثل الدبلوماسي إذا ما أخطرت الدولة المعتمد لديها الدولة المعتمدة – تطبيقاً للبند (2) من المادة (9) بأنها ترفض الاعتراف بالممثل الدبلوماسي كعضو في البعثة .

المادة 44

على الدولة المعتمد لديها – حتى في حالة قيام الحرب أن تمنح التسهيلات للأشخاص المتمتعين بالمزايا والحصانات – بخلاف من هم من رعاياها – وكذلك أعضاء أسر هؤلاء الأشخاص مهما كانت جنسياتهم – لتيسير لهم مغادرة أراضيها في أسرع

وقت – ويجب عليها إذا ما استدعى الأمر ، أن تضع تحت تصرفهم وسائل النقل اللازمة لأشخاصهم ولمتعلقاتهم .

المادة 45

في حالة قطع العلاقات الدبلوماسية بين دولتين – أو إذا ما استدعيت بعثة بصفة نهائية أو بصفة وقتية :

أ- تلتزم الدولة المعتمد لديها حتى في حالة نزاع مسلح أن تحترم وتحمي مباني البعثة – وكذلك منقولاتها ومحفظاتها .

ب- يجوز للدولة المعتمدة أن تعهد بحراسة مباني بعثتها وما يوجد فيها من منقولات ومحفوظات الى دولة ثالثة توافق عليها الدولة المعتمد لديها .

ث- يجوز للدولة المعتمدة أن تعهد بحماية مصالحها ومصالح مواطنيها الى دولة ثالثة توافق عليها الدولة المعتمد لديها .

المادة 46

إذا وافقت الدولة المعتمد لديها على طلب دولة ثالثة ليست ممثلة لديها تقوم دولة معتمدة لدى الدولة بتولي الحماية المؤقتة لمصالح الدولة الثالثة ومصالح مواطنيها .

المادة 47

على الدول المعتمد لديها عند تطبيقها نصوص هذه الاتفاقية أن لا تفرق في المعاملة بين الدول .ولا تعتبر تفرقة في المعاملة:

إذا ضيقت الدولة المعتمد لديها عند تطبيقها أحد النصوص هذه الاتفاقية لأن الدولة المعتمدة تعامل بعثتها نفس المعاملة .

إذا منحت الدولتان بعضهما البعض وفقاً للعرف القائم بينهما أو تطبيقاً لاتفاق يقضي بمعاملة أفضل مما ورد في نصوص مواد هذه الاتفاقية .

المادة 48

تظل هذه الاتفاقية معروضة للتوقيع عليها من كل الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة – أو في إحدى الهيئات المتخصصة – وكذلك من كل دولة منظمة لنظام محكمة العدل الدولية – وأيضاً كل دولة أخرى تدعوها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة للانضمام الى هذه الاتفاقية ويكون ذلك بالطريقة الآتية – يوقع على الاتفاقية

فـي وزارة خارجيـة النمسـا الاتحاديـة لغايـة 31 أكتـوبر / 1961 إفرنجـي ثـم لـدى مقـر هيئـة الأمم المتحدة في نيويورك لغاية 31/ مارس/ 1962 إفرنجي .

المادة 49

يصـدق علـى هـذه الاتفاقيـة وتـودع وثـائق التصـديق لـدى السـكرتير العـام لهيئـة الأمـم المتحدة .

المادة 50

تظـل هـذه الاتفاقيـة مفتوحـة لانضـمام كـل الـدول المـذكورة فـي الفئـات الأربـع مـن المـادة 48- وتودع وثائق التصديق لدى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة .

المادة 51

تصبـــــ ح هـذه الاتفاقيـة نافـذة المفعـول عنـد مـرور ثلاثـين يومـاً مـن تـاريخ إيـداع الوثيقـة الثانيـة والعشـرين للتصـديق أو الانضـمام للاتفاقيـة لـدى سـكرتير عـام هيئـة الأمـم المتحـدة أمـا بالنسـبة للـدول التـي تصـدق علـى الاتفاقيـة ، أو التـي تنضـم إليهـا بعـد إيـداع أداة التصـديق أو وثيقـة الانضـمام الثانيـة والعشـرين – تصـبح الاتفاقيـة نافـذة المفعـول فـي اليوم الثلاثين من إيداع الدولة وثيقة للتصديق أو الانضمام .

المادة 52

يخطـر السـكرتير العـام للأمـم المتحـدة كـل الـدول الداخلـة فـي إحـدى الفئـات الأربـع المذكورة في المادة 48 عن:

التوقيعـات التـي تمـت علـى هـذه الاتفاقيـة وإيـداع أدوات التصـديق أو وثـائق الانضـمام إليها – وفقاً لما جاء في المواد (48 ، 49، 50) .

بـدء تـاريخ العمـل بهـذه الاتفاقيـة وفقـاً لمـا جـاء بالمـادة (51) يـودع أصـل هـذه الاتفاقيـة بنصوصـها الإنجليزيـة والصـينية والأسـبانية والفرنسـية والروسـية التـي تعتبـر كـل منهـا معتمـدة – لـدى السـكرتير العـام لهيئـة الأمـم المتحـدة الـذي يسـتخرج منهـا صـوراً مطابقـة رسمية لكل الدول الداخلة في إحدى الفئات الأربع المذكورة في المادة (48) .

وتوكيـداً لمـا تقـدم – وقـع المفوضـون الموكلـون مـن حكومـاتهم علـى هـذه الاتفاقيـة فـي فيينا ، في اليوم الثامن عشر من شهر إبريل 1961م .

قائمة المراجع والمصادر

القـــرأن الكـــــريم

اولاً :- الكتب

1. ابراهيـــــم أحمد خليفة ، القانون الدولي الدبلوماسي والقنصلـــــــــــي ، دار الجـــامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2007 م
2. أحمد ابوالوفا ، الوسيط في القانون الدولي ، دار النعضة العربية ، القاهرة طبعة 14.
3. أحمد أبو الوفا ، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، دار النهضة العربية ، القاهرة،1996م.
4. جعفر عبد السلام ، قانون العلاقات الدولية ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، طبعة 1983م
5. جمال بركات ، الدبلوماسية ، ماضيها ، وحاضرها ، ومستقبلها ، القاهرة ، مطابع الاهرام ، 1991.
6. جمعة حازم حسن، القانون الدولي العام، القاهرة ، 1993 م
7. انظر جينيه ، القانون الدبلوماسي 1 بند 506 ص544– 545 والمراجع المشار إليها فيه.
8. حسين يوسف القطروني، الدبلوماسية وادارة السياسة الخارجية ، ســـرت ، مجلس الثقافة العامة ، 2008 م
9. خالد حسن الشيخ ، الدبلـــــــــــوماسية والقانون الدبلوماسي ، مطبعة عدنان عبد الجابر ، الجزء الأول الامارات ، سنة 1999 م.
10. زابد عبيد الله مصباح ، الدبلوماسية ، ط1 ،–لبنان ، طرابلس ، دار الجبل ، سنة 1999م.
11. سموحي فوق العادة، الدبلوماسية الحديثة، دار اليقظة العربية، بيروت ،1973م
12. سموحي فوق العادة: «قواعد البروتوكول»، دار اليقظة العربية، بيروت ، 1974م
13. سهيل حسين الفتلاوي،القانون الدبلوماسي، دارالثقافة ، عمان، 2011 .
14. شفيـــــــق عبد الرزاق السامرائي ، الدبلوماسية ، ط1 ، طرابلس ، الجامعة المفتوحة ، 2002م.

15. الدكتور صالح السنوسي ، الوجيز في القانون الدولي العام ، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية ، بنغازي –ليبيا ، سنة 2000 م

16. صلاح الدين احمد مجدي ، دراسات في القانون الدولي العام ، منشـــــــورات شـــركة ايتراك ، ط1 سنة 2002 م.

17. ضرغام عبد الله الرباع ، قوة العمل الدبلوماسي ، دار افاق العربية للصحافـــة والنشر، بغداد، 1985م.

18. عاطف فهد المغاريز ، الحصانة الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق،ط1 ،دار الثقافة العربية للنشر والتوزيع ،الاردن، الطبعة الاولى ، سنة 2009 م.

19. عائلشـــة راتب ، التنظيم الدبلـــوماســـــي والقنصلي،القاهرة، دار النهضة العربية، 1963 م.

20. عبد العزيز العبيكان ، الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والقنصلية المقررة في القانون الدولي ، ط1، الرياض ، شركة العبيكان للأبحاث والتطوير، 2007 م .

21. عبد العزيز محمد سرحان ، قانون العلاقات الدبلوماسية " دراسة تحليلية في الفقه والقضاء الدوليين وأحكام اتفاقيتي فيينا عا م 1961م ، 1963م " طبعة 1986م.

22. عبد القادر سلامة ، التمثيل الدبلوماسي والقنصلي المعاصروالدبلوماسية في الإسلام، القاهرة ، دار النهضة العربية 1997م.

23. عبد الواحد الناصر ، العلاقات الدبلوماسية، الطبعة الأولى، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، 1993م.

24. عدنان مهدي الدوري ، العـــلاقات الدولية المعاصرة ، منشورات الجامعة المفتوحة ، ط1 ، سنة 1992م.

25. عزالدين فودة ، النظم الدبلوماسية ، ط2، القاهرة ، مكتبة الادب ، 1989 م.

26. عطا محمد زهرة ، أصول العمل الدبلوماسي والقنصلي، مركز بحوث للعلوم الاقتصادية ، بنغازي 1994 م.

27. علي حسين الشامي ، الدبلوماسية ، ط 5 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع 2011 م.

28. علي صـــادق ابوهيف ، الجوانب القانونية للحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، دورية.

29. علي صادق ابوهيف ، القانـــــون الـــــدولي العام ، منشأة المعارف،الاسكندرية ، 1995م.

30. علي صادق أبو هيف ، القانون الدبلوماسي ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، طبعة 2005 م.

31. علي ضوي ، القانون الــدولي العــام ، ط2 ، طــرابلس،الدار العــربية للكتـــاب ، سنة 2005 م.

32. علي عودة العقابي ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الاصول والتاريخ والنظريات ، الدار الليبية للنشر والتوزيع والاعلان ، طرابلس ، ط1، سنة 1995م.

33. علي يوسف شكري ، الدبلوماسية في عالم متغير ،القاهرة للنشر والتوزيع ، ط2، 2009 م.

34. غازي حسن صباريني ، الوجيـــــــــــز في مبادي القانون الدولي العام ، ط1 ، عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2005 م.

35. فاضــل زكي محمد ، الدبلوماسية، الطبعة الثانية، مطابــع دار الجمهورية ، بغداد ، 1968م

36. فـــاوي الملاح ، سلطات الامن والحصانات والامتيازات الدبلومـــــــاسية ، دار المطبوعـــــــات الجامعية ، الاسكندرية ، 1993م.

37. محمد إبراهيم العناني ، العلاقات الدولية ، طبعة سنة 1985م.

38. محمد إبراهيم العناني، ارتضاء الالتزام بالمعاهدات الدولية في ضوء أحكام اتفاقية فيينا، عين شمس مصر، المجلد 14، العدد 192.

39. محمد حافظ غانم: "القانـــــون القنصلي". دراسات في الدبلوماسية العــربية– الجـــــزء الثاني، بيروت، 1965م.

40. محمد سامي عبد الحميد ، العلاقات الدبلوماسية ، الطبعة الثانية ، سنة 1974 .

41. محمد طلعت الغنيمي: "الأحكام العامة في قانون الأمم، قانون السلام"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1970م.

42. محمد عزيز شكري ، المدخل إلى القانون الدولي العـــــــــام وقت السلم "الطبعة الأولى 1969، دمشق ، دار الفكر 1973م

43. محمد غانم، مبادئ القانون الدولي العام، مطبعة النهضة الحديثة، القاهرة1967م.

44. محمود خلف، الدبلوماسية، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت،1988م.

45. مفيد محمد شهاب ، القانون الدولي العام ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1998م.

46. منتصر سعيد حمودة ، القـــانون الدولي المعاصـــر ، دار الفـــكر الجامعي ، الاسكندرية ، سنة 2008 م.

47. هانـــي الرضـا ، العـــلاقـات الدبلومـــاسية والقنصلية تاريخها وقوانينها وأصولها ، ط1 ، بيروت ، دار المنهل اللبناني ، 2006 م .

48. ناطم عبد الواحد الجاسور ،أساس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ،ط1 ، عمان ، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع ، 2001 م.

الرسائل العلمية

- برهان محمد امر الله ، النظرية العامة لحق الملجأ في القانون الدولـــي المعاصر ، كلية الحقوق ، جامعة الأسكندرية ، رسالد دكتوراة ،غير منشورة ، 1993م
- حسن سعد السني ، الدبلـــومـاسية الحديثة ، دراســة مقارنة ، سبها ليبيا ، منشورات جامعة سبها ، 1988م، غير منشورة
- حميد السيد محمد الغنيمي ، الملجأ في القانون المـــدولي ، كلية الحقـــوق ، جـــامعة الاسكندرية ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، 1976م
- سليمان حسن سليمان ، الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، دراسة مقارنة فـــي الشـريعة الاسلامية والقانون الدولي ، كلية القنون ترهونة ، جامعة المرقب ،غير منشورة 2006م
- منصور الفيتوري حامد ، نظـــام تبـــادل الثنتيل الدبلوماسي في القانون الدولي العقبات والافاق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة الحسن الثاني ، الدار البيضاء ، المملكة المغربية ، 1999–2000 م

مجلات ومعاهدات وتقارير

1. تقرير لجنة القانون الدولي السابق الإشارة إليه ص 163 بند 220.
2. المجلة العامة للقانون الدولي لعام سنة 1938 م.
3. المعاهدات القنصلية الأميركية – الفرنسية لعام 1966 م
4. اتفاقيتي فيينا عام 1961 ، 1963 م.

5. اتفاقية هافانا لعام 1928 م.
6. مقررات القانون الدولي لعام 1929 م.
7. المعاهدات القنصلية الأميركية – السوفياتية العام 1964م.